

مركز بحوث تاريخية

٣٧

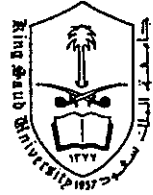
التوزيع المكاني للسكان والتنمية
في المملكة العربية السعودية
١٣٩٤هـ - ١٤١٣هـ

د. محمد بن عبد العزيز القباني

١٩٩٩م

١٤٢٠هـ

مكتبة جامعة الملك سعود
مركز بحوث تاريخية



مَجَلَّةُ بَحْثٍ وَبَحْثَاتٍ

٣٧

التوزيع المكاني للسكان والتنمية في المملكة العربية السعودية

١٣٩٤هـ - ١٤١٣هـ

د. محمد بن عبد العزيز القباني

١٩٩٩م

١٤٢٠هـ

مراجعة: د. محمد بن عبد العزيز القباني
بمساندة: د. محمد بن عبد العزيز القباني

ISSN 1018-1423

Key title = Buhut gugrafiyyat

● مجلس إدارة الجمعية الجغرافية ●

رئيس مجلس الإدارة	أ.د. عبد العزيز بن عبد اللطيف آل الشيخ
نائب رئيس مجلس الإدارة	أ.د. محمد شوقي بن إبراهيم مكسي
أمين السر	د. عبد العزيز بن راشد المطمرددي
أمين المال	د. عبد الله بن حمد الصليح
عضو مجلس الإدارة.	د. عبدالعزيز بن إبراهيم الحسرة
عضو مجلس الإدارة.	د. فهد بن محمد عبدالله الكليبي
عضو مجلس الإدارة.	د. محسن بن أحمد منصوري
عضو مجلس الإدارة	د. علي بن محمد شيبان العريشي
عضو مجلس الإدارة.	د. سعيد مويلم التركي

● الجمعية الجغرافية السعودية ، ١٤٢٠ هـ ●

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

القباني ، محمد عبد العزيز

التوزيع المكاني للسكان والتنمية في المملكة العربية السعودية - الرياض .

١١٦ ص ، ٢٤ × ١٧ سم - (سلسلة بحوث جغرافية ، ٣٧)

ردمك : ٣-٠٠٠-٣٧-٩٩٦٠

ردمك : ١٤٢٣-١٠١٨ .

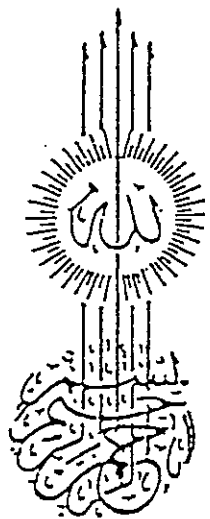
١- السعودية - السكان ٢- السعودية - التنمية الاقتصادية

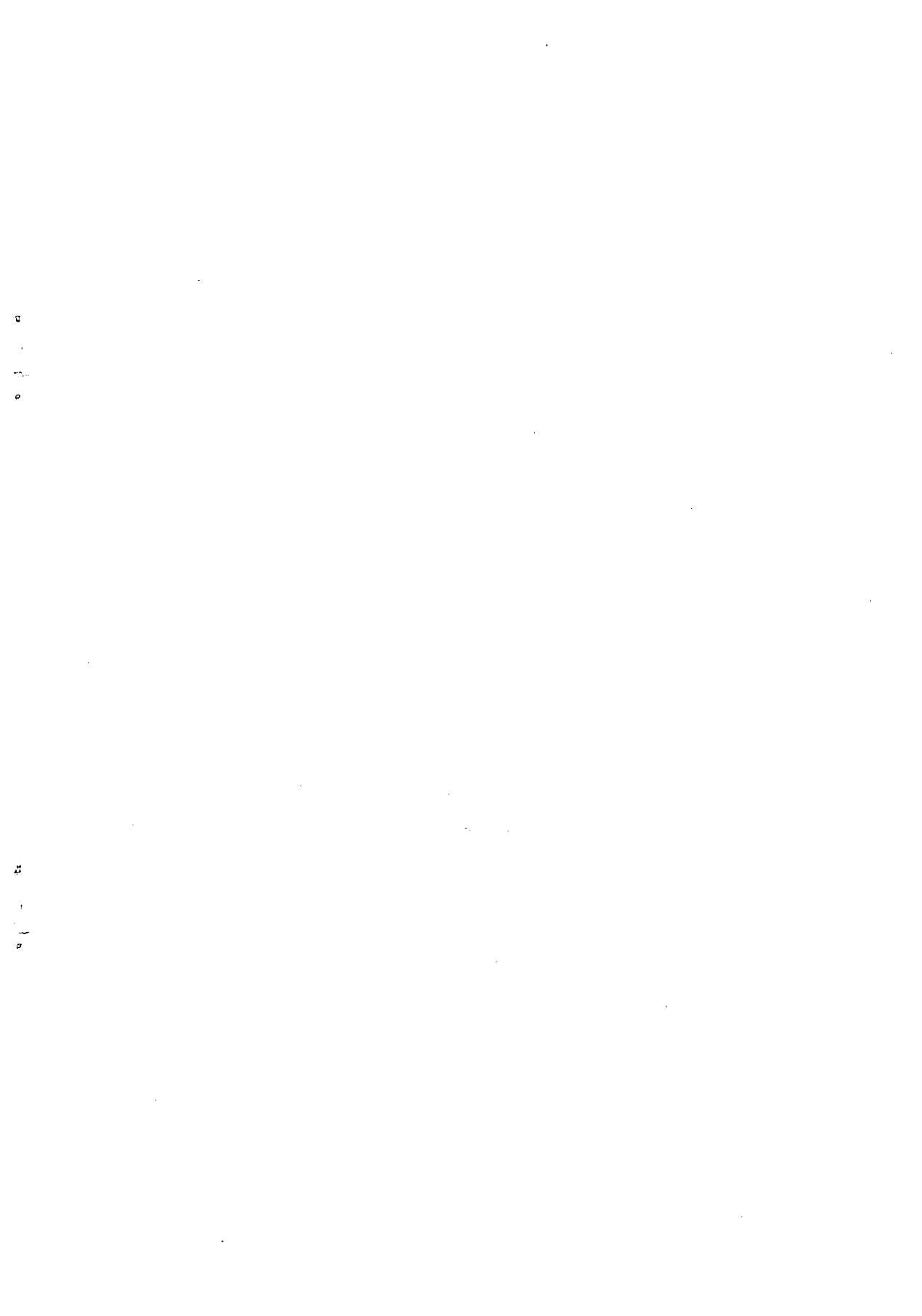
ديوي ٣٠١:٣٢٩٥٣١ ٢٠/١٦٩٣

رقم الإيداع : ٢٠/١٦٩٣

ردمك : ٣-٠٠٠-٣٧-٩٩٦٠

ردمك : ١٤٢٣-١٠١٨ .





قواعد النشر

- ١- يراعى في البحوث التي تتولى سلسلة "بحوث جغرافية"، نشرها ، الأصالة العلمية وصحة الإخراج العلمي وسلامة اللغة .
- ٢- يشترط في البحث المقدم للسلسلة ألا يكون قد سبق نشره من قبل.
- ٣- ترسل البحوث باسم رئيس هيئة تحرير السلسلة .
- ٤- تقدم جميع الأصول مطبوعة على نظام MS WORD بيئات النوافذ (Windows) على ورق بحجم A4، مع مراعاة أن يكون النسخ على وجه واحد، ويترك فراع ونصف بين كل سطر وآخر بنحط Arabic Traditional للمتن وبالخط Monotype Koufi للعناوين ، وينط ١٦ أبيض للمتن وينط ١٢ أبيض للهوامش وينط أسود للآيات القرآنية والأحاديث الشريفة . ويمكن أن يكون الحد الأعلى للبحث [٧٥] صفحة، والحد الأدنى [١٥] صفحة.
- ٥- يرسل أصل البحث مع صورتين وملخص في حدود (٢٥٠) كلمة بالعتين العربية والإنجليزية.
- ٦- يراعى أن تقدم الأشكال مرسومة بالحبر الصيني على ورق (كلك) مقاس ١٣×١٨سم، وترفق أصول الأشكال بالبحث ولا تلصق على أماكنها .
- ٧- ترسل البحوث الصالحة للنشر والمختارة من قبل هيئة التحرير إلى محكمين اثنين على الأقل- في مجال التخصص من داخل أو خارج المملكة قبل نشرها في السلسلة.
- ٨- تقوم هيئة تحرير السلسلة بإبلاغ أصحاب البحوث بتاريخ تبلم بحوثهم . وكذلك إبلاغهم بالقرار النهائي المتعلق بقبول البحث للنشر من عدمه مع إعادة البحوث غير المقبولة إلى أصحابها .
- ٩- يمنح كل باحث أو الباحث الرئيسي لمجموعة الباحثين المشتركين في البحث خمساً وعشرين نسخة من البحث المنشور .
- ١٠- تطبق قواعد الإشارة إلى المصادر وفقاً للآتي :

يستخدم نظام (اسم / تاريخ) ويمتضي هذا النظام الإشارة إلى مصدر المعلومة في المتن بين قوسين باسم المؤلف متبوعاً برقم الصفحة. وإذا تكرر المؤلف نفسه في مرجعين مختلفين

يذكر اسم المؤلف ثم يتبع بسنة المرجح ثم رقم الصفحة. أما في قائمة المراجع فيستوجب ذلك ترتيبها هجائياً حسب نوعية المصدر كالتالي :

الكــــب : يذكر اسم العائلة للمؤلف (المؤلف الأول إذا كان المرجع أكثر من مؤلف واحد) متبوعاً بالأسماء الأولى، ثم سنة النشر بين قوسين، ثم عنوان الكتاب، فرقم الطبعة إن وجد - ثم الناشر، وأخيراً مدينة النشر .

الدوريات : يذكر اسم عائلة المؤلف متبوعاً بالأسماء الأولى، ثم سنة النشر بين قوسين، ثم عنوان المقالة، ثم عنوان الدورية، ثم رقم المجلد، ثم رقم العدد، ثم أرقام صفحات المقال، (ص ص ٥-١٥) .

الكتب المحررة : يذكر اسم عائلة المؤلف متبوعاً بالأسماء الأولى، ثم سنة النشر بين قوسين، ثم عنوان الفصل، ثم يكتب (في) (in) تحتها خط، ثم اسم عائلة المحرر متبوعاً بالأسماء الأولى، وكذلك بالنسبة للمحررين المشاركين، ثم (محرر ed. أو محررين eds.) ثم عنوان الكتاب، ثم رقم المجلد، فرقم الطبعة، وأخيراً الناشر، فمدينة النشر .

الرسائل غير المنشورة : يذكر اسم عائلة المؤلف متبوعاً بالأسماء الأولى، ثم سنة الحصول على الدرجة بين قوسين، ثم عنوان الرسالة، ثم يحدد نوع الرسالة (ماجستير/دكتوراه)، ثم اسم الجامعة والمدينة التي تقع فيها .

أما الهوامش فلا تستخدم إلا عند الضرورة القصوى وتخصص للملاحظات والتطبيقات ذات القيمة في توضيح النص .

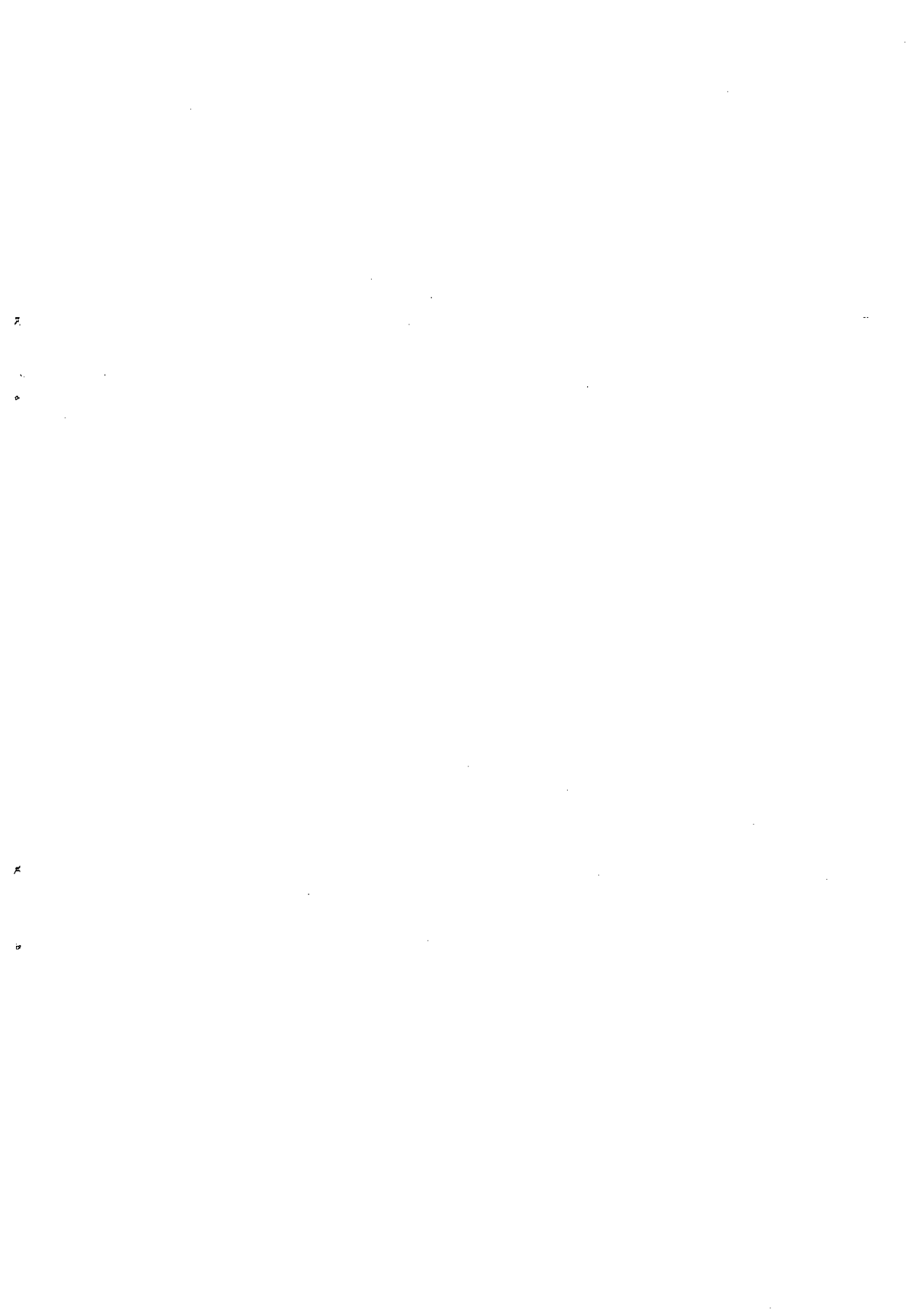
تعريف بالباحث : د. محمد بن عبدالعزيز القباني، أستاذ مشارك، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض .

ملخص

التوزيع المكاني للسكان والتنمية في المملكة العربية

السعودية ١٣٩٤-١٤١٣هـ

تتناول هذه الدراسة موضوع التغيير في التوزيع المكاني للسكان في المملكة العربية السعودية بين ١٣٩٤هـ و ١٤١٣هـ وأسبابه على مستوى المناطق الادارية والأماكن العمرانية (ريفية حضرية) . بناءً على بيانات حصري السكان ١٣٩٤ و ١٤١٣هـ . وبما أن التغييرات التي حصلت في توزيع السكان في المملكة تتصل اتصالاً مباشراً بعملية التنمية الشاملة التي تحققت خلال العقود الثلاثة الماضية فقد جرى البحث في علاقة التوزيع الحالي للسكان ومدى تأثيرها بعدد من المتغيرات التنموية . اظهرت نتائج التحليل ارتفاع نسب ظاهرة تركيز السكان في المملكة عام ١٤١٣هـ عنه في عام ١٣٩٤هـ بعد أن صبح معظم السكان ، ٦٤٪ منهم ، يعيشون على جزء صغير من المساحة في ثلاث مناطق إدارية هي : مكة المكرمة والرياض والمنطقة الشرقية وبالتحديد في المدن الرئيسية بها : الرياض وجدة ومكة المكرمة والدمام والطائف ، بينما كان نصيب هذه المناطق من إجمالي السكان ٥٦٪ وذلك في عام ١٣٩٤هـ . وتبين من خلال نتائج التحليل الاحصائي وجود علاقة وثيقة بين توزيع السكان على المناطق الادارية وعدد من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وبخاصة : عدد العاملين ، والسكان الوافدين ، وسكان المدن الكبرى وعدد المصانع الأمر الذي يتطلب وضع سياسة تعمل على تنفيذ النشاطات والمشروعات التنموية في المدن المتوسطة والصغيرة التي تتمتع بمقومات النمو في مختلف مناطق المملكة لزيادة عدد أماكن الجذب السكاني في سبيل تحقيق توزيع مكاني افضل للسكان يحد من تفاقم المشكلات التي برزت نتيجة عدم التوازن في توزيع السكان .



مقدمة

كانت الأحوال الاقتصادية والاجتماعية عند المراحل الأولى لتكوين المملكة على يد المغفور له الملك عبدالعزيز عام ١٣٥١هـ/١٩٣٢م في صور بدائية ؛ بسبب افتقار المملكة للموارد المالية ، والكوادر البشرية المؤهلة. كما أن نقص التجهيزات الأساسية وندرة الموارد الطبيعية، جعلت من الصعب قيام تنمية اقتصادية . فلقد كانت النشاطات الاقتصادية التي يمارسها السكان نشاطات أولية تتمثل في الزراعة ، والرعي ، وصيد الأسماك . وكان النمو السكاني في المملكة آنذاك بطيئاً يقيدته تدني الظروف المعيشية ، والمستويات الصحية. فدخل الحكومة لم يكن كافياً لتوفير الخدمات الصحية ، أو أي نوع من الخدمات التي يتطلبها السكان . ولهذا انتشرت الأمراض والأوبئة بين السكان ، الذين كانوا يعانون من الفقر ونقص الغذاء ، وارتفعت نتيجة لذلك نسبة الوفيات خاصة بين الأطفال الرضع. وكان توزيع السكان تحدده الموارد الطبيعية البحرية والزراعية (المياه والتربة) بصورة رئيسة . وظلت المملكة العربية السعودية وحتى الخمسينات الميلادية من القرن العشرين منطقة طرد سكاني ، هاجر عدد من أبنائها بحثاً عن فرص العمل في الدول العربية المجاورة . فقد حصلت هجرات إلى دول الخليج العربي ، والعراق وسوريا ومصر والأردن وفلسطين حيث تتوافر فرص العمل . وكان يعيش معظم السكان في الريف الزراعي والبادية . واقتصرت الحركات السكانية خلال تلك الفترة على الهجرة الداخلية المتمثلة في انتقال بعض سكان القرى والبادية إلى المدن ، التي

لم تتوافر فيها آنذاك عناصر الجذب كما هو اليوم . إذ لم تكن هناك مدن بالمعنى الحالي ، بل كانت عبارة عن قرى كبيرة في الحجم محاطة بأسوار . وكانت المدن آنذاك مقصورة على مكة المكرمة وجدة والمدينة المنورة والقطيف والهفوف والمبرز.^(١) أما حجم سكان المملكة في تلك الفترة فقد كان صغيراً ، يتراوح ما بين ١,٥ و ٢ مليون نسمة (مشخص ، ص ٦٥) .

وبعد اكتشاف النفط وتصديره بكميات تجارية ، حدث تحول اقتصادي واجتماعي في حياة المجتمع السعودي . وكانت معدلات التغيير والتحول في بدايتها بطيئة ، لكن سرعان ما تغير الوضع وبخطى متسارعة بعد ارتفاع الدخل من الصادرات النفطية خاصة بعد تصحيح أسعاره ، وتغير سياسة التنمية بوضع خطط التنمية الخمسية من ١٣٩٠ - ١٤٢٠هـ . وبعد عام ١٣٩٥هـ بداية لحقبة جديدة في المملكة ، بعد أن توافرت موارد مالية ضخمة من عائدات النفط التي يسرت تنفيذ العديد من المشروعات التنموية وتحققها . فزيادة الإمكانيات المالية للمملكة لم تعد هناك قيود مالية تعترض التنمية ، وأصبحت عوائق التنمية تتركز في التجهيزات الأساسية ، والقوى البشرية اللازمة لاستثمار الموارد الطبيعية . وتم تنفيذ برامج خطط التنمية ، وتحققت نتيجة لذلك نهضة اقتصادية واجتماعية وعمرانية خلال فترة قياسية، خاصة خلال خطتي التنمية الثانية ١٣٩٥ - ١٤٠٠هـ ، والثالثة ١٤٠٠ - ١٤٠٥هـ ، أو ما يعرف بمرحلة الفورة أو الطفرة النفطية التي شهدت المملكة خلال سنواتها تنمية سريعة شملت

(١) على سبيل المثال كانت الرياض في بداية القرن العشرين (١٩١٩م) (١٣٣٧هـ) قرية صغيرة مسورة ، مساحتها أقل من كيلومتر مربع ، وقد عدد سكانها بنحو ١٩ ألف نسمة . (المعهد العربي لإنماء المدن ص ٢٦ ، ٣٠) .

القطاعات كافة .

ومع تنفيذ مشروعات خطط التنمية الخمسية تحسن المستوى المعيشي للسكان، وارتفع متوسط الدخل الفردي، ومعدلات الاستهلاك^(١)، وزادت أهمية قطاع التجارة والخدمات، ونمت الصناعات، وانخفض عدد العاملين في القطاع الزراعي. وأدى التطور في الخدمات الصحية إلى انخفاض نسبة الوفيات، والقضاء على كثير من الأمراض التي كانت منتشرة في الماضي حتى أضحت معدلات النمو السكاني من أعلى المعدلات العالمية، (٥,٤٪ سنوياً). ولعل من أهم التغييرات السكانية التي مرت بها المملكة خلال العقدين الماضيين ما حدث في توزيع السكان بارتفاع معدلات الهجرة إلى المدن وتناقص سكان الريف خاصة سكان البادية، وما نتج عن ذلك من عدم توازن في التوزيع. فقد حصلت هجرات داخلية كثيفة، كما وفدت من خارج المملكة أعداد ضخمة بهدف العمل في مختلف المجالات والنشاطات، مما أدى إلى إحداث تغيير في الخريطة السكانية للمملكة بعد أن أصبح معظم السكان يعيشون في جزء صغير من المساحة الكلية للدولة.

موضوع الدراسة وأهدافها :

ظل الاهتمام بمشكلات السكان وقضاياهم في الدول النامية -حتى

(١) ارتفع مستوى دخل الفرد من حوالي ٤٨٠٠ ريال (١٢٧٨ دولاراً) في عام ١٣٩٥هـ إلى ٨٢٠٠ ريال (٢١٨٣ دولاراً) في عام ١٤٠٠هـ (خطة التنمية الثالثة، ص ٦٧). وإلى حوالي ٣٠ ألف ريال (٨٠٠٠ آلاف دولار) في عام ١٤١٤هـ (Population Reference Bureau) وزاد الاستهلاك الشخصي من السلع والخدمات بمعدل سنوي (٩,٢٪) خلال الفترة من ١٣٩٠-١٤١٥هـ. (خطة التنمية السادسة ص. ٤١).

وقت قريب - مقصوراً بصورة رئيسة على حجم السكان ومعدلات نموهم . وقاد ذلك الاهتمام إلى التركيز على السياسات الخاصة بالتحكم في معدلات الخصوبة في هذه الدول . ويرز في الآونة الأخيرة اهتمام متزايد بمسألة توزيع السكان داخل الدول خاصة بعد تفاقم مشكلات ظاهرة التركيز السكاني ، والتوزيع غير المتوازن للسكان في معظم دول العالم - إن لم يكن جميعها - (Hauser , p. 403) ، (Gosling , 1979) .

وتشير الدراسات في هذا المجال إلى أن نمو السكان وتوزيعهم الجغرافي يتصل اتصالاً وثيقاً بعملية التنمية (Gosling, p.407) (عزام ، ص ٨٧٧) . وخصص لهذا الموضوع ندوة على مستوى الوطن العربي تناولت العلاقة بين التوزيع السكاني والتنمية في عدد من الدول العربية (سوريا ، العراق ، السودان ، ليبيا، تونس ، عمان ، قطر ، الكويت ، اليمن ، مصر ، المغرب) . وكان هناك إجماع من قبل الباحثين المشاركين في الندوة على أن التحركات السكانية تحددها في المقام الأول التطبيقات التنموية والتي تتميز بالتركز في العواصم والمدن الرئيسية. الأمر الذي أدى إلى تدفق المهاجرين نحو هذه المدن ، (المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ١٩٨١م).

ولا يشذ الوضع في المملكة عما هو واقع في كثير من دول العالم الثالث ، وأالدول النامية . وقد تناولت بعض الدراسات هذا الجانب : (الرويشي ، ١٤٠٠هـ؛ أطلس السكان ، ١٤٠١هـ؛ الصالح ، ١٤٠٢هـ؛ الخريف ، ١٤١٩هـ) ، كما جرى التعرض لتوزيع السكان في المملكة في كتب الجغرافيا الإقليمية الخاصة بالمملكة (أبو العلا ، ١٩٩٠م؛ الشريف ١٤١٤هـ؛

الرويثي ١٤١٦هـ؛ مشخص ١٤١٦؛ سيف ١٩٩٦م) . وهناك دراسة عن الريف السعودي بحثت في خصائصه ومشكلاته ودور الزراعة في تنميته (القباني ، ١٤١٢هـ). وتطرق الشمالي لظاهرة التحضر والتركز السكاني في المملكة ، ودورها في النمو الاقتصادي (الشمالي ، ١٤١١هـ) ؛ كما تناولت دراسات أخرى التوزيع الحجمي للمدن في المملكة من خلال تطبيق قاعدة الرتبة والحجم ، (العنقري ، ١٤٠٧هـ ؛ مكّي ١٤٠٧هـ ؛ الجارالله ١٩٩٦م).

ومن الملاحظ أن كثيراً من الدراسات الخاصة بتوزيع السكان في المملكة اكتفت بوصف التوزيع المكاني للسكان دون التعمق فيه بتحليل العوامل المؤثرة في التوزيع وإيضاح آثاره وخاصة علاقة توزيع السكان في المملكة بالتنمية . وبما أن التغييرات التي حصلت في التوزيع الجغرافي للسكان في المملكة تتصل اتصالاً مباشراً بعملية التنمية الشاملة التي تحققت خلال العقود الثلاثة الماضية فسيتم في هذه الدراسة مناقشة آثار هذه العلاقة على توزيع السكان لأهميتها الآتية والمستقبلية ، وتهدف هذه الدراسة إلى :

١- إيضاح التغيير الذي طرأ على التوزيع المكاني للسكان في المملكة بين عامي ١٣٩٤-١٤١٣هـ على المستوى الإقليمي (المناطق الإدارية) ، والأماكن العمرانية (ريفية وحضرية) ، وهي الفترة الواقعة بين الحصرين الشاملين للسكان اللذين تم إجراؤهما في المملكة على مستوى المناطق الإدارية والأماكن العمرانية .

٢- استعراض العوامل الطبيعية والسياسية والدينية والتنموية المؤثرة أو المسؤولة عن التوزيع الجغرافي للسكان .

٣- تحديد درجة علاقة التوزيع الحالي للسكان وتأثرها بعدد من المتغيرات

التنمية.

٤- الإشارة إلى بعض آثار عملية التركيز السكاني، واقتراح بعض السياسات للحد من هذه الظاهرة.

أهمية الدراسة :

ظهر في المملكة - كغيرها من دول العالم - عدد من المشكلات التنموية بسبب تداخل السكان في بعض المناطق والأماكن وتكدسهم في مناطق أخرى . فقد حدثت عملية التنمية في المملكة بمعدلات متباينة ، في أماكن وفترات زمنية مختلفة . وحصلت نتيجة لذلك تحولات في أنماط توزيع السكان من حيث الحجم والكثافة ، سواء على مستوى المناطق أو الأماكن العمرانية . وأبرز صور ذلك تضخم حجوم بعض المدن وما ارتبط بذلك من مشكلات الضغط الكبير على المرافق والخدمات فيها . وهذا يتطلب تقويم عملية التغيير في توزيع السكان في المملكة بين عامي ١٣٩٤-١٤١٣هـ ، وذلك من خلال دراسة نمط توزيع السكان الحالي لإيضاح أبعاده في سبيل تقديم مقترحات تساعد على وضع سياسات من أجل توزيع مناسب للسكان.

منهج الدراسة وأساليب التحليل :

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الاستنباطي (Deductive Method) ، الذي يعتمد على القياس المنطقي بصياغة فرضيات استنباطية -مبنية على

نتائج أو نماذج ونظريات سابقة - من أجل الوصول إلى المعرفة (الفرأ، ص ٧)، باستخدام بيانات السكان في المملكة وفقاً لنتائج التعدادين الشاملين لعامي ١٣٩٤ و ١٤١٣هـ حسب التقسيمات الإدارية والأماكن العمرانية ، وكذلك إحصاءات وبيانات من مصادر أخرى ، خاصة خطط التنمية الخمسية وبعض تقارير المؤسسات الحكومية^(١). وستحاول هذه الدراسة تفسير الصورة الحالية للتوزيع الجغرافي للسكان في المملكة من خلال الإجابة عن التساؤلات البحثية التالية: ما خصائص التوزيع المكاني للسكان في المملكة العربية السعودية ؟ وما العوامل المؤثرة في نمط التوزيع الحالي وما أبرز نتائجه ؟ وماذا يمكن أن يعمل نحو إيجاد توزيع أفضل للسكان؟

وبما أن عملية التوزيع المكاني للسكان في المملكة تعد - إلى حد كبير - نتاجاً لعملية التنمية ، خاصة الاقتصادية منها فإن هذه الدراسة تفترض :

١- اتجاه السكان في المملكة بين عامي ١٣٩٤ و ١٤١٣هـ إلى التركيز في المناطق الرئيسية والمراكز الحضرية في هذه المناطق.

٢- وجود علاقة بين حجم السكان في كل منطقة إدارية (المتغير التابع) وتوزيع النشاطات الاقتصادية (عدد المؤسسات التجارية ، والمصانع ، والمشروعات الزراعية ، ومساحة الأراضي المزروعة) ، والاجتماعية (عدد سكان المدن الكبيرة ، عدد العاملين ، والعمالة الوافدة) ، ونشاط الإنشاء والتعمير (عدد فسوحات البناء) بوصفها متغيرات مستقلة .

(١) تبقى مشكلة عدم توافر البيانات والمعلومات الدقيقة والشاملة سواء على مستوى المناطق الإدارية أو الأماكن الريفية والحضرية ، وكذلك لبعض الجوانب الاجتماعية والاقتصادية على المستوى الوطني عائقاً في سبيل تحقيق أهداف الدراسة بالصورة المطلوبة.

وقد جرى تحليل بيانات الدراسة واختبار فروضها وعرض النتائج باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- ١- قرينة لورنز (Lorenz Index) لقياس مدى الاختلاف في نمط توزيع السكان في المملكة بين عامي ١٣٩٤ و١٤١٣هـ وإيضاح مقدار تركزه أو درجته.
- ٣- معامل ارتباط سبيرمن (Spearman correlation coefficient) لتحديد درجة علاقة توزيع السكان في المملكة بعدد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والعمرائية ، وكذلك الانحدار المتعدد (Multiple Regression) لمعرفة مدى تفسير هذه المتغيرات لتوزيع السكان .
- ٣- النسب المئوية والمتوسطات والخرائط والأشكال البيانية لتلخيص بعض بيانات الدراسة .

التحليل والنتائج

سكان المملكة وتوزيعهم المكاني بين عامي ١٣٩٤ و١٤١٣هـ

حجم السكان :

أجري أول تعداد للسكان في المملكة عام ١٣٨٢هـ/١٩٦٢م ، إذ بلغ عدد السكان آنذاك ٣.٢٩٧.٦٥٧ مليون نسمة ، ولا تتوافر بيانات تفصيلية لهذا التعداد. وبلغ حجم السكان في أول تعداد شامل ومنشور للمملكة ٩.٤٦٦.٠٠٩ نسمة ، وذلك في عام ١٣٩٤هـ ، (أطلس السكان ، ١٤٠١هـ ، ص ١١) . وبمقارنة هذا الرقم بإحصاء السكان لعام ١٣٨٢هـ نجد أن عدد السكان قد زاد بأكثر من ٤ ملايين نسمة أو بنسبة زيادة تبلغ ١١٣٪. عن ذلك الرقم الخاص بعام ١٣٨٢هـ . ويوضح الجدول رقم (١) التغيير في حجم السكان ومعدلاتهم خلال الفترة من ١٣٩٤هـ - ١٤١٣هـ. وبلغ عدد سكان المملكة في عام ١٤١٣هـ ١٦.٩٣٠.٦٢٥ نسمة أي أن الزيادة خلال ١٩ سنة بلغت ٩.٩٢١.١٥٩ نسمة بنسبة زيادة تبلغ ١٥٢٪ .

وتعد الزيادة الطبيعية أحد مصادر التغيرات السكانية وخاصة في المدن الكبيرة بالمملكة إثر التحسن في مستويات المعيشة وفي الخدمات الطبية . وهذا جعل معدلات الوفيات في المملكة تنخفض ، وتصيح معدلات النمو السكاني بسبب الزيادة الطبيعية من أعلى المعدلات العالمية (حوالي ٣,٨٪) ولتسهم بالتالي مع الهجرة في النمو السريع لسكان المدن الكبيرة .

الجدول رقم (١)

توزيع السكان في المملكة ١٣٩٤ - ١٤١٣هـ حسب المنطقة الإدارية

المنطقة	% المساحة	السكان ١٣٩٤	%	السكان ١٤١٣	%	% التغير
مكة المكرمة	٦.٩٤	١٧٦.٢١٦	٢٦.١	٤٤٦٤١٣٤	٢٦.٤	١٥٣.٨
الرياض	١٧.٧٢	١٢٥٩١٤٥	١٨.٨	٣٨٣.٩٢٢	٢٢.٦	٢.٤.٦
الشرقية	٣١.٦٢	٧٦٢.٣٧	١١.٢	٢٥٦٨٥٥٦	١٥.٢	٢٣٨
عسير	٣.٦١	٦٧٨٦٧٩	١٠.٢	١٣٣٩٣١١	٧.٩	٩٧.٥
المدينة المنورة	٧.٢١	٥١٦٦٣٦	٧.٧	١.٨٣٣٢٧	٦.٤	١١٠
جازان	٠.٧٠	٤.٨٣٣٤	٦.٢	٨٦٥٤٢٤	٥.١	١١٢
القصيم	٣.٥٢	٣٢٤٥٤٣	٤.٩	٧٥١٦٤٢	٤.٤	١٣١.٤
تبوك	٤.٩٧	١٩٤٥٣٩	٢.٩	٤٨٤٧٦٧	٢.٩	١٤٩.٤
حائل	٥.٥٠	٢٦٥٢١٦	٣.٩	٤١.٤١٤	٢.٤	٥٥.١
البياحة	٠.٦٠	١٨٥٨٥١	٢.٥	٣٣٢.٠٥	١.٩	٧٨.٧
نجران	٦.٥٠	١٤٤.٩٧	٢.٢	٣.٢٧١٢	١.٨	١.٨.٩
الشمالية	٥.٣٧	١٢٧٥٨٢	١.٩	٢٢٨٥٩٦	١.٤	٧٩.٥
الجوف	٥.٧٥	٩٩٥٩١	١.٥	٢٦٨٨١٥	١.٦	١٧٠.٣
المملكة	١٠٠	*٦.٧٢٦.٤٦٦	١٠٠	١٦.٩٣.٦٢٥	١٠٠	١٥٢

* لا يشمل هذا الرقم عدد السعوديين في الخارج والبادية المقيمين على الحدود.

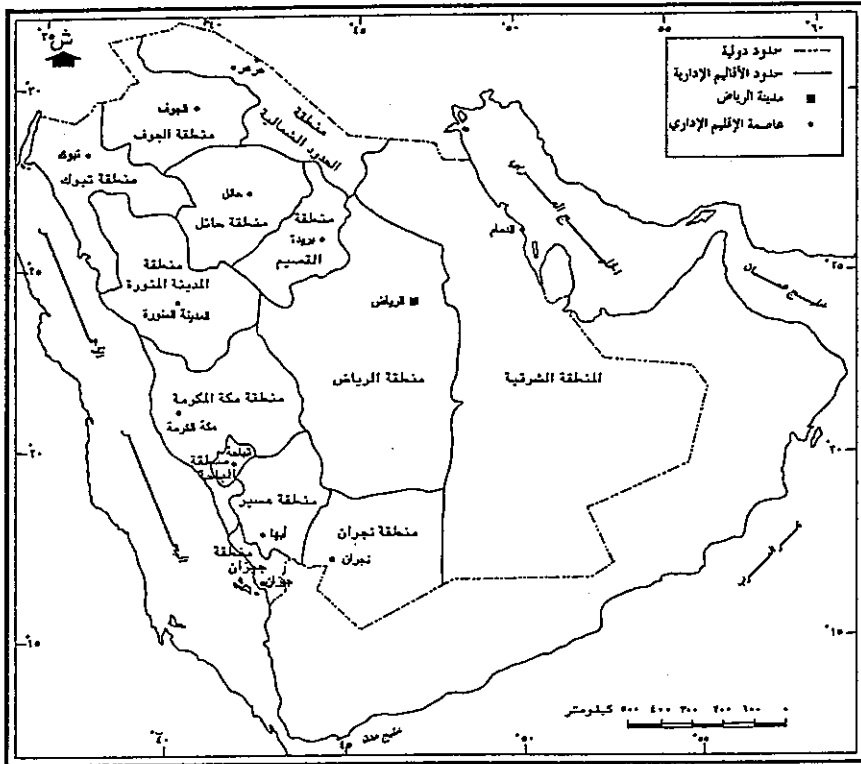
المصدر: من إعداد الباحث بناء على : مصلحة الإحصاءات العامة ، النتائج الأولية لتعداد العام للسكان والمساكن لعام ١٤١٣هـ - لجنة الأطلس الوطني، قسم الجغرافيا كلية الآداب ، جامعة الملك سعود ، أطلس السكان للمملكة العربية السعودية ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .

إضافة للزيادة الطبيعية فإن العمالة الوافدة والتي لا تخلو مُستوطنة في المملكة- صغيرة كانت أم كبيرة - من وجود عدد منهم ، والتي بلغ إسهامها في نمو السكان في المملكة (١.١ ٪) ، جعلت معدل النمو السنوي للسكان مرتفعاً (٤.٩ ٪) . وأدت هذه الفئة إلى زيادة كبيرة وسريعة في حجم السكان . فبينما لم تكن تتجاوز أعداد الوافدين في عام ١٣٩٣هـ ، ٨٠٠ ألف شخص (أطلس السكان ص ٢١) ، إذ يمثلون ما نسبته ١١.٨ ٪ من مجموع السكان ارتفع الرقم في عام ١٤١٣هـ إلى ٤.٦٢٤.٧٣٤ شخص وأصبحوا يشكلون نحو ثلث السكان أو مانسبته أكثر من ٢٧ ٪ من مجموع السكان .

توزيع السكان على المستوى الإقليمي :

تقسم المملكة إدارياً إلى ثلاث عشرة منطقة إدارية غيرمتجانسة في كثير من مظاهرها الطبيعية والبشرية (الشكل رقم ١) . فهي تختلف عن بعضها في الموقع الجغرافي ، والمساحة ، ومظاهر السطح ، والتكوينات الجيولوجية ، والمناخ ، والتربة ، وموارد المياه ، والنبات الطبيعي ، والموارد المعدنية ، وعدد السكان وحجوم المدن ، وفي النشاطات الاقتصادية . وتضم كل منطقة إدارية تقسيمات أصغر ، إذ تقسم كل منطقة إلى محافظات والمحافظات إلى مراكز وتقسم كل منها إلى أقسام أصغر . بلغ مجموع المحافظات منها ١٠٤ محافظات تضم عدداً من المدن والقرى

شكل رقم (١)
التقسيم الإداري للمملكة العربية السعودية



المصدر : وزارة التخطيط ، خطة التنمية السادسة .

والتجمعات السكانية الأصغر (مزارع وموارد المياه)^(١) يصل عددها إلى حوالي ٢٠,٠٠٠ مسمى عمرانى (خطة التنمية السادسة، ص ٤٢٠) .

وتُظهر الصورة العامة لتوزيع السكان في المملكة الاتجاه نحو التركيز إقليمياً . فمن أبرز آثار عملية التنمية الحديثة في المملكة ازدياد التركيز السكاني في عام ١٤١٣هـ عنه في ١٣٩٤هـ . فقد أصبحت أكبر نسبة من السكان في عام ١٤١٣هـ تعيش في ثلاث مناطق إدارية هي : مكة المكرمة ، والرياض، والشرقية إذ يمثل إجمالي سكانها ٦٤٪ في عام ١٤١٣هـ بعد أن كان ٥٦٪ وذلك في عام ١٣٩٤هـ . ولقد قابل ارتفاع نسبة السكان في هذه المناطق انخفاض نسبة السكان في الأقاليم الأخرى . ولم يطرأ تغيير يذكر في ترتيب المناطق حسب نسب السكان فيها ، خلال الفترة بين التعدادين إذ ظل الترتيب لمعظم المناطق شبه ثابت عدا تراجع ترتيب منطقتي حائل والحدود الشمالية (الجدول رقم ١ ، والشكل رقم ٢) .

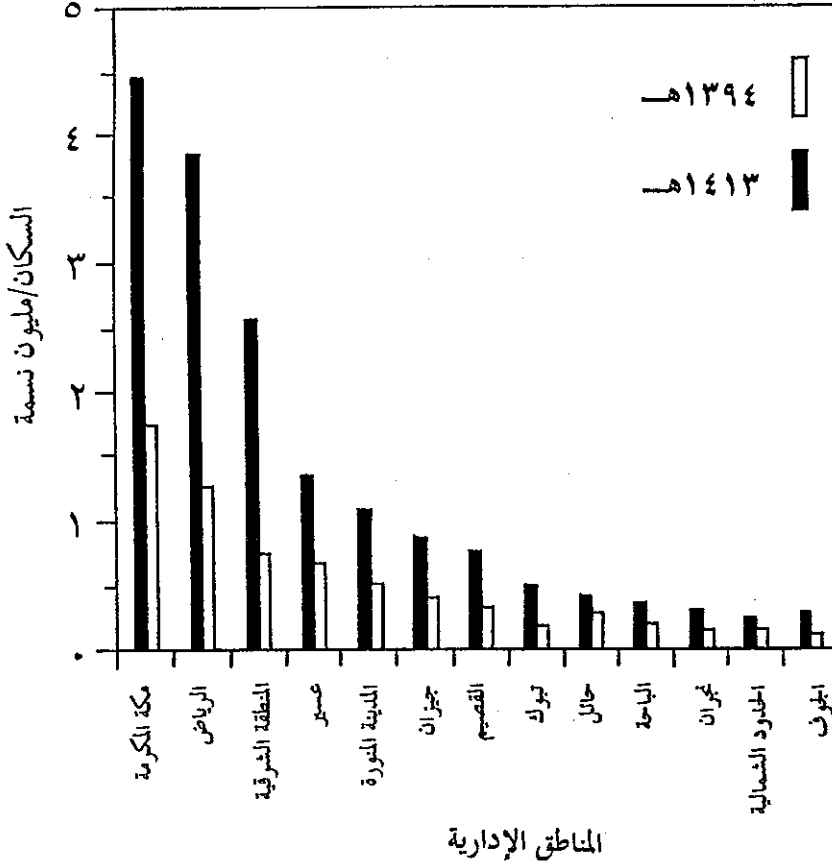
ويتضح من الجدول والشكل أن هناك زيادة سكانية حصلت في جميع مناطق المملكة خلال الفترة من ١٣٩٤-١٤١٣هـ ، ولكن بمعدلات ونسب متفاوتة الشكل رقم (٣) . ويمكن إيضاح هذا التفاوت على النحو التالي :

١- مناطق حدثت فيها زيادة نسبية كبيرة بلغت أكثر من ١٥٠٪ ، تفوق هذه النسبة الزيادة على مستوى المملكة ، وتشمل المنطقة الشرقية والرياض والجوف ومكة المكرمة .

(١) المزارع تتكون من مزرعة واحدة أو عدة مزارع ، ويوجد بها عدد من المباني يقطنها مالك المزرعة أو العاملون في المزرعة . أما موارد المياه فتطلق على آبار تستقي منها البادية المقيمة حولها ، ولا يوجد بها مبان ثابتة . (مصلحة الإحصاءات العامة ، ١٤١٩هـ) .

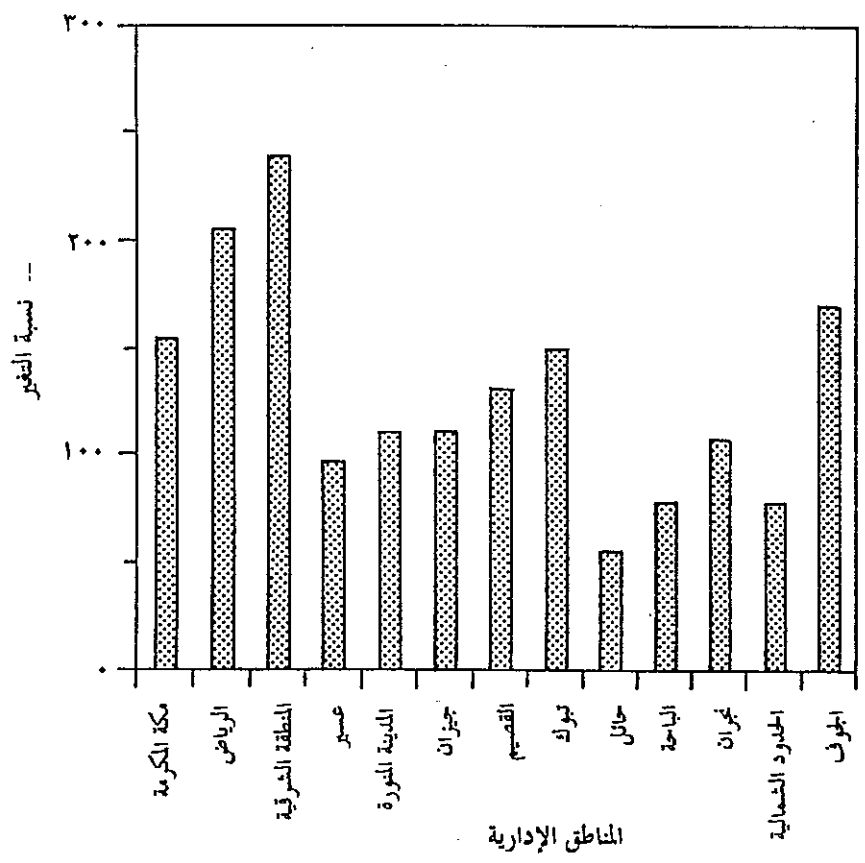
شكل رقم (٢)

سكان المملكة العربية السعودية ١٣٩٤هـ ، ١٤١٣هـ (حسب المنطقة الإدارية)



شكل رقم (٣)

نسب التغير في حجم سكان المملكة العربية السعودية ١٣٩٤هـ ، ١٤١٣هـ



٢- مناطق حدثت فيها زيادة متوسطة تراوحت ما بين ١٠٠-١٥٠٪ ، وتضم : تبوك ، والقصيم ، والمدينة المنورة وجازان ونجran .

٣- مناطق حدثت بها زيادة صغيرة نسبياً تقل عن ١٠٠٪ ، وتشمل عسير، والحدود الشمالية ، والباحة وحائل .

ومن الملاحظ أن التغيرات وإن كانت تبدو طفيفة في نسبها إلا أنها تعد كبيرة من حيث الأرقام المطلقة (الجدول رقم ١) . إذ تجاوز السكان الضعف في المناطق كافة ، عدا مناطق حائل والباحة والحدود الشمالية تلك التي سجلت أدنى معدل نمو للسكان من بين مناطق المملكة . وحدثت زيادة كبيرة في المناطق الثلاث : مكة المكرمة ، والرياض ، والمنطقة الشرقية ، مقارنة بالمناطق الأخرى . فقد تجاوزت الزيادة في المنطقة الشرقية ثلاثة أضعاف عدد سكانها في عام ١٣٩٤ هـ ، من ٧٦٢ ألف نسمة إلى ٢.٥٧ مليون نسمة . ويبدو أن المنطقة الشرقية سوف تشكل ثقلًا سكانيًا أكبر في المستقبل . كما زاد عدد السكان في منطقة مكة المكرمة من ١.٧٦ مليون نسمة في عام ١٣٩٤ هـ إلى نحو ٤.٤٦ مليون نسمة في عام ١٤١٣ هـ ، وفي منطقة الرياض من ١.٢٦ مليون نسمة إلى ٣.٨٣ مليون نسمة خلال الفترة نفسها .

فاكثر المناطق تأثراً بالتغيرات في توزيع السكان إذاً هي المنطقة الشرقية والرياض ومكة المكرمة . فقد أدت الهجرة الداخلية بين المناطق والعمالة الوافدة إلى اختلاف في صورة التوزيع الجغرافي للسكان بين تعدادي السكان لعامي ١٣٩٤ و ١٤١٣ هـ ، وهذا جعل الفارق بين المناطق في حجم السكان كبيراً .

أما عن التوزيع المكاني العام للسكان فيمكن التعميم بالقول إن السكان في المملكة يتوزعون ضمن ثلاث نطاقات رئيسة غير متصلة : النطاق الشرقي على السهل الساحلي الشرقي من الخفجي شمالاً وحتى واحة الأحساء جنوباً، والنطاق الأوسط ويمتد من حائل شمالاً وحتى وادي الدواسر جنوباً ، والنطاق الثالث على السهل الساحلي للبحر الأحمر ، ويمتد من حقل شمالاً وحتى جازان جنوباً ، نواة كل من هذه النطاقات ، مدن الدمام ، والرياض ، وجدة على التوالي . وفي داخل هذه النطاقات يتركز السكان في محور جدة / مكة / الطائف / ، بمنطقة مكة المكرمة ، وفي النطاق الأوسط في مدن الرياض، والحرج ، وبريدة وعنيزة ، وفي الشرق على شريط ضيق من الساحل يمتد بين القطيف والخبر ، وجزء آخر في واحة الأحساء ، وفي بقية المناطق في عواصمها الإدارية . أما الأجزاء الأخرى من المملكة فهي مأهولة ولكن بصورة غير كثيفة .

ويبدو أن العمالة الوافدة - إضافة للهجرة الداخلية- تعد أكثر العوامل تأثيراً في التغيير في توزيع السكان في المملكة بين عامي ١٣٩٤ و١٤١٣هـ . وبالنظر للأرقام الواردة في الجدول رقم (٢) نجد أن نسبة الوافدين في عام ١٣٩٤هـ لم تكن تتجاوز ١٢٪ في معظم المناطق في المملكة عدا منطقتي مكة المكرمة وجازان . وارتفعت نسبتهم في عام ١٤١٣هـ إلى أكثر من ثلث السكان في منطقة مكة المكرمة. وحوالي ثلث السكان في منطقة الرياض، وربع السكان في كل من منطقتي المدينة المنورة والحدود الشمالية . وأصبحت نسبتهم لجملة السكان في بقية المناطق لا تقل عن ١٣٪ . والأهم من

الجدول رقم (٢)

أعداد الوافدين في المملكة ١٣٩٤-١٤١٣ هـ حسب المنطقة الإدارية(*)

المنطقة	الوافدون ١٣٩٤	%	الوافدون ١٤١٣	%	% التغير
مكة المكرمة	٣٦٥.٢٤٤	٢٠.٧٥	١.٦٨٣.٦٧٦	٣٥.٧٥	٣٦١
الرياض	١٤٣.٩٢٠	١١.٤٣	١.٢١٧.٦٩٤	٣١.٨٤	٧٤٦
الشرقية	٨٨.٩٢٩	١١.٦٧	٦٧٠.٠٩٤	٢٦.١٨	٦٥٣.٥
جازان	٦٢.٦٣٨	١٥.٣٤	١٣١.٣٤٦	١٥.٢٤	١٠٩.٥
المدينة المنورة	٤١.١٧٦	٧.٩٧	٢٤٦.٥٦٣	٢٢.٧٩	٤٩٨
عسير	٣١.٦٢٦	٤.٦٦	١٨٩.٦٩٣	١٤.١٨	٤٩٩
القصيم	١٣.٣٠٦	٤.١٠	١٤٠.١٨٠	١٨.٧٠	٩٥٣.٥
نجران	١٣.٩٩١	٩.٧١	٦٠.٦٤٦	٢٠.٠٧	٣٣٣.٥
تبوك	٩.٤٣٥	٤.٨٥	٨٣.٥١١	١٧.٢٧	٧٩٤.٥
الحدود الشمالية	٥.٥٨٨	٤.٣٨	٥٠.٢٠٧	١٦.٨٠	٧٩٨.٥
حائل	٥.٠٩٢	١.٩٢	٦٤.٢٣٤	١٥.٨٣	١١٦١.٥
الباحة	٥.٠١٨	٢.٧٠	٤٢.١١٥	١٢.٧١	٧٤٠
الجوف	٣.٤٧٧	٥.٢١	٤٤.٧٧٥	١٦.٨٠	١١٨٧.٧
المملكة	٧٨٩.٤٠٤		٤.٦٢٤.٤٥٩		

(*) نسبة من إجمالي سكان كل منطقة

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات من: مصلحة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان - ١٣٩٤ هـ: البيانات التفصيلية، مصلحة الإحصاءات العامة، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والسكن لعام ١٤١٣ هـ.

ذلك الزيادة العددية الكبيرة للوافدين ، إذ ارتفع متوسط عددهم على مستوي المناطق من ٦٠.٧٢٦ ألف فرد في عام ١٣٩٤ إلى ٣٥٥.٨٢٦ ألف فرد وذلك في عام ١٤١٣هـ ، يتركزون في مناطق مكة المكرمة والرياض والمنطقة الشرقية (الجدول رقم ٢) . وتبين من الجدول نفسه ارتفاع نسب التغيير في حجم السكان الوافدين في المناطق كافة وخاصة في مناطق الجوف وحائل والقصيم .

ويتضح من العرض السابق أن المملكة تتصف بتوزيع غير متساوٍ للسكان بين المناطق وكما تؤكد قرينة لورنز^(١) ، والتي تشير إلى أن اتجاه توزيع السكان في المملكة بين عامي ١٣٩٤هـ و ١٤١٣هـ يميل إلى التركيز ، إذ زادت قيمة قرينة لورنز من ٠.٥٢ إلى ٠.٥٦ . وذلك لعامي ١٣٩٤هـ و ١٤١٣هـ على التوالي . وهذا يعني أنه بالرغم مما تحقق من نمو اقتصادي واجتماعي وتحسن في ظروف المعيشة في مناطق المملكة كافة وما رافق ذلك من ازدياد لفرص العمل ، إلا أن ذلك لم يحدث تغييراً يذكر في نمط توزيع السكان بسبب استمرار زيادة تركزالسكان في المدن الكبرى في المناطق الثلاث مكة المكرمة ، والرياض ، والشرقية . وهذه النتيجة تثبت صحة ما توقعته الدراسة باتجاه السكان في المملكة بين عامي ١٣٩٤ و ١٤١٣هـ إلى التركيز في المناطق الرئيسية والمراكز الحضرية في هذه المناطق .

(١) قرينة لورنز مقياس لدرجة تركز التوزيعات المكانية ، وتتراوح قيمتها بين صفر للتوزيع المنتظم وواحد عندما يكون التوزيع مركزياً .

الكثافة السكانية :

تعد الكثافة السكانية أحد مؤشرات تبين التوزيع السكاني بين المناطق الإدارية ، ولهذا سيتم تناولها في هذا الجزء من الدراسة بنوع من التفصيل .

تبلغ المساحة الإجمالية للمملكة حوالي ٢.٢ مليون كم^٢، أي أن الكثافة الحسابية (عدد السكان مقسوماً على المساحة) في المملكة بناء على تعداد السكان لعام ١٤١٣هـ تبلغ ٧,٧ شخص/كم^٢ مقارنة بـ ٣.٢ شخص/كم^٢، عام ١٣٩٤هـ الجدول (٣).

ويشير الجدول رقم (٣) والشكل رقم (٤) ، إلى التباين الكبير في توزيع السكان بين المناطق حسب معدلات الكثافة ، إذ تراوحت القيم بين ١.٩ و ٦١ شخص/كم^٢. ويبلغ المتوسط ١٤.٥ شخص ، والانحراف المعياري ١٧.٣ شخص في الكيلومتر المربع في عام ١٤١٣هـ مقارنة بـ ٠.٨ و ٢٥.٥ شخص ، بمتوسط ٦.٦ شخص/كم^٢، وانحراف معياري قدره ٧.٨ شخص في الكيلومتر المربع في عام ١٣٩٤هـ . وتوجد أعلى نسبة من الكثافة في مناطق جازان ومكة المكرمة والباحة وعسير والرياض والقصيم على التوالي . إذ ترتفع إلى أكثر من ٦١ شخص/كم^٢ في منطقة جازان ، ويليهما في الكثافة منطقة مكة المكرمة ٣٢.٢ شخصاً/كم^٢ ، وتنخفض إلى أقل من شخصين في الكيلو متر المربع في منطقة الحدود الشمالية . ومن الملاحظ أنه لم يحدث تغير كبير في النمط العام للكثافة بين التعدادين (الشكلان رقما ٥ و ٦).

الجدول رقم (٣)

الكثافة السكانية في المملكة ١٣٩٤ ، ١٤١٣هـ حسب المنطقة الإدارية

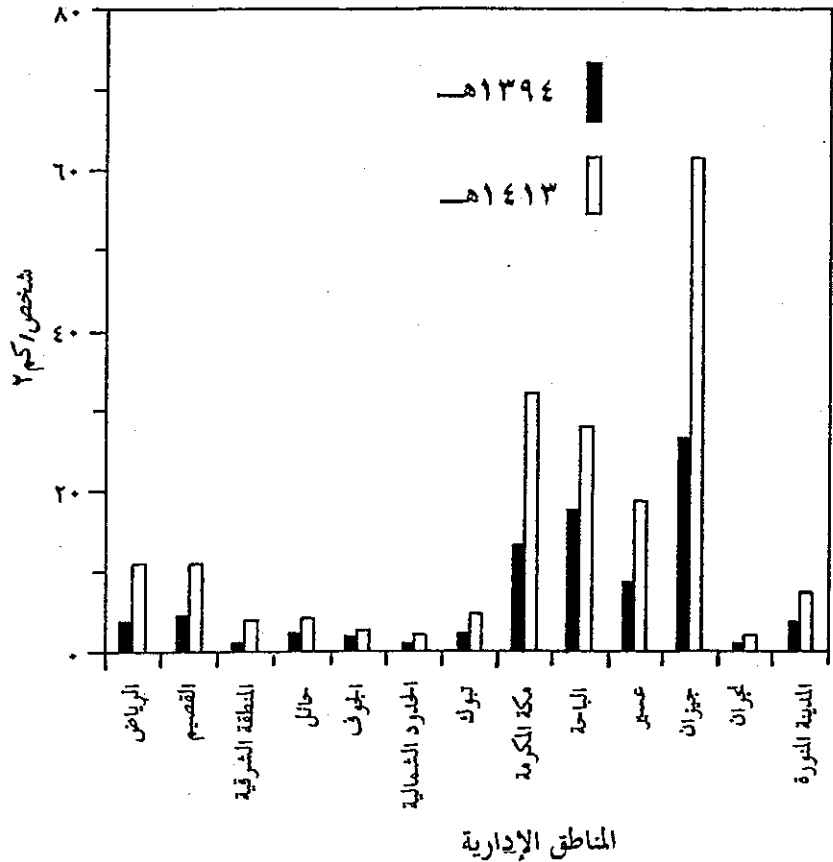
المنطقة	الكثافة ١٣٩٤هـ	الكثافة ١٤١٣هـ
مكة المكرمة	١٢.٩٢	٢٦.٤
الرياض	٣.٥٥	٢٢.٦
الشرقية	٠.٩٧	٤.١
المدينة المنورة	٣.٦٧	٦.٤
عسير	٨.٥	١٨.٦
جيزان	٢٦.٣١	٦١.٦
القصيم	٣.٣٤	١٠.٦
تبوك	٢.٠٣	٤.٨
حائل	١.٠٥	٣.٧
الباحة	١.٣٩	٢٧.٩
نجران	١.٠٥	٢.٣
الجوف	١.٦٥	٢.٥
الشمالية	١.٠٥	١.٩
المملكة	٣.٢	٧.٧

المصدر: من إعداد الباحث بناء على : مصلحة الإحصاءات العامة ، النتائج الأولية لتعداد العام للسكان والمسكن لعام ١٤١٣هـ لجنة الأطلس الوطني ، قسم الجغرافيا كلية الآداب ، جامعة الملك سعود ،

أطلس السكان للمملكة العربية السعودية ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.

شكل رقم (٤)

الكثافة العامة (الحسابية) للسكان في المملكة العربية السعودية
 (حسب المنطقة الإدارية) ١٣٩٤-١٤١٣هـ



11

وبلغت قيم معامل الاختلاف^(١) لتعدادي ١٤١٣هـ و ١٣٩٤ ، (١١٨.٩٦ ، ١١٨.٣٩) على التوالي. وظلت المناطق الرئيسية محافظة على ترتيبها من حيث الكثافة عدا منطقتي حائل والباحة إذ تراجع ترتيبهما خاصة منطقة حائل ، وتقدم ترتيب مناطق مكة المكرمة والشرقية والرياض والجوف^(٢) (الجدول رقم ٤). ويتبين من الجدول نفسه أن جميع المناطق حققت زيادة في كثافتها السكانية بين عام ١٣٩٤هـ و ١٤١٣هـ : إذ تجاوزت الكثافة الضعف في معظم المناطق خلال هذه الفترة ، خاصة في جازان ومكة المكرمة والرياض والشرقية والقصيم والمدينة المنورة وتبوك والجوف ونجران ، في حين لم تحقق مناطق أخرى إلا معدلات زيادة طفيفة في الكثافة كحائل والحدود الشمالية . ويتبين من الشكلين رقمي (٦٥) أن الكثافة بصفة عامة تزداد من الشمال نحو الجنوب والجنوب الغربي ، و بدرجة أقل من الشرق نحو الغرب .

ويعد متوسط الكثافة الحسابية (الخام) مؤشراً ضعيفاً على توزيع السكان، فبعض المناطق توجد بها مساحات كبيرة من صحاري قاحلة كما في المنطقة الشرقية وحائل والجوف والحدود الشمالي أو مرتفعات جرداء كما في منطقة مكة المكرمة شمال الطائف وكذلك في منطقتي المدينة المنورة وتبوك . وعند استبعاد مساحة الصحراء. والمتشكلة في الربع الخالي والنفود والدهناء والتي تشغل (٢٠٠٠.٣٢٠.٧٥٢ كم^٢) ٣٤٪ من مساحة البلاد ترتفع الكثافة إلى ١٢ شخص/كم^٢ . وبالنسبة للكثافة الصافية فالأرقام الخاصة بمساحة الأراضي المزروعة والصالحة للزراعة ليست دقيقة . فتقديرات وزارة الزراعة تضعها في

(١) معامل الاختلاف هو النسبة المئوية لحاصل قسمة الانحراف المعياري على المتوسط.

(٢) تم ضم منطقة القريات إلى منطقة الجوف بموجب التقسيم الإداري الجديد الذي صدر في عام ١٤١٣هـ.

الجدول رقم (٤)

التوزيع النسبي لسكان الريف في المملكة
عام ١٣٩٤. ١٤١٣ هـ (حسب المنطقة الإدارية)

المنطقة	% ١٣٩٤ هـ	% ١٤١٣ هـ*
الرياض	٤١.١	١٢.٨
القصيم	٦٢.١	٣٨.٢
حائل	٨٤.٧	٣٥.٤
مكة المكرمة	٣٥.١	١٧.٨
المدينة المنورة	٥٤.٢	٢٧.٢
الشرقية	٣٥.٨	١٧.٦
تبوك	٥٥.٦	١٩.٩
عسير	٨٦.٤	٦٥.٩
الشمالية	٧٠.٨	٢٣.٥
الجوف	٩٥.٢	٢٦.٥
جازان	٨٢.٤	٧٩.٩
بجدة	٥٩.٢	٣٩.٨
الباحة	٩٧.٢	٩.٠
المملكة	٥٢	٢٤.٣

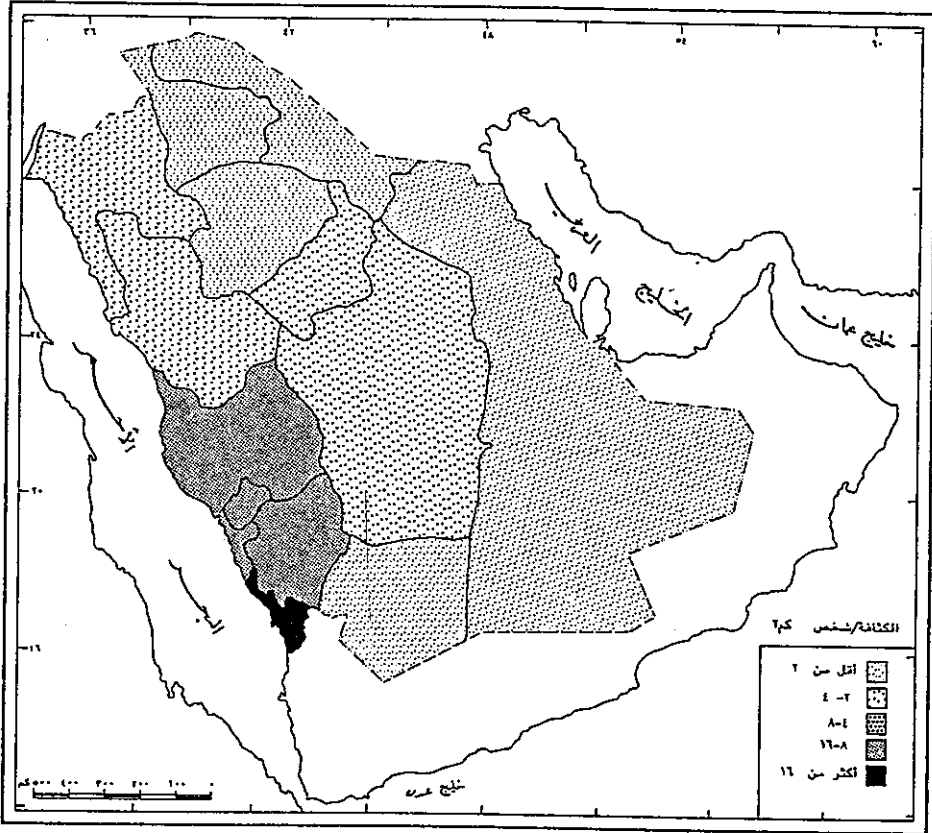
(ج) النسب الخاصة بالناطق لعام ١٤١٣ هـ مبنية فقط على سكان القرى التي توافرت عنها بيانات وقت إعداد هذه الدراسة وعددها ١١٩٣ قرية

يتجاوز سكان كل منها ٧٦٠ نسمة، حيث إنه لم تنشر بعد البيانات التفصيلية .

المصدر : بيانات ١٣٩٤ هـ من : لجنة الأطلس الوطني ، قسم الجغرافيا كلية الآداب ، جامعة الملك سعود ، أطلس السكان للمملكة العربية السعودية ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م ، ص ١٧ . أما بيانات ١٤١٣ هـ فهي من : مصلحة الإحصاءات العامة ، النتائج الأولية لتعداد العام للسكان والمساكن لعام ١٤١٣ هـ .

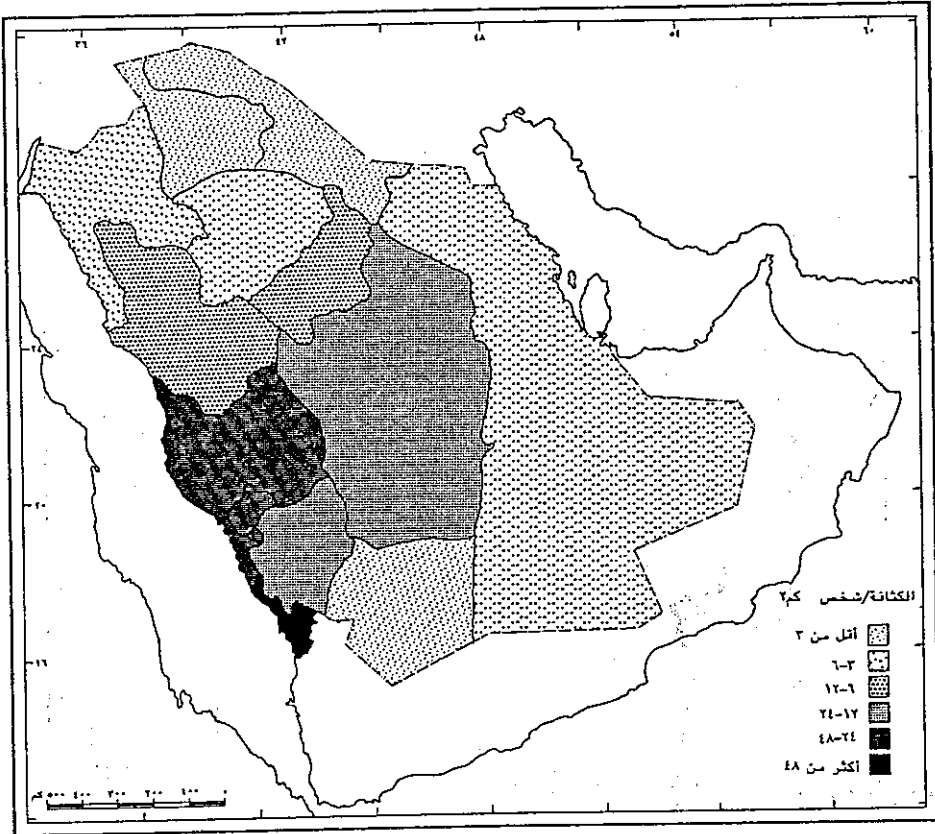
شكل رقم (٥)

الكثافة العامة (الحسابية) للسكان في المملكة العربية السعودية ١٣٩٤هـ



شكل رقم (٦)

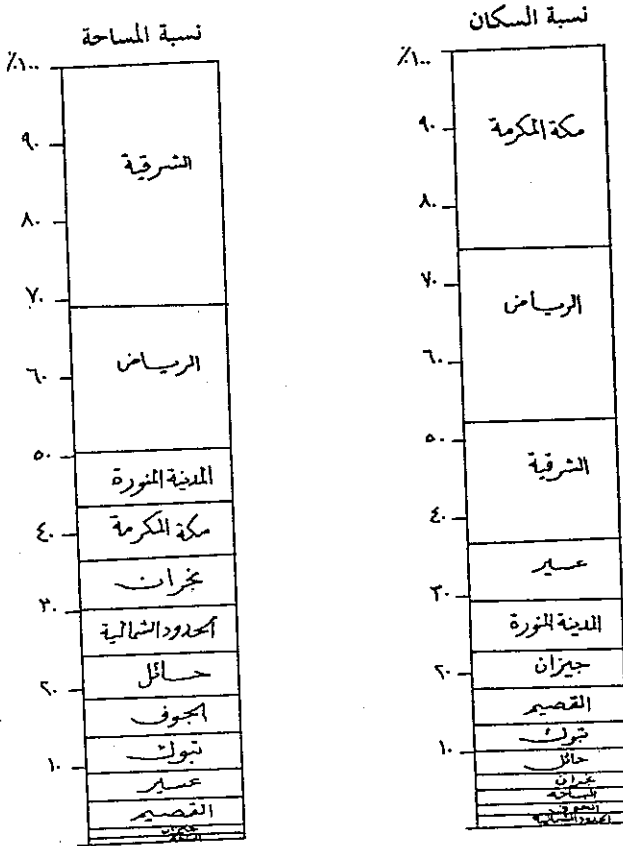
الكثافة العامة (الحسابية) للسكان في المملكة العربية السعودية ١٤١٣هـ



حدود ٢٥٪ من مساحة المملكة أو حوالي ٥٢٥.٠٠٠ كم^٢ (وزارة الزراعة). وبالتالي تصبح الكثافة الصافية على هذا الأساس نحو ٣٢ شخصاً في الكيلومتر المربع ، وذلك في عام ١٤١٣هـ . ويلاحظ أن مناطق الشرقية ، وتبوك ، والجوف ، والحدود الشمالية، وحائل ، ونجران التي تستحوذ على ٦٠٪ من المساحة يوجد بها فقط ٣.٢٥٪ من السكان . ولهذا فإن الكثافة العامة تبلغ حدها الأدنى في هذه المناطق ، أقل من ٥ أشخاص في الكيلومتر المربع . بينما ارتفعت الكثافة العامة في جازان والباحة وعسير ومكة المكرمة بسبب صغر المساحة لهذه المناطق إذ أن نصيبها من المساحة ٨.١١٪ في حين يوجد بها ٣.٤١٪ من السكان (الشكل رقم ٧) . وبسبب ذلك وجدت علاقة ارتباطية متوسطة بين حجم السكان والمساحة الإجمالية لكل منطقة إذ بلغت قيمة $r = ٠.٤٠$.

وتوجد اختلافات في توزيع السكان ومعدلات الكثافة داخل كل منطقة، فإذا استبعد سكان المدن الرئيسية في مناطق مكة المكرمة والرياض والشرقية ، فإن معدلات الكثافة العامة ستخفض فيها بصورة كبيرة . فعلى سبيل المثال ستخفض الكثافة في منطقة الرياض في حالة استبعاد سكان مدينة الرياض وهي المدينة الأولى في المملكة من حيث عدد السكان من حوالي ١١ شخص إلى حوالي ٣ أشخاص في الكيلو متر المربع . وكذلك الحال بالنسبة لكل من منطقة مكة المكرمة والتي تضم مدن جدة ، ومكة المكرمة والطائف ، والمنطقة الشرقية حيث الدمام الكبرى (الدمام ، الخبر ، الظهران) والهفوف إذ ستخفض الكثافة في حالة استبعاد سكان هذه المدن بالنسبة لمنطقة مكة المكرمة من

شكل رقم (٧)
التوزيع النسبي للسكان والمساحة
المملكة العربية السعودية حسب المنطقة الإدارية



٣٢.٢ إلى ٧.٥ ، وللمنطقة الشرقية من ٤.١ إلى ٢.٤ .

توزيع السكان على مستوى الأماكن العمرانية

سكان القرى (الريف) :

بلغ عدد سكان الريف في المملكة عام ١٤١٣هـ (مستقرون ورحل) ٤١٤ . ١١ . ٤ ، أو ما نسبته ٢٤.٣ من إجمالي السكان يعيشون في قرى^(١) متناثرة على المساحة الشاسعة للبلاد، مقارنة بما مجموعه ٣.٥٨١.٠٩٨ نسمة يشكلون نحو ٥٢٪ وذلك في عام ١٣٩٤هـ (أطلس السكان، ص. ١٧ و١٣)، أي بزيادة عددية بسيطة مقدارها ٣١٦.٥٢٩ نسمة أو بنسبة زيادة تبلغ حوالي ١٥٪ .

وهناك فروق واضحة بين المناطق في نسب سكان الريف بارتفاعها في مناطق الباحة وجازان وعسير ، وانخفاضها في الرياض ومكة المكرمة والشرقية الجدول رقم (٤) . ووفقاً لبيانات السكان المتوافرة لعام ١٤١٣هـ ، فإن نسب السكان الريفيين في تناقص كبير في معظم المناطق عدا الباحة وجازان وعسير التي ظلت نسب سكان الريف فيها مرتفعة وخاصة في منطقة الباحة

(١) لا يوجد تعريف رسمي ودقيق للمدن والقرى في المملكة عدا المعيار الذي حددته وزارة الشؤون البلدية والقروية ، الذي تُعدُّ بموجبه المدن جميع الأماكن العمرانية التي توجد بها بلديات ، وعدا ذلك يعدُّ المكان قرية أو ريفاً . وهذا تعريف غير دقيق ، فهناك أماكن توجد بها خدمات بلدية يقل عدد سكان كل منها عن ٥٠٠٠ نسمة، وأماكن أخرى لا توجد بها خدمات بلدية يتجاوز عدد سكانها ٥٠٠٠ نسمة. تصنف قرى ، ويقع سكانها ضمن سكان الريف على الرغم من اتصافها بخصائص المدن من حيث الوظائف والمظهر والحجم السكاني. وفي هذه الدراسة اعتبرت الأماكن التي توجد بها خدمات بلدية كافة وكذلك الأماكن التي يبلغ عدد سكانها ١٠٠٠٠ نسمة فأكثر منناً وإن لم يوجد بها بلديات. وبالنسبة لحجم سكان الريف في المملكة لعام ١٤١٣هـ فهو من اعداد الباحث اعتماداً على النتائج الأولية للتعداد وتعريف الباحث للمدن.

التي تغلب عليها الصفة الريفية . ويرجع انخفاض نسب سكان الريف في معظم المناطق إلى هجرة السكان الريفيين (مستقرون ورحل) إلى المدن واستقرارهم بها وتحول عدد من الأماكن من قائمة القرى إلى قائمة المدن بعد إنشاء بلديات بها، أو نتيجة ضم بعض المناطق الريفية إلى المدن من خلال عملية الزحف العمراني .

ويتوزع سكان الريف في المملكة على عدد كبير من القرى والمسميات المتناثرة في الواحات وعلى ضفاف الأودية وفي السهول الساحلية، وعلى امتداد طرق النقل الرئيسية ، وعلى سفوح المرتفعات المطرة في الجنوب الغربي، و يقدر عدد هذه الأماكن بنحو ١٠٣٦٥ قرية^(١).

وبلغ عدد القرى التي توافرت بيانات عنها في النتائج الأولية لتعداد ١٤١٣هـ ، ١١٩٣ قرية- يتجاوز عدد سكان كل منها ٧٦٠ نسمة -تضم أكثر من ٤٤ ٪ من السكان الريفيين. ويختلف توزيع هذه القرى ما بين منطقة وأخرى . ففي منطقتي جازان ومكة المكرمة يوجد أكبر عدد منها إذ تضم كل منهما ٢٠٠ و ١٩٧ قرية، تليهما منطقتا عسير فالرياض في حين لا يوجد في منطقة الحدود الشمالية من هذه الفئة الحجمية سوى ٩ قرى فقط.ومن الملاحظ أن

(١) تبين بعد إجراء مسوحات ودراسات تفصيلية أن ٣١٪ فقط من هذه القرى يتمتع بقابلية للنمو والتطوير ، وذلك على أساس ما يتوافر في هذه القرى من موارد طبيعية (تربة ، مياه ، موارد رعوية وسياحية) أو خدمات طرق . وبالنسبة للتوزيع الحجمي لها ، فإن معظم هذه القرى - أكثر من ٧٣٪ منها أو ٧٥٨٩ قرية - عبارة عن تجمعات سكانية صغيرة لا يتجاوز حجم سكان الواحدة منها ٢٥٠ نسمة . وتشكل القرى المتوسطة الحجم والتي يتراوح عدد سكانها ما بين ٢٥٠-٧٠٠ نسمة ١٩.٤٪ أو ما مجموعه ٢٠٠٨ قرى ، بينما يبلغ عدد القرى الكبيرة الحجم والتي يتجاوز عدد سكان كل منها ٧٠٠ نسمة ٧٦٨ أو ما نسبته ٧.٤٪ من إجمالي عدد القرى في المملكة (القباني ، ١٤١٢هـ ، ص ص ١٨٨-١٩٢) .

معظم القرى ٧٧.٥٪ منها تعد متوسطة إلى صغيرة الحجم يقل عدد سكان كل منها عن ٢٠٠٠ نسمة . وبالنسبة للتوزيع الحجمي للقرى حسب المنطقة الإدارية ، فتوجد معظم القرى كبيرة الحجم ٧٥٪ منها - تلك التي يزيد عدد السكان في كل منها على ٤٠٠٠ نسمة - في مناطق الشرقية وجازان والرياض .

أما بالنسبة للسكان الرحل فلا تتوافر عنهم بيانات في إحصاء السكان لعام ١٤١٣هـ -حتى فترة إعداد هذه الدراسة - وكانوا يشكلون ٢٥٪ من السكان في عام ١٣٩٤هـ أو حوالي ١.٧ مليون نسمة (أطلس السكان ص ١٣) . وترتفع نسبة السكان الرحل إلى مجموع السكان في المناطق الشمالية: الحدود الشمالية ، وحائل ، والجوف ، وتبوك . إلا أنه يمكن القول بأن ظاهرة البداوة في انحسار بعد استقرار معظمهم في القرى والمدن . وتقدر وزارة الشؤون البلدية والقروية نسبتهم من إجمالي السكان في المملكة بحوالي ١٥٪ وذلك في عام ١٤١٠هـ/١٩٩٠م (البلديات ، ص ٤٧) وهي نسبة يبدو أنها غير دقيقة في ضوء التناقص السريع في أعداد سكان البادية خلال العقدين الماضيين^(١).

سكان المدن (الحضر):

يعدّ النمو الحضري - بشكل خاص - أحد أبرز التغييرات في توزيع السكان في المملكة خلال الفترة ما بين عامي ١٣٩٤هـ و ١٤١٣هـ . ونظراً لما (١) يسهم التركيبة القبلي في المملكة في تبعثر سكان الريف ، فيغض القيانل لا ترغب في أن تكون القرى التي تسكنها تابعة لقبيلة أخرى من ناحية إدارية أو خدمية ، ولذا يعملون على أن تكون قراهم مستقلة في خدماتها بغض النظر عن حجم سكان القرية ومدى قابليتها للنمو والتطوير .

نتج عن ذلك من آثار اجتماعية واقتصادية وديموغرافية مهمة فسيتم تناوله بشيء من التفصيل . فقد نما سكان المدن في العقدين والنصف الماضيين بمعدلات سريعة، ويتضح من الجدول رقم (٥) أن نسبة سكان المدن في المملكة قد ارتفعت ، وأصبحت مثيلة لتلك الموجودة في الدول المتقدمة . إذ أصبح سكان المدن يشكلون ثلاثة أرباع السكان بزيادة عديدة تبلغ أكثر من ٩ ملايين نسمة عن عام ١٣٩٤هـ . فقد أصبح عدد سكان الحضر في المملكة في عام ١٤١٣هـ ، ٢١١ . ٨٢٠ . ١٢ نسمة يشكلون ٧٥ . ٧٪ من مجموع السكان يعيشون في ١٢٣ مدينة ، مقارنة مع ٣ . ٣٦ مليون نسمة أو ما نسبته حوالي ٤٨٪ من إجمالي عدد سكان المملكة في عام ١٣٩٤هـ يعيشون في ٥٨ مدينة بنسبة زيادة مقدارها ٢٩١٪ . وفي الواقع أن نسبة الزيادة في سكان المدن تجاوزت نسبة الزيادة في حجم السكان بين عامي ١٣٩٤ و ١٤١٣هـ والتي تبلغ ١٥٢٪ . ويعود السبب في النمو السريع لسكان المدن في المقام الأول إلى العمالة الوافدة ، ثم الهجرة الداخلية من الريف ، واستقرار السكان الرحل الذين اجتذبتهم النشاطات الاقتصادية والاجتماعية المتركة في المدن، إضافة إلى تحول عدد من الأماكن العمرانية من قائمة القرى إلى قائمة المدن فضلاً عن الزيادة الطبيعية لسكان المدن بعد التحسن الكبير في مستويات المعيشة والخدمات الصحية والإسكان . ويشكل المهاجرون معظم سكان المدن الرئيسية في المملكة (أكثر من ٨٠٪) كما في الرياض وجدة والمدينة المنورة ومكة المكرمة والطائف ، وتتجاوز نسبتهم في بعض المدن ٩٠٪ كحالة مدينة الدمام . (Al-Ankary and El-Bushra , p.10) ولهذا فمعدل

الجدول رقم (٥)

سكان المدن عام ١٣٩٤، ١٤١٣هـ حسب المنطقة الإدارية

المنطقة	% سكان المدن ١٣٩٤هـ	% سكان المدن ١٤١٣هـ
الرياض	٥٩.٩	٨٧.٢
القصيم	٣٧.٩	٦٢.٨
حائل	١٥.٣	٤٤.٦
مكة المكرمة	٦٤.٩	٨٢.٢
المدينة المنورة	٤٥.٨	٧٢.٨
الشرقية	٦٤.٢	٨٢.٤
تبوك	٤٤.٤	٨٠.١
عسير	١٣.٦	٣٤.١
الشمالية	٢٩.٢	٧٤.٥
الجوف	٤.٨	٧٣.٥
جازان	١٧.٦	٢٠.١
نجران	٤٠.٨	٤٢.٣
الباحة	٢.٣	١٠
إجمالي سكان المدن	٣.٣٥٥٣٦٤	١٢.٨٢٠.٢١١
النسبة	٤٨	٧٥.٧

المصدر: بيانات ١٣٩٤هـ من: لجنة الأطلس الوطني، قسم الجغرافيا كلية الآداب، جامعة الملك سعود، أطلس السكان للمملكة العربية السعودية ١٤٠١هـ / ١٩٨١م. وبيانات ١٤١٣هـ: من إعداد الباحث بناء على بيانات من: مصلحة الإحصاءات العامة، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن لعام ١٤١٣هـ.

نمو سكان الرياض والمدن الأخرى مثل جدة والدمام وعواصم المناطق الإدارية أكثر ارتفاعاً من معدل النمو السكاني لهذه المناطق^(١). وتشير التوقعات إلى معدلات نمو عالية للمدن الرئيسية في المستقبل خاصة إذا تم تنفيذ سياسة إحلال السعوديين محل العمالة الوافدة التي تشكل حالياً نسبة كبيرة من سكان المدن السعودية. فالمستويات الجيدة - نسبياً - للمرافق والخدمات وتوافرها

(١) تشكل الهجرة الداخلية خاصة من الريف و المدن واحدة من تيارات الهجرة الرئيسية في المملكة شأنها في ذلك شأن كثير من الدول النامية. وتتصف اتجاهات الهجرة في المملكة بأنها غالباً ما تكون هجرة مباشرة في معظم الحالات تكون من القرى والمدن الصغيرة تجاه المدن الكبيرة في المناطق الرئيسية، ولم تحصل عن طريق المدن المتوسطة والصغيرة الحجم، (الشمالي، ١٤١٢هـ). وحصل تناقص للسكان - خلال العقدين الماضيين- في المناطق الشمالية والجنوبية الغربية، بشكل خاص بسبب انتقال السكان إلى المناطق الأخرى (مكة المكرمة والرياض والشرقية) (خطة التنمية الرابعة، ص٤٤٠). فالمراكز الحضرية الرئيسية كالرياض وجدة ومكة المكرمة والمدينة المنورة والطائف والدمام والخبر استقبلت مهاجرين من المناطق كافة، (خطة التنمية الرابعة، ص٤٤٠). ومن الطبيعي أن تستأثر هذه المدن بالنصيب الأكبر من المهاجرين السعوديين باعتبارها مراكز جذب قوية للسكان. كما أن المدن الرئيسية وبالتحديد العواصم الإدارية في المناطق جميعها تعد جاذبة للسكان ولكن بنسب متفاوتة، (الشمالي ص٢٣٩). ويمثل الشباب الذكور أكبر نسبة من المهاجرين ومن سكان المدن (الشمالي ص٢٧-٢٧٧)، فبعد انتشار التعليم في الريف إتجه بعض شباب مواصلة تعليمهم في المدن الرئيسية حيث توجد المعاهد والكلية والجامعات، ويبقى جزء كبير من هؤلاء في المدن التي أكملوا تعليمهم بها. وقد كانت عوامل الطرد وراء حركة السكان في الماضي إلا أنه يبدو أن عناصر أو قوى الجذب هي المؤثرة والموجهة لحركة السكان اليوم بعد التحسن النسبي الذي طرأ على أحوال المدن الصغيرة والقرى من خلال جهود الدولة الرامية إلى تقليص عوامل الطرد وزيادة عوامل الجذب في كثير من المناطق الريفية والمدن الصغيرة في المملكة. أما الهجرة من المدن إلى الريف أو ما يعرف بالهجرة المعاكسة فهي في المملكة تكاد لا تذكر، مقارنة بالهجرة من الريف إلى المدن. فهناك بعض المهاجرين من القرى يبقون على صلاتهم بالأماكن التي قدموا منها. وورد في خطة التنمية الرابعة أن بعضاً من المهاجرين يعودون إلى مناطقهم ولكنهم لا يرجعون إلى قراهم التي نشأوا فيها، وأسهم هذا النوع من الهجرة وإن كان محدوداً في تأثيره -في نمو عدد من المدن المتوسطة والصغيرة في مختلف مناطق المملكة. (خطة التنمية الرابعة ص٤٤١).

والانتطباع أو الشعور بوجود فرص معيشية أفضل في المدن الكبيرة تقود الناس للحركة باتجاه هذه المدن، تؤثر فيها بالطبع اعتبارات الظروف في مكاني المصدر والوجهة أو قوى الطرد والجذب، وكذلك في الأماكن البينية بينهما، والتي شهدت بصفة عامة تحسناً في أوضاعها. ولكن مازال هناك تباين بين الأماكن في مستويات توافر الخدمات التعليمية والصحية وجودها، وكذلك الطرق والاتصالات والمشروعات الاقتصادية. ومن الملاحظ أن معدلات النمو الحضري على مستوى المناطق أو نسبها في عام ١٤١٣هـ تختلف عن معدلات التحضر في عام ١٣٩٤هـ. ويتضح ذلك في تقدم ترتيب مناطق تبوك والشمالية والجوف والرياض وحائل، وفي تراجع ترتيب منطقتي نجران والمدينة المنورة (الجدول رقم ٥).

وأسهمت العمالة الوافدة في زيادة عدد سكان المناطق الحضرية بصورة رئيسة في حين زاد عدد سكان المناطق الريفية ولكن بنسب بسيطة. ويتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (٦) أن الوافدين يتركزون بصفة خاصة في المدن الرئيسية: في جدة، والدمام، والخبر، والرياض، ومكة المكرمة، والمدينة المنورة، والطائف، إذ يوجد في المدن السبع هذه مجتمعة في عام ١٤١٣هـ أكثر من ٦٣٪ من إجمالي الوافدين. وهذه المدن ذاتها هي التي كانت تستحوذ على أعلى نسبة من الوافدين في عام ١٣٩٤هـ إذ بلغ نصيبها حوالي ٦٩٪. وظلت أعلى نسبة من الوافدين - أكثر من ٥٠٪ منهم - في تعدادي ١٣٩٤هـ و ١٤١٣هـ على التوالي توجد في مدن جدة (٢٦.٦٪ و ٢٢.٦٪) والرياض (١٥.٣٪ و ٢١.١٪) ثم مكة المكرمة (١٣.١٪ و ٩٪).

المجدول رقم (٦)

نسب الوافدين عام ١٤١٣ هـ في المدن الرئيسية

المنطقة الإدارية	الوافدون في المنطقة	المدينة الرئيسية	% في المدينة الرئيسية
مكة المكرمة	١٦٨٣٦٧٦	جدة	٦٢.٢
الرياض	١٢١٧٦٩٤	الرياض	٨٠.٢
الشرقية	٦٧.٠٩٤	الدمام	٢٦.٧
المدينة المنورة	٢٤٦٥٦٣	المدينة المنورة	٧١.٢
عسير	١٨٩٦٩٣	خميس مشيط	٢٣.٧
القصيم	١٤.٠١٨٠	بريدة	٣٥.٧
جازان	١٣١٣٤٦	جيزان	١٤.٤
تبوك	٨٣٥١١	تبوك	٦١.٦
حائل	٦٤٢٣٤	حائل	٥٦.٤
نجران	٦.٦٤٦	نجران	٤٧.٠
الحدود الشمالية	٥.٢٠٧	عرعر	٣٢.٨
الجوف	٤٤٧٧٥	القريات	٢٥.٨
الباحة	٤٢١١٥	الباحة	١٤.٨
الإجمالي	٤.٦٢٤٧٣٤		
% من الإجمالي			٥٧.٢

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات من : مصلحة الإحصاءات العامة ، النتائج الأولية للتعهد العام للسكان والمسكن لعام ١٤١٣ هـ

وتدل البيانات الواردة في الجدول رقم (٥) والشكلين (٨ و ٩) على وجود فروق واضحة بين المناطق في نسب سكان المدن بين عامي ١٣٩٤ و ١٤١٣هـ . ويمكن تصنيف المناطق حسب نسبة سكان المدن في عام ١٤١٣هـ ووضعها في ثلاث مجموعات هي :

المجموعة الأولى : تتصف بنمو حضري سريع ، وتزيد فيها نسبة سكان المدن على المتوسط العام للمملكة ٧٥٪ ، وتشمل مناطق الرياض والشرقية ومكة المكرمة وتبوك .

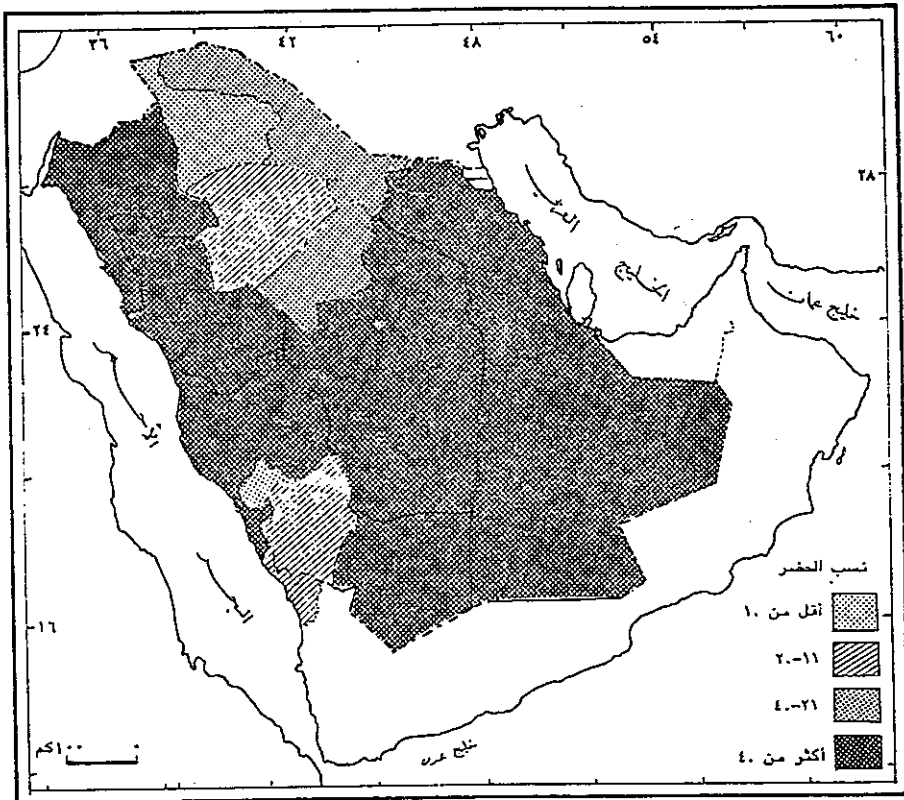
المجموعة الثانية : وتتصف بنمو حضري متوسط ، وتشمل المناطق التي تزيد فيها نسبة سكان المدن على ٤٠٪ ، وتقل عن المتوسط العام للمملكة ، وتضم مناطق الشمالية والجوف والمدينة المنورة والقصيم وحائل ونجران .

المجموعة الثالثة : وتتصف بنمو حضري بطيء نسبياً أو منخفض ، وتضم المناطق التي تقل فيها نسبة سكان المدن عن ٤٠٪ ، وتضم مناطق الباحة وجازان وعسير .

يتميز توزيع المدن وسكانها بين المناطق بتباين واضح . ففي المناطق الثلاث مكة المكرمة والرياض والشرقية يوجد ٧٢ مدينة تشكل ما نسبته حوالي ٥٩٪ من جملة المدن في المملكة يقطنها أكثر من ٩ ملايين فرد ، يمثلون حوالي ٥٤٪ من إجمالي السكان . وحوالي ٧٥٪ من جملة سكان الحواضر في البلاد . وحصلت زيادة في عدد المدن الكبيرة وسكانها بين عامي ١٣٩٤ و ١٤١٣هـ . ففي عام ١٣٩٤هـ كان هناك ٢,٢ مليون نسمة أو ٣١٪ من إجمالي السكان في المملكة يعيشون في ٧ مدن يزيد عدد سكان كل منها على ١٠٠

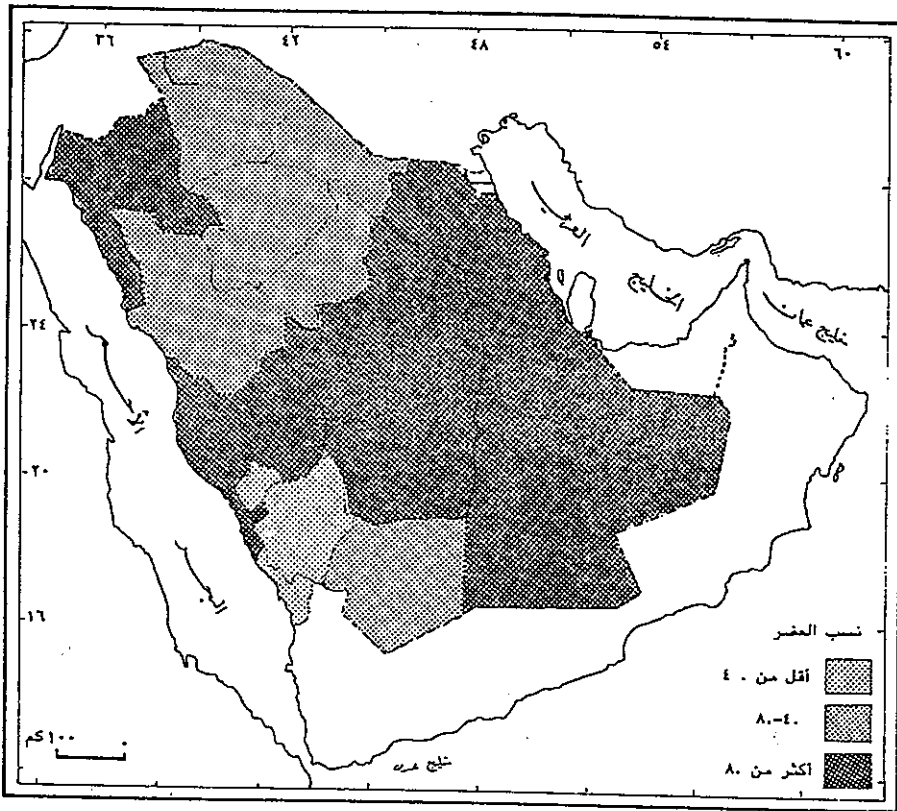
شكل رقم (٨)

نسب الحضر في المملكة العربية السعودية حسب المنطقة الإدارية ١٣٩٤هـ



شكل رقم (٩)

نسب الحضرة في المملكة العربية السعودية حسب المنطقة الإدارية ١٤١٣هـ



ألف نسمة ، وارتفع عدد المدن من هذه الفئة الحجمية في عام ١٤١٣هـ إلى عشرين مدينة بلغ عدد سكانها ٩.٧ مليون نسمة أو ما نسبته ٥٧.٤٪ من إجمالي السكان .

ويتضح من الجدول رقم (٧) زيادة درجة تركيز السكان في المدن الرئيسية في المملكة ، فحوالي نصف سكان المملكة في عام ١٤١٣هـ ٤٣.٢٪ منهم يعيشون في ست مدن هي : الرياض وجدة ومكة والمدينة المنورة والدمام والطائف، مقارنة بما نسبته ٣١.٣٪ كانوا يقطنون هذه المدن في عام ١٣٩٤هـ . كما أن ظاهرة التركيز في المدن الرئيسية تعد مرتفعة على مستوى المناطق الإدارية عدا منطقة جازان . فمدينة الرياض تستحوذ على أكثر من ٧٢.٥٪ من مجموع سكان منطقة الرياض مقارنة بما نسبته ٥٢.٩٪ في عام ١٣٩٤هـ . وأكثر من ٦٠٪ من سكان منطقة تبوك يعيشون في مدينة تبوك مقارنة بما نسبته ٣٨٪ في عام ١٣٩٤هـ الجدول رقم (٨) . وكذلك الحال بالنسبة للسكان في مناطق المدينة المنورة والحدود الشمالية ومكة المكرمة وحائل . وتدعم هذه النتائج ما توقعته الدراسة باتجاه السكان بين عامي ١٣٩٤ و١٤١٣هـ نحو التركيز في المراكز الحضرية .

وتختلف معدلات الزيادة في سكان المدن حسب المناطق وعدد المدن الرئيسية بها. ففي منطقة مكة المكرمة تم مدن جدة ومكة المكرمة والطائف التي تضم مجتمعة أكثر من ثلاثة أرباع السكان في المنطقة وفي المنطقة الشرقية حصلت زيادات كبيرة في مدن الدمام والهفوف والمبرز والخبر والحفر ، والتي يقطن بها مجتمعة أكثر من نصف سكان المنطقة الشرقية . فمعظم الزيادة

الجدول رقم (٧)

الوزن السكاني للمدن الكبرى في المملكة ١٣٩٤هـ و ١٤١٣هـ

٪ من سكان المدن		٪ من سكان المملكة		المدينة
١٤١٣هـ	١٣٩٤هـ	١٤١٣هـ	١٣٩٤هـ	
٢٢.٩	٢١.٥	١٦.٤	٩.٩	الرياض
١٦.٩	١٨	١٢.١	٨.٣	جدة
٨	١١.٨	٥.٧	٥.٤	مكة المكرمة
٥	٦.٤	٣.٦	٢.٩	المدينة المنورة
٤	٤	٢.٩	١.٩	الدمام
٣.٤	٦.٤	٢.٥	٢.٩	الطائف
		٧.٢٩٤.٧٨١	٢.١١١.٠٧٥	إجمالي السكان
٦٠.٢	٦٨.١	٤٣.٢	٣١.٣	إجمالي النسبة

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات من : مصلحة الإحصاءات العامة ، النتائج الأولية لتعداد العام للسكان والمساكن لعام ١٤١٣هـ

الجدول رقم (٨)

نصيب المدن الرئيسية في كل منطقة من إجمالي السكان* ١٣٩٤هـ ، ١٤١٣هـ

% في المدينة الرئيسية		المدينة الرئيسية	المنطقة
١٣٩٤	١٤١٣		
٥٢.٩	٧٢.٥	الرياض	الرياض
٢١.٥	٣٣.١	بريدة	القصيم
١٥.٣	٤٣.١	حائل	حائل
٣١.٧	٤٥.٨	جدة	مكة المكرمة
٣٨.٣	٥٦.٢	المدينة	المدينة المنورة
١٦.٣	١٨.٨	الدمام	الشرقية
٣٨.١	٦.٣	تبوك	تبوك
٧.١	١٦.٣	خميس مشيط	عسير
١٦.٣	٤٧.٣	عرعر	الشمالية
٨	٦.٥	جيزان	جيزان
٢٩.٤	٣.١	نجران	نجران
٢.٧	٤.٧	الباحة	الباحة
١٥.٤	٢٤.٥	سكاكا	الجوف

(*) من إجمالي سكان المنطقة .

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات من : لجنة الأطلس الوطني ، قسم الجغرافيا كلية الآداب ، جامعة الملك سعود ، أطلس السكان للمملكة العربية السعودية ١٤٠١هـ / ١٩٨١م : مصلحة الإحصاءات العامة ، النتائج الأولية لتعداد العام للسكان والمساكن لعام ١٤١٣هـ.

إذن حصلت في المدن الرئيسية وخاصة المدن بمناطق الرياض ومكة والشرقية . وكذلك حصلت زيادات كبيرة في عواصم المناطق الإدارية الأخرى كما في تبوك وبريدة وحائل وعرعر بسبب قوة جذبها مقارنة بالأماكن الأخرى في كل منطقة ، إذ تتركز في هذه المدن النشاطات الاقتصادية والخدمية ، أو لوجود الأماكن المقدسة في حالة مكة المكرمة والمدينة المنورة . فمع مرور السنوات أصبح السكان في المملكة أكثر ميلاً نحو التركيز في المناطق الحضرية . وتتفاوت درجة التركيز السكاني وفقاً لاتجاهات حركة السكان التي تؤثر فيها وتوجهها بدرجة كبيرة الفروق بين الأماكن في درجة التطور ومعدلات التنمية أو طبيعة توزيع المشروعات والبرامج التنموية والمفاضلات المكانية للسكان القائمة في المقام الأول على عوامل اقتصادية (القباني ، ١٤١٢هـ ، ص ٣٤) . ويعطي (ملحق ١) تلخيصاً للبيانات الخاصة بالنمو الحضري في كل منطقة إدارية في عام ١٤١٣هـ ، من حيث عدد المدن ، وإجمالي سكانها ، والمتوسطات والانحرافات المعيارية لسكان المدن في كل منطقة .

التوزيع الحجمي للمدن :

بينما لم يكن يتجاوز سكان أكبر مدينة في المملكة ٧٠٠ ألف نسمة في عام ١٣٩٤هـ فقد أصبح يوجد في عام ١٤١٣هـ مدينتان مليونيتان ، سكان كل منهما يتجاوز مليوني نسمة . وهناك مدينتان يتراوح عدد سكان كل منهما ما بين ٥٠٠-٩٧٠ ألف نسمة ، وست عشرة مدينة يتراوح عدد سكان

كل منها ما بين ١٠٠-٥٠٠ ألف نسمة ، وعشر مدن سكانها ما بين ٥٠ ألفاً إلى أقل من ١٠٠ ألف نسمة . ويعيش أغلب السكان في المملكة في الوقت الحاضر -حوالي ٥٧٪ منهم - في مدن كبيرة يزيد عدد سكانها على ١٠٠ ألف نسمة .

ويُعدّ النمو الحضري بهذه الصورة ظاهرة حديثة إذا نظرنا إليه من زاوية النمو الحجمي للمدن . فإذا عدنا إلى بيانات ١٣٩٤هـ نجد أن المدن السعودية في غالبيتها مدن صغيرة الجدول رقم (٩) . ويتضح من الشكلين رقمي (١٠ و١١) وهما الخاصان بالتوزيع الحجمي للمدن في المملكة لعامي ١٣٩٤هـ و ١٤١٣هـ أن التفاوت في أحجام المدن قد ازداد في عام ١٤١٣هـ عنه في عام ١٣٩٤هـ . فشكل التوزيع في عام ١٣٩٤هـ نسبياً أكثر انتظاماً منه في عام ١٤١٣هـ ، إذ يتصف المنحنى الخاص ببيانات ١٤١٣هـ بانحداره الشديد في أعلاه وأسفله بسبب التباين الكبير في حجم المدن والنمو السكاني السريع لمدينتي الرياض وجدة من ناحية ، ووجود عدد كبير من المدن الصغيرة التي يقل عدد سكانها عن ١٠٠٠٠٠ نسمة من ناحية أخرى .

وإذا استمرت معدلات النمو بهذه الصورة فسوف يصبح عدد المدن ذات المائة ألف نسمة كبيراً خلال السنوات القادمة ، خاصة وأن معظم مشروعات التنمية تتركز غالباً في مدينة واحدة في كل منطقة إدارية مما أدى إلى سرعة نموها من حيث الحجم السكاني على حساب الأماكن الأخرى في المنطقة . ويلاحظ أن هناك خللاً في التوزيع الحجمي للمدن في المملكة بوجود عدد كبير من المدن الكبيرة (١٠٠ ألف فأكثر) والصغيرة (أقل من ٢٠ ألف نسمة) وقلة

الجدول رقم (٩)

ترتيب سكان أكبر ٢٠ مدينة في المملكة ١٣٩٤هـ ، ١٤١٣هـ

المدينة/الترتيب ١٣٩٤	السكان ١٣٩٤	السكان ١٤١٣هـ	الترتيب ١٤١٣هـ
١-الرياض	٦٦٥.٥٠٤	٢.٧٧٦.٠٩٦	١
٢-جدة	٥٥٨.٥٢٨	٢.٠٤٦.٢٥١	٢
٣-مكة	٣٦٦.٥٠٩	٩٦٥.٦٩٧	٣
٤-الطائف	١٩٨.١٣٣	٤١٦.١٢١	٦
٥-المدينة	١٩٨.٠٥٥	٦٠٨.٢٩٥	٤
٦-الدمام	١٢٤.٣٤٦	٤٨٢.٣٢١	٥
٧-الهفوف	١٠١.٢١٣	٢٢٥.٨٤٧	٩
٨-تبوك	٧٤.٢٠١	٢٩٢.٥٥٥	٧
٩-بريدة	٦٩.٩٢٤	٢٤٨.٦٣٦	٨
١٠-الميز	٥٤.٣٢٥	٢١٩.١٢٣	١٠
١١-خميس مشيط	٤٨.١٩٧	٢١٧.٨٧٠	١١
١٢-الخبر	٤٣.٤٩٢	١٤١.٦٨٣	١٤
١٣-نجران	٤٢.٣٨٢	٩٠.٩٨٣	٢٤
١٤-حائل	٤٠.٥٠٢	١٧٦.٧٥٧	١٢
١٥-جيزان	٣٢.٧٩٢	٥٦.٥٦٥	٣٠
١٦-أبها	٣٠.٣٥٤	١١٢.٣١٦	١٩
١٧-الخرج	٢٨.٤٦٥	١٥٢.٠٧١	١٣
١٨-عنيزة	٢٦.٩٩٠	٩١.١٠٦	٢٣
١٩-الثقبة	٢٥.٥٣٦	١٢٥.٦٥٠	١٧
٢٠-القطيف	٢٥.٥١٠	٩٨.٩٢٠	٢١

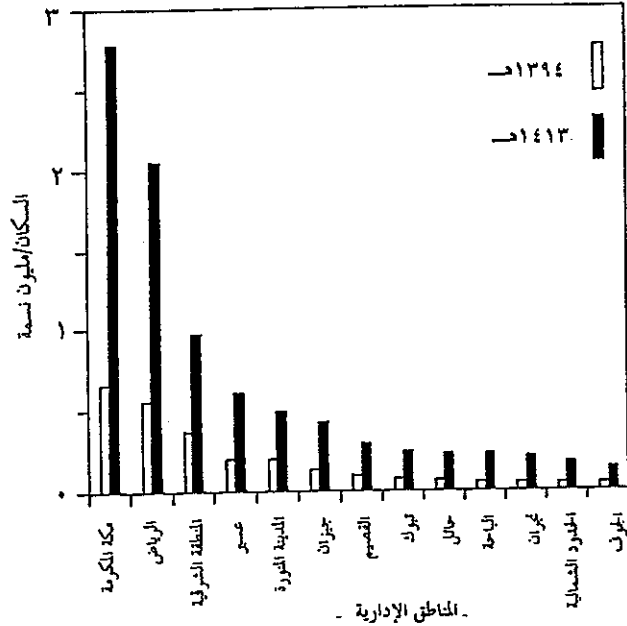
المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات من: مصلحة الإحصاءات العامة ، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن

لعام ١٤١٣هـ- لجنة الأطلس الوطني ، قسم الجغرافيا بكلية الآداب ، جامعة الملك سعود ، أطلس السكان للمملكة العربية السعودية

١٤٠١هـ/١٩٨١م.

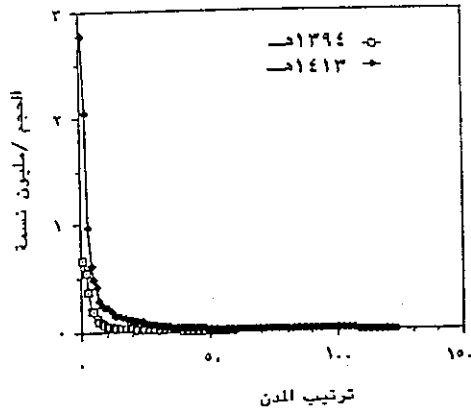
شكل رقم (١٠)

سكان المدن في المملكة العربية السعودية ١٣٩٤هـ ، ١٤١٣هـ
حسب المنطقة الإدارية



شكل رقم (١١)

التوزيع الحجمي للمدن في المملكة العربية السعودية
١٣٩٤هـ ، ١٤١٣هـ



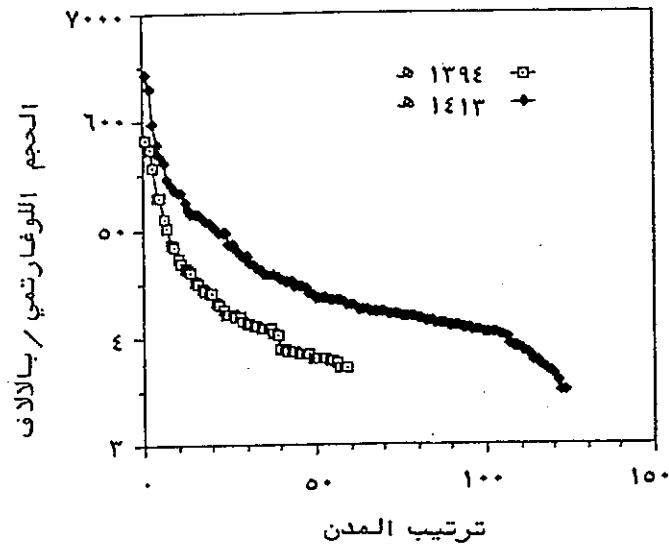
في عدد المدن المتوسطة (٢٠-أقل من ١٠٠ ألف نسمة). وبالنظر إلى الجدول رقم (٩) والشكل رقم (١٢) وهما اللذان يوضحان ترتيب أكبر عشرين مدينة في المملكة حسب حجم سكان كل مدينة لعامي ١٣٩٤ و ١٤١٣هـ باعتبارها أحد المؤشرات على الاختلاف في معدلات النمو لهذه المدن خلال الفترة موضوع الدراسة. يتبين أنه حصل تغير في ترتيب المدن حسب حجمها مع استمرار المدن الرئيسية الرياض وجدة ومكة المكرمة والدمام في محافظتها على الترتيب نفسه الذي كانت عليه في عام ١٣٩٤هـ ، مع تقدم في ترتيب مدينتي الطائف والمدينة المنورة، في حين تراجع ترتيب مدن الخبر وأبها وتأخر ترتيب مدن نجران وجيزان وعنيزة والقطيف ببروز مدن تبوك وريدة وحائل والخرج والجبيل وحفر الباطن والثقة وينبع وعرعر (شكل رقم ١٣) .

وفي المملكة لا توجد ظاهرة المدينة الرئيسية (Primate city) ، كما هو الحال في عدد من دول العالم ، والتي تهيمن عواصمها على بقية المدن ، فالفارق بين مدينة الرياض وبين المدينة الثانية جدة من حيث حجم السكان يبلغ ٣٦٪ إذ يشكل سكان مدينة جدة ما نسبته حوالي ٧٤٪ من سكان مدينة الرياض . وتضم مدينة الرياض ١٦٪ من سكان المملكة في عام ١٤١٣هـ ، وتعد هذه النسبة مرتفعة مقارنة بالمعدلات العالمية (الملحق رقم ٣) . ويتبين من الجدولين رقمي (٢١) و (٤) والملحق رقم (٤) أن التوزيع الحجمي لأكثر عشرين مدينة في المملكة شبه منتظم وقريب من التوزيع النظري وفق قاعدة الرتبة

شكل رقم (١٢)

توزيع المدن في المملكة العربية السعودية حسب قاعدة الرتبة والحجم

١٣٩٤هـ ، ١٤١٣هـ



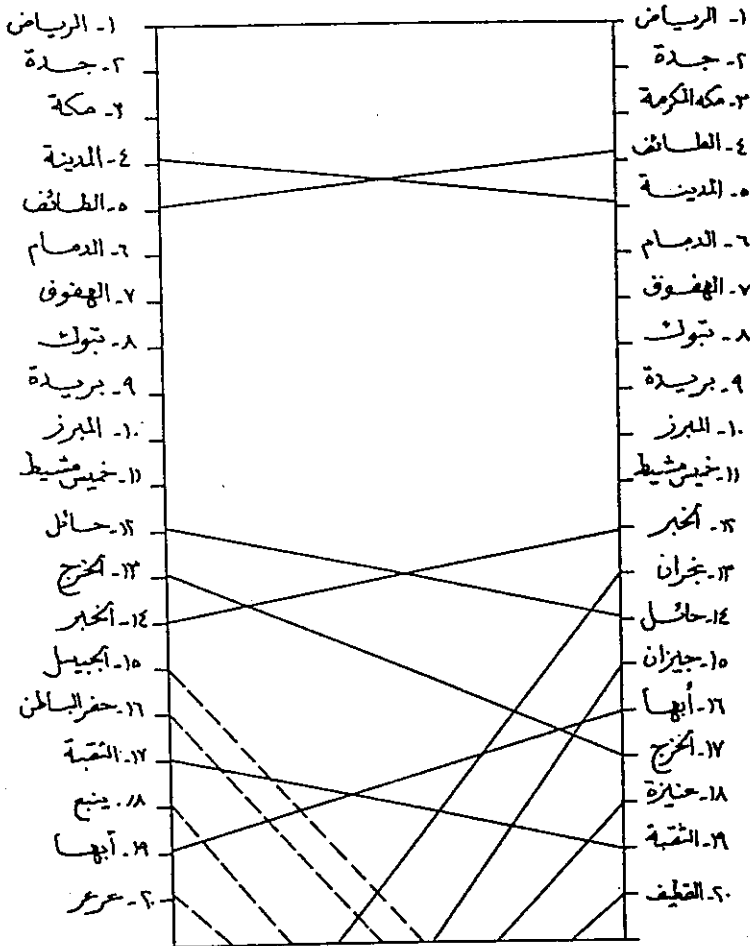
شكل رقم (١٣)

الترتيب الحجمي لأكبر عشرين مدينة في المملكة العربية السعودية

١٣٩٤هـ و ١٤١٣هـ

ترتيب المدن ١٤١٣هـ

ترتيب المدن ١٣٩٤هـ



والحجم^(١) بالنسبة للإحدى عشرة مدينة الأولى خاصة في عام ١٣٩٤هـ . أما بالنسبة لمؤشر الهيمنة^(٢) فقد ارتفع نسبياً في عام ١٤١٣هـ إذ بلغ ٠.٨ مقارنة ب ٠.٦٦ وذلك في عام ١٣٩٤هـ . وهذا يُعدُّ رقماً منخفضاً مقارنة بالمدن الرئيسية في بعض الدول العربية إذ تتجاوز القيم في بعضها ٢.٠ (المعهد العربي للتخطيط بالكويت ص ٥٨٨ ، ٥٨٩) . أما على المستوى الإقليمي فإن مؤشر الهيمنة للمدن الكبيرة يعد مرتفعاً . إذ توجد فجوة كبيرة في النظام الحضري في عدد من المناطق بوجود مدينة واحدة كبيرة وغياب أو عدم وجود مدن متوسطة من حيث الحجم خاصة في مناطق الرياض وحائل وتبوك والمدينة المنورة وحائل ونجران (الجدولان رقما ١٠ و ١١) . وهذا مؤشر آخر على نمط توزيع السكان داخل كل منطقة بتركزه الشديد في مناطق الرياض وحائل وتبوك والمدينة المنورة في مدينة واحدة في حين يعد نمط التوزيع الحجمي للمدن أفضل نسبياً في بقية المناطق خاصة في المنطقة الشرقية وجازان والباحة . ويعود ذلك إلى عدم التوازن في توزيع النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتسهيلات المتوافرة بشكل رئيس في المدن الكبيرة .

وفيما يتعلق بتوزيع المدن الكبيرة على المناطق الإدارية في عام

(١) يقصد بالتوزيع النظري أو المتوقع وفقاً لقاعدة الرتبة والحجم أن حجم سكان المدينة الثانية يفترض أن يمثل $\frac{2}{1}$ أو نصف سكان المدينة الأولى ، والثالثة $\frac{3}{1}$ أو الثلث والمدينة العاشرة $\frac{10}{1}$. وحجم المدينة ن سيكون $\frac{1}{1}$ ن (١ على ١) من حجم المدينة الأولى . فحجم سكان المدينة الأولى تبني عليه الأحجام النظرية للمدن الأخرى في النظام الحضري .

(٢) معيار أو مؤشر الهيمنة هو حاصل قسمة عدد سكان المدينة الأولى على مجموع سكان أكبر ثلاث مدن تليها في الترتيب .

الجدول رقم (١٠)

سكان المدينتين الأولى والثانية في سنة ١٤١٣هـ حسب المنطقة الإدارية *

المنطقة	المدينة الأولى	سكان المدينة الأولى	المدينة الثانية	سكان المدينة الثانية
الرياض	الرياض	٢.٧٧٦.٠٩٦	الخرج	١٥٢.٠٧١
مكة المكرمة	جدة	٢.٠٤٦.٢٥١	مكة المكرمة	٩٦٥.٦٩٧
المدينة المنورة	المدينة المنورة	٦٠٨.٢٩٥	ينبع	١١٩.٨١٩
الشرقية	الدمام	٤٨٢.٣٢١	الهفوف	٢٢٥.٨٤٧
تبوك	تبوك	٢٩٢.٥٥٥	أملج	٢٥٣٥٢
القصيم	بريدة	٢٤٨.٦٣٦	عنيزة	٩١.١٠٦
عسير	خميس مشيط	٢١٧.٨٧٠	أبها	١١٢.٣١٦
حائل	حائل	١٧٦.٧٥٧	بقعا	٨٣٧٠
الشمالية	عرعر	١٠٨.٠٥٥	طريف	٣٢.٢٢
مخبران	مخبران	٩٠.٩٨٣	شرورة	٣٧.٩١
جازان	جيزان	٥٦.٥٦٥	أبو عريش	٣٥١٤٨
الجوف	القريات	٧٢.٩٢١	سكاكا	٦٥٧٩٣
الباحة	الباحة	١٥٥٨٧	بلجرشي	١١٤٠٤
المملكة	الرياض	٢.٧٧٦.٠٩٦	جدة	٢.٠٤٦.٢٥١

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات من مصلحة الإحصاءات العامة، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان

والمساكن لعام ١٤١٣هـ.

المجلد رقم (١١)

مؤشر الهيمنة * للمدينة الرئيسة ١٤١٣ هـ حسب المنطقة الإدارية

المنطقة	المدينة الأولى	سكان المدينة الأولى	سكان أكبر ثلاث مدن تليها في الترتيب	مؤشر الهيمنة
الرياض	الرياض	٢.٧٧٦.٠٩٦	٢٣١٦.٢	١٢
مكة المكرمة	جدة	٢.٠٤٦.٢٥١	١٤٧٥٧.٦	١.٤
المدینة المنورة	المدینة المنورة	٦٠٨.٢٩٥	١٦١٦٣.٠	٣.٨
الشرقية	الدمام	٤٨٢.٣٢١	٥٨٦٦٥٣	٠.٨
تبوك	تبوك	٢٩٢.٥٥٥	٦٤٨٥١	٤.٥
القصيم	بريدة	٢٤٨.٦٣٦	١٦٧٧.٦	١.٥
عسير	خميس مشيط	٢١٧.٨٧٠	١٧٨٣٧٩	١.٢
حائل	حائل	١٧٦.٧٥٧	١٦٥٩٩	١٠.٦
الشمالية	عرعر	١٠٨.٠٥٥	٦٨٦.٨	١.٦
نجران	نجران	٩٠.٩٨٣	٤٨٨٥١	١.٩
جازان	جيزان	٥٦.٥٦٥	٨٧٧٩٦	٠.٦
الجوف	القريات	٧٢.٩٢١	١٠٩٣١٣	٠.٧
الباحة	الباحة	١٥٥٨٧	٢٥٦٨٥	٠.٦
المملكة	الرياض	٢.٧٧٦.٠٩٦	٣.٦٢.٢٤٣	٠.٨

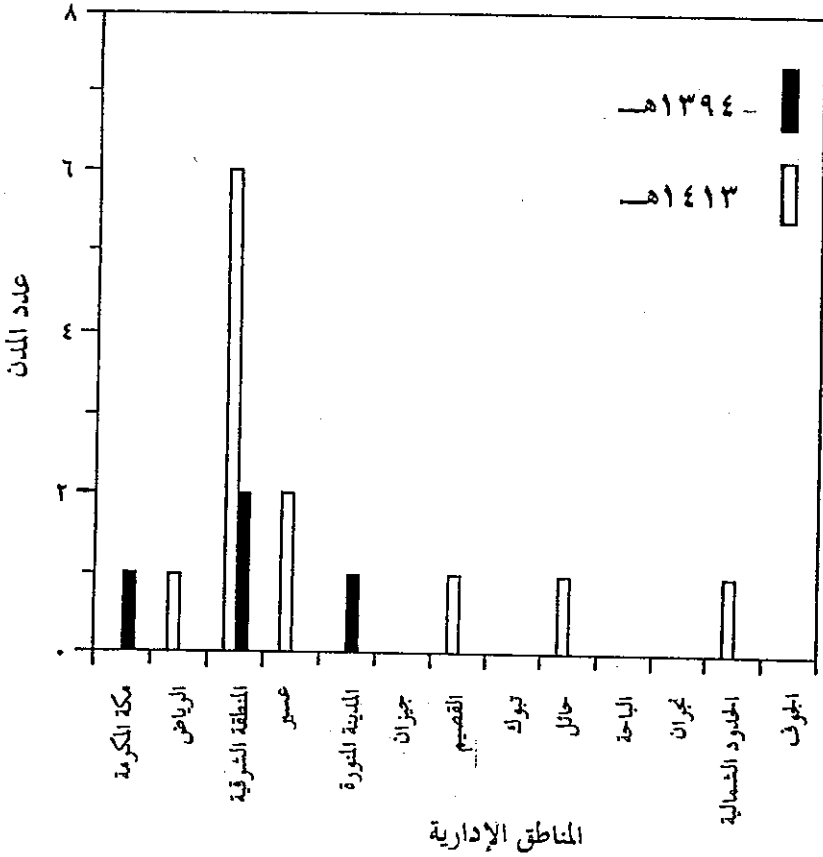
المصدر: من إعداد الباحث بناء على: مصلحة الإحصاءات العامة، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن لعام ١٤١٣ هـ.

١٤١٣هـ ، فمن الملاحظ أن هذه المدن - تلك التي يزيد عدد سكانها على ١٠٠ ألف نسمة - توجد في مناطق الشرقية (٧ مدن) ، مكة المكرمة (٣ مدن) ، ومدينتان في كل من الرياض والمدينة المنورة وعسسير في حين توجد مدينة واحدة في مناطق تبوك ، والقصيم ، وحائل ، والحدود الشمالية ، وملت مناطق الباحة ، والجوف ، ونجران ، وجازان من مدن هذه الفئة الخجمية (الأشكال أرقام ١٤-١٧) .

وأما بخصوص التوزيع المكاني للمدن الكبيرة في المملكة ، فهو على المستوى الوطني أفضل من توزيع هذه المدن على المستوى الإقليمي بوجود مدينة واحدة على الأقل في كل منطقة إدارية عدا منطقتي الباحة ونجران . لكن توزيعها المكاني على المستوى الإقليمي أو على مستوى المناطق غير متوازن بتركزها في جزء محدود من المنطقة مع وجود مساحات كبيرة تفتقر إلى المدن بغض النظر عن الحجم . وهذا النمط من التوزيع المكاني للمدن يؤدي إلى ظهور أجزاء أقل تطوراً داخل هذه المناطق مقارنة بالأمكن التي توجد بها مدن كبيرة . وهذا يتعارض مع أهداف التنمية الإقليمية المتوازنة ، وينعكس أثره على هجرة سكان الريف إلى المدن الكبيرة . فالمسافات التي تفصل بين كثير من هذه المدن لا تتجاوز ٧٠ كم . بل إن عدداً من هذه المدن أصبحت تشكل مجمعاً حضرياً أو مدينة متروبوليتينية كما في حالة مدن المنطقة الشرقية : الدمام والخبر والظهران والثقة والقطف وتاروت وسيهات وصفوى وعنك ، والمبرز والهفوف وما حولها من قرى ومدن صغيرة ، وفي منطقة الرياض ، الرياض والخرج والدرعية وعرقنة والحائر، وفي مكة المكرمة جدة وبحرة ، وفي القصيم بريدة وعنيزة ، وفي عسير

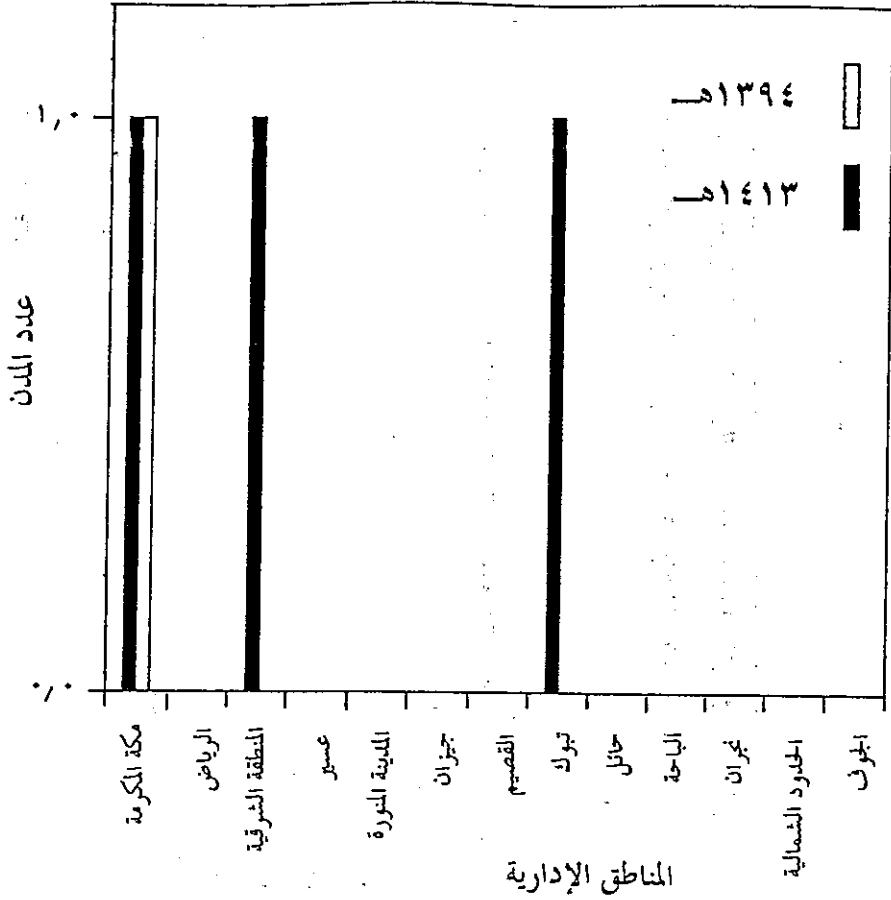
شكل رقم (١٤)

المدن التي يتراوح سكانها بين ١٠١-٢٥٠ ألف نسمة ١٣٩٤هـ - ١٤١٣هـ
حسب المنطقة الإدارية



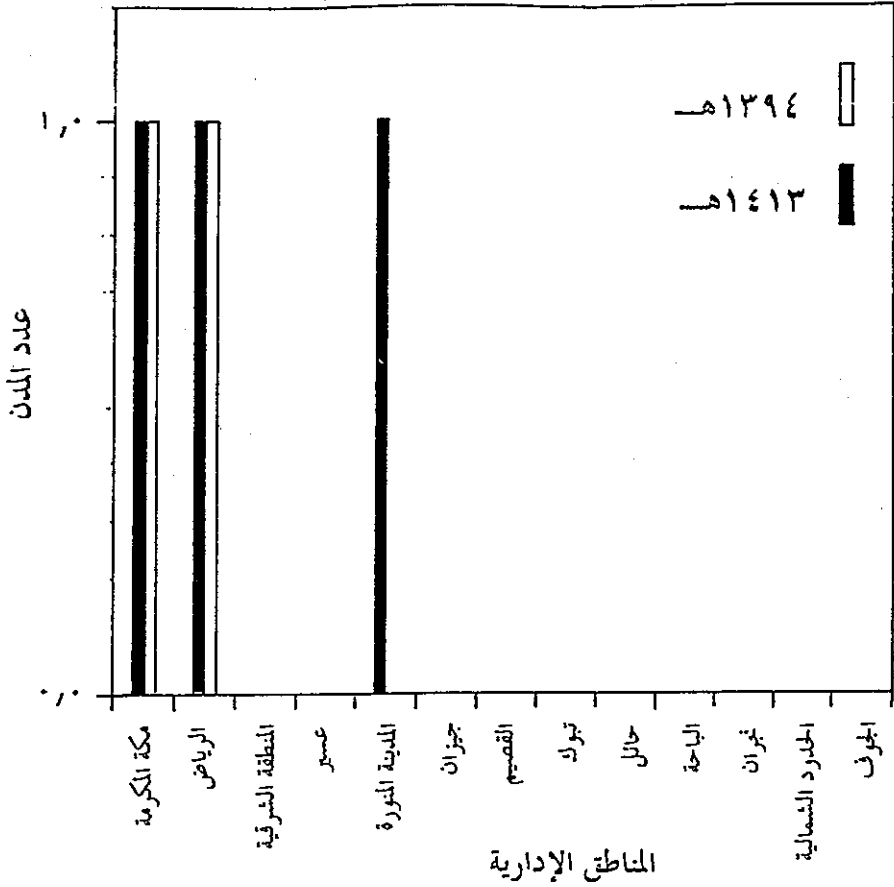
شكل رقم (١٥)

المدن التي يتراوح سكانها بين ٢٥١ - ٥٠٠ ألف نسمة ١٣٩٤هـ ، ١٤١٣هـ
حسب المنطقة الإدارية



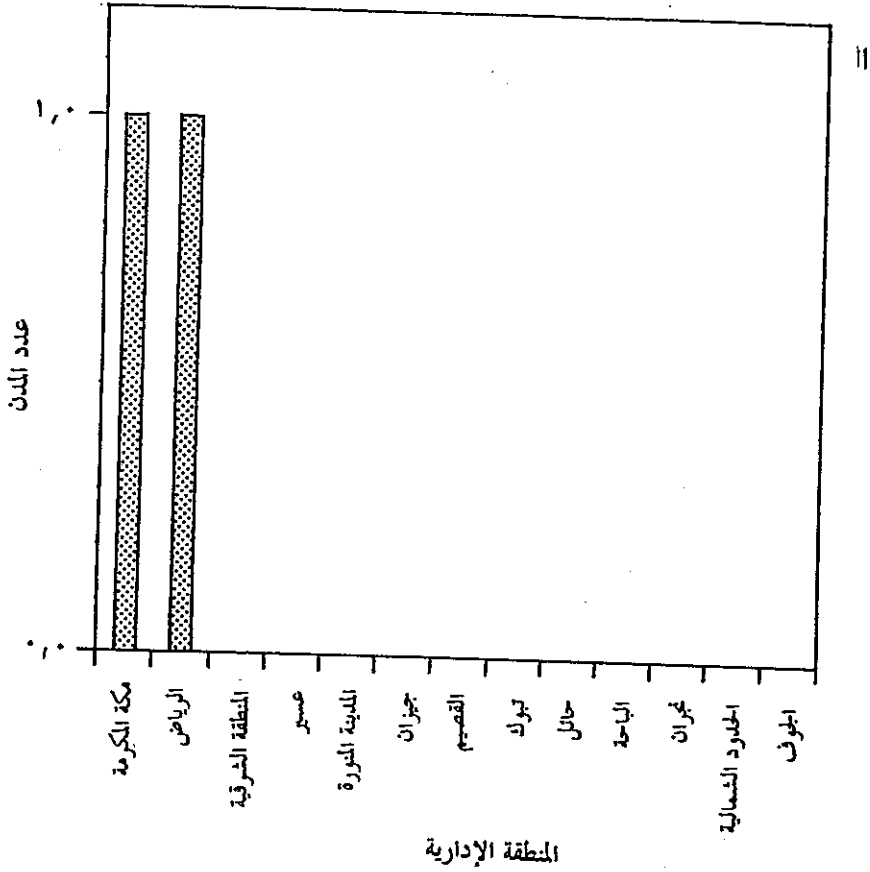
شكل رقم (١٦)

المدن التي يتراوح سكانها بين ٥٠١-١٠٠٠ نسمة ١٣٩٤هـ ، ١٤١٣هـ
 حسب المنطقة الإدارية



شكل رقم (١٧)

المدن التي يزيد سكانها عن مليون نسمة ١٤١٣هـ - حسب المنطقة الإدارية



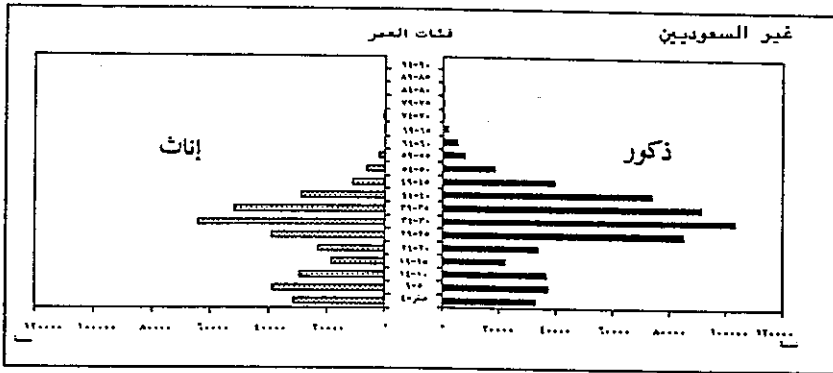
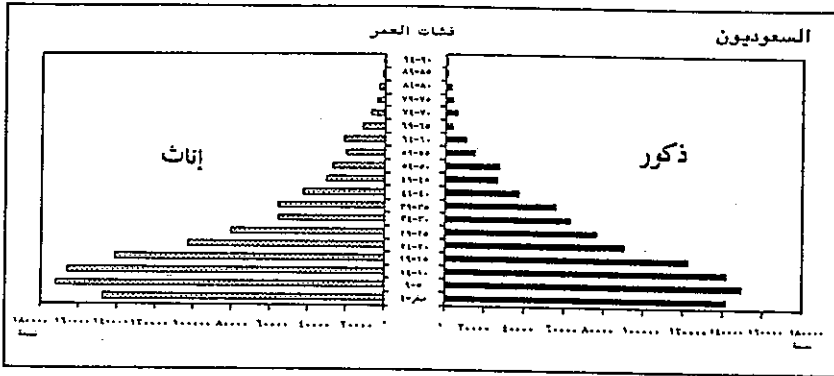
أبها وخميس مشيط، وفي الجوف سكاكا ودومة الجندل . كما أن مدن جدة ومكة والطائف لايفصلها عن بعضها سوى مسافات قصيرة . ويتوقع أن تشكل مدينتا مكة المكرمة وجدة متصلاً حضرياً (Conurbation) في حالة استمرار النمو السكاني والعمراني لهما بالمعدلات الحالية الأمر الذي سيضعف من مشكلات هذه المدن .

بعض آثار تطور ظاهرة النمو الحضري السريع في المملكة :

ترتب على النمو السكاني السريع والكبير للمراكز الحضرية تغيرات ديموغرافية و عمرانية واقتصادية واجتماعية وظهرت مشكلات كثيرة . فقد أدى هذا النمو السكاني إلى ارتفاع نسبة الذكور والشباب والسكان غير السعوديين في المراكز كالرياض ، (الشكل رقم ١٨) ، وجدة والدمام ومكة المكرمة والمدينة المنورة والطائف والهفوف . وحصلت زيادة في الطلب علي المساكن نجم عنها اتساع في قطاع الإنشاء والتعمير والعقار وارتفاع كبير في أسعار المساكن والأراضي في المدن وعلى أطرافها . وأدى ارتفاع أسعار الأراضي إلى ردم مساحات من البحر في المدن الساحلية لإنشاء مساكن خاصة أو مرافق حكومية عليها . (قاضي وإبراهيم، ص ص ٩٠-٩٧) . ومع اتساع المدن الأفقي السريع حصل تشتت عمراني، ونمو عشوائي بوجود مساحات كبيرة من الأراضي الفضاء غير مستغلة نتيجة احتفاظ أصحابها بهذه الأراضي طلباً لأسعار أعلى بعد تفشي ظاهرة المضاربات العقارية.

شكل رقم (١٨)

المهرم السكاني لمدينة الرياض ١٤١٧هـ حسب الجنسية



المصدر : مركز المشاريع ، الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض .

ونتج عن ذلك انخفاض شديد للكثافة ، و صرفت الدولة مبالغ مالية كبيرة لتوفير شبكات الطرق والمرافق العامة كالإمياة والكهرباء والهاتف حيث إنها تمر عبر مناطق غير مبنية أو منمأة لتصل إلى الأحياء المأهولة . وظهرت أحياء سكنية في أطراف المدن في مواقع لا تتوافر بها خدمات^(١) . وقد تسبب اتساع العمران لعدد من المدن في ضم الأراضي الزراعية والتحام الأماكن العمرانية التي كانت متباعدة لتشكّل متصلاً حضرياً . وتعاني أغلب المدن الكبيرة في المملكة اليوم من مشكلات عدة، منها قصور في بعض الخدمات والمرافق الضرورية ، وتردي حالة الوجود منها مثل الماء ، والهاتف ، والكهرباء ، والصرف الصحي ، وجمع النفايات والتخلص منها ، والخدمات التعليمية والصحية ، وفي تزايد حدة مشكلات المرور داخل المدن ، وزيادة معدلات التلوث (الهوائي والصوتي) ، وارتفاع تكاليف إدارة المدن وتوفير احتياجات سكانها المتنامية. التعليمية والصحية والأمنية والترويحية وغيرها من الاحتياجات الأساسية الأخرى^(٢) .

العوامل المؤثرة في التوزيع المكاني للسكان في المملكة

إن استقرار السكان في أماكن معينة مرتبط بأسباب تاريخية وحضارية ودينية ، وهو قائم في الأساس على الأهمية النسبية للموارد

(١) أحسن الأمثلة على ذلك حالة مدينة الرياض إذ تبلغ مساحة النطاق العمراني للمدينة ١٦٠٠ كم^٢ بينما وصلت مساحة المنطقة المعمورة إلى ٥٠٠ كم تقريباً بوجود أراضٍ كثيرة فضاء متخللة (المعهد العربي لإنماء المدن ص ٣٢ ، الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ص ٢٥).

(٢) لا تتوافر بيانات عن هذه النواحي عدى كون الباحث من سكان إحدى هذه المدن الكبيرة .

الطبيعية ومدى استثمار هذه الموارد في عملية التنمية الاقتصادية . فلعوامل الطبيعية التأثير الكبير ، ولكن ليس النهائي في تحديد الأراضي الصالحة للسكن ، أو الاستثمار البشري خاصة بعد زيادة إمكانيات الإنسان من خلال استخدام التقنية الحديثة في استثمار الموارد الطبيعية وزيادة الإنتاجية الزراعية والصناعية. ومع أن هذه الدراسة تركز على أثر التنمية في توزيع السكان في المملكة إلا أن هناك عوامل أخرى تعدد، أيضاً، مسؤولية عن التباين والتغير الملحوظ في توزيع سكان المملكة . ويمكن تصنيف هذه العوامل - على الرغم من التداخل الكبير فيما بينها - واستعراضها على النحو التالي :

(أ) العوامل الطبيعية :

يختلف التوزيع المكاني للسكان في المملكة بوصفه نتيجة للتباين في توزيع الموارد الطبيعية والمتمثلة في توافرها في مناطق ، وندرتها في مناطق أخرى . وقد تأثر توزيع السكان في المملكة خاصة قبل اكتشاف النفط واستثمار مدخولاته بكميات تجارية بمجموعة من العوامل الطبيعية ، إذ توجد الغالبية العظمى من الأماكن العمرانية في جزء محدود من مساحة البلاد تشمل السهول الساحلية وضياف الأودية حيث المياه الجوفية السطحية والواحات الزراعية أو على سفوح المرتفعات في الأجزاء التي تهطل عليها امطار غزيرة نسبياً في الجنوب الغربي من المملكة . فمصادر المياه والتربة وكذلك التضاريس تعد عوامل مهمة في توزيع السكان خاصة في الماضي . ويمكن على هذا الأساس تقسيم المملكة إلى أربعة أجزاء :

١- مناطق الكثبان أو العروق الرملية إذ يعد جزء كبير من مساحة المملكة مناطق جرداء غير صالحة للزراعة ، إذ تتميز بندرة الأمطار ، (يقبل معدل الأمطار السنوية عن ٥٠ ملم ، كما في الربع الخالي والدهناء والنفود الكبير. وهناك مناطق كثبان رملية صغيرة أخرى منتشرة في معظم أرجاء البلاد، ويسود في أطراف هذه الأجزاء النشاط الرعوي .

٢- المناطق الداخلية ، وتتميز بقلة الأمطار ، إذ يتراوح المتوسط السنوي للأمطار ما بين ٦٠-١٢٠ ملم ، والأمطار هنا غير منتظمة . وتعتمد الزراعة في هذه الأجزاء على الري وتوجد التجمعات السكانية في الواحات الزراعية على امتداد الأودية .

٣- السهلين الساحليين الغربي والشرقي ، ويتراوح معدل الأمطار السنوية ما بين ٥٠-١٠٠ ملم ، وتوجد تجمعات سكانية على امتداد الساحلين ، ويسود النشاط التجاري وحرفة صيد الأسماك وكذلك النشاط التعدين والزراعي وحديثاً السياحي .

٤- المرتفعات الغربية ، نصفها الشمالي (-شمال الطائف) قليل الأمطار وجنوبها مطر . ولهذا فالتجمعات السكانية شمال مدينة الطائف قليلة ، بينما في جنوب الطائف (عسير ، الباحة) تسقط كميات وفيرة من الأمطار تسمح بقيام الزراعة إذ تتجاوز كميتها ٥٠٠ ملم سنوياً . وتم الزراعة هنا في حيازات صغيرة على سفوح الجبال، ولهذا فالتجمعات السكانية في هذا الجزء كثيرة مقارنة بالنصف الشمالي من المرتفعات. كما يتمتع هذا الجزء، أيضاً، بإمكانات سياحية تتمثل في طبيعته الخلابة واعتدال المناخ خلال أشهر

الصيف مقارنة بالأجزاء الأخرى من المملكة . وبناءً على ما تقدم ذكره يمكن القول بأن النمط العام لتوزيع المستوطنات في المملكة بوجودها في الواحات الزراعية على ضفاف الأودية ، وعلى سفوح المرتفعات المطيرة ، وفي السهول الساحلية ذو علاقة وثيقة بالعوامل الطبيعية السائدة . ولاشك أن التقنية الحديثة مكنت الإنسان في المملكة من أن يعيش فوق أراض قاحلة ، إذ يشرب سكان عدد من المدن في المملكة اليوم من مياه البحر المحلاة بعد إنشاء محطات التحلية على الساحلين الشرقي والغربي . كما أقيمت المشروعات الزراعية الحديثة في أراض كانت تعدّ جزءاً من الصحراء ، وذلك بعد اكتشاف أحواض المياه الجوفية العميقة التي تضخ مياهها من أعماق تصل إلى ٣٠٠٠ م ، كما جرى معالجة مياه الصرف الصحي لعدد من المدن الكبيرة وأعيد استخدامه للأغراض الزراعية ، وأقيمت السدود الصغيرة والكبيرة لحجز مياه السيول التي كان يذهب معظمها هدرًا في البيخر أو في الصحراء .

(ب) العوامل السياسية :

وللعوامل السياسية تأثير على التوزيع العام للسكان من خلال القرارات المتعلقة باستثمار الموارد وتوزيع النشاطات الاقتصادية ، والخدمات والمرافق العامة . فمناخمة الدولة وكذلك العواصم أو المراكز الإدارية للمناطق ، مثلاً ، تعد بصفة عامة أكبر المدن من حيث الحجم السكاني في كل منطقة إدارية، عدا مناطق مكة المكرمة وعسير والباحة ربما بسبب طبيعة هذه المدن المتضرسة والتي لا تسمح بنمو عمراني كبير . وتتركز في هذه

العواصم أو المدن الأجهزة الإدارية والوظائف العامة بصفة خاصة مما أسهم في سرعة نموها مقارنة بالأمكان الأخرى في كل منطقة. ويبرز أثر العوامل السياسية ، أيضاً ، في سرعة نمو المراكز العمرانية المحدودية كشرورة والخفجي وصامطة وظهران الجنوب، ومدن القواعد العسكرية كخميس مشيط وحفر الباطن وتبوك.

(ج) العامل الديني :

يعد العامل الديني والمتمثل في وجود الأماكن المقدسة الحرم المكي ومشاعر الحج (منى ومزدلفة وعرفات) بمكة المكرمة والحرم النبوي الشريف بالمدينة المنورة سبباً رئيساً في نمو المدينتين وازدهارهما ، إذ يقصدهما سنوياً ملايين المسلمين من الحجاج والمعتمرين والزوار من مختلف دول العالم . وقد عملت حكومة المملكة على تطويرهما بما يتناسب مع مكانتهما الدينتين بتوفير كل ما يحتاجه الحاج والمعتمر والزائر من خدمات ومرافق . وقد انعكست الأهمية الدينية لهما على مختلف أوجه الحياة بهما ، فنمت بهما المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والحضارية وأصبحتا من كبرى المدن في المملكة سكانياً بنمو فرص العمل وتطور الخدمات بهما وتنوعها.

(د) التنمية :

تعد التنمية الشاملة التي حصلت في المملكة خلال العقدين والنصف الأخيرين العامل الرئيس المؤثر في التغيير في التوزيع المكاني للسكان في المملكة وبخاصة مجال التنمية الاقتصادية . بل إن ما حصل من تغيير في الخريطة السكانية هو فعلاً نتاج لعملية التنمية الاقتصادية . فلم يكن ليطراً

تغير لولا التحولات الكبرى في الحياة الاقتصادية ، وكذلك الاجتماعية في المملكة التي نتجت عن تنفيذ خطط التنمية الخمسية المتوالية خلال العقدين والنصف (١٣٩٠-١٤١٥ هـ) . ولقد اتجهت جهود التنمية في البداية في خطة التنمية الأولى (١٣٩٠-١٣٩٥ هـ) ، والثانية (١٣٩٥-١٤٠٠ هـ) إلى التركيز على التجهيزات الأساسية وتنمية القوى البشرية نجم عنها نمو سريع في سكان المراكز الحضرية . وأعطت خطط التنمية التالية ، الثالثة (١٤٠٠-١٤٠٥ هـ) ، والرابعة (١٤٠٥-١٤١٠ هـ) ، والخامسة (١٤١٠-١٤١٥ هـ) اهتماماً خاصاً وأولوية قصوى لقطاعي الزراعة والصناعة لإيجاد قاعدة اقتصادية قوية ولتنوع مصادر الدخل الوطني ومواجهة احتياجات النمو السكاني وتحقيق التوازن الإقليمي .

وأحدثت التنمية خلال العقدين والنصف الماضيين نقلة نوعية سريعة وضعت المملكة في مستويات متقدمة من النمو والرفاهية والتي غيرت بشكل كبير من الصورة المعروفة عن المملكة من دول صحراوية فقيرة بمواردها ومتخلفة في نشاطاتها وأحوالها كافة . وظهرت أشكال مختلفة للإنتاج ووجدت تجمعات سكانية جديدة ونمت أخرى قديمة^(١) . وتحسنت مستويات المعيشة للسكان وأصبح سكان المملكة يتمتعون بنوعية حياة مماثلة تقريباً لتلك الموجودة في الدول المتقدمة . وحصل تغير في توزيع السكان إذ اختلف كثيراً

(١) ارتفع عدد القرى في المملكة من ١١.٧٠٠ في عام ١٤٠٣ هـ إلى حوالي ٢٠.٠٠٠ قرية في عام ١٤١٥ هـ بسبب إنشاء تجمعات سكانية صغيرة على طول الطرق البرية وبالقرب من المشروعات الزراعية والصناعية. (خطة التنمية السادسة ص ٤٢٠) وفي الواقع إن كثيراً من هذه الأماكن ليست قرى وإنما هي عبارة عن مزارع أو موارد مياه .

عن الماضي ، وإن كانت بعض المناطق أو المدن (مكة المكرمة والمدينة المنورة وجدة) قد احتفظت بأهميتها من النواحي السكانية والاقتصادية .

وأتاح النمو والتوسع الاقتصادي فرصاً كبيرة للمواطنين للقيام بأعمال جديدة تزيد من دخولهم وتحسن المستوى المعيشي لهم . فقد ارتفع عدد المؤسسات ، ورأس المال المستثمر ، وعدد العاملين بصورة كبيرة وسريعة في قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات (الملحق رقم ٤) . بل حصلت قفزات وتحققت إنجازات في معظم المناطق ، وهذا يعكس اتجاه الدولة نحو نشر ثمار التنمية ، وتقليص الفجوة بين المناطق . وفيما يلي عرض لأبرز ما حصل من تنمية في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والتجهيزات الأساسية وإيضاح لأثرها في نمو السكان وتوزيعهم .

١- القطاعات الاقتصادية :

(أ) الزراعة :

كان قطاع الزراعة حتى وقت قريب يمر بحالة من التراجع والركود ، وتسببت فترات الجفاف المتعاقبة ونقص المياه ، وكذلك ضعف الإمكانيات المادية والتقنية في هجرة أعداد كبيرة من الفلاحين وأسرههم إلى المدن . ولكن تغير الوضع حالياً فأصبحت الزراعة اليوم قطاعاً من أكبر القطاعات الاقتصادية ، بعد أن أعطت الدولة خلال خطط التنمية أولوية قصوى للتنمية الزراعية لتحقيق الاستراتيجية الوطنية الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي بإنتاج المواد الغذائية وتوفير المواد الخام الزراعية . وإن كانت الأراضي

الصالحة للزراعة في المملكة محدودة ومتناثرة على ضفاف الأودية وعلى سفوح المرتفعات المطيرة إلا أنه تم استثمارها واستصلاح أراض إضافية تم توزيعها على المواطنين . وقدمت القروض الزراعية (بدون فوائد) والحوافز والتسهيلات من قبل الدولة لمن يرغب في الاستثمار الزراعي كإعانات في مجال المستلزمات الزراعية ، والنقل والمنتجات الزراعية ، وشراء بعض المنتجات الزراعية من المزارعين كالقمح والتمور . وهناك عوامل أخرى أسهمت في تطور قطاع الزراعة كتشبيد الطرق وبناء السدود المائية . ومن التغييرات والتطورات الواضحة في قطاع الزراعة التوسع الأفقي والرأسي وخاصة في مناطق الرياض والقصيم وحائل وتبوك والجوف والشرقية وجازان بعد استخدام التقنية الزراعية الحديثة على نطاق واسع . وأنتجت العديد من المحاصيل الزراعية من حبوب وخضراوات وفواكه بكميات كبيرة . فزاد الإنتاج الزراعي وارتفعت دخول المستثمرين في القطاع الزراعي . وأنشئت شركات صيد الأسماك لاستغلال الثروة السمكية كما تم تزويد صغار الصيادين بقروض لشراء قوارب الصيد ومعداته . ومكنت التقنية الحديثة المزارعين من استغلال المياه الجوفية العميقة وأقيمت المزارع التجارية في أراض خالية من السكان كانت تعد جزءاً من الصحراء تنتج للأسواق المحلية والإقليمية كما في الضبيعة والسهباء والرغيب وتبرك والجللة بمنطقة الرياض والبسيطا في منطقة الجوف ومشروعات الشركات الزراعية المساهمة في وادي الدواسر وحائل وحرص وتبوك والمنطقة الشرقية وجازان وبيشة . ونشأت تجمعات سكنية في أماكن بعض هذه المشروعات الزراعية كما في

مشروعات شركات نادك وتبوك وحائل والجوف الزراعية وغيرها . وتحقق الاكتفاء الذاتي في عدد من السلع الزراعية الرئيسية بل تعداه إلى مرحلة التصدير . وزاد نتيجة لذلك الناتج المحلي لقطاع الزراعة من ٤.٣ بليون ريال عام ١٣٩٠ إلى ٢٣.٥ بليون ريال عام ١٤١٤هـ .

ومع أن القطاع الزراعي قد شهد نمواً وزيادة في حجم الاستثمارات والإنتاج والعاملين إلا أن عدد العاملين السعوديين في هذا القطاع قد انخفض . وهذا راجع لوجود فرص عمل بديلة عن الزراعة في المدن جذبت معظم العاملين في القطاع الزراعي . ونتيجة لذلك لم تعد الزراعة مجال العمل المفضل للكثير من سكان القرى بسبب التفاوت في الرواتب وظروف العمل للنشاطات الأخرى مقارنة بالعمل الزراعي .

كما أن استخدام التقنية الزراعية واستقدام العمالة الوافدة على نطاق واسع أسهم في تناقص عدد السعوديين العاملين في الزراعة . ويعمل في قطاع الزراعة حوالي ٣٧٧ ألف فرد ، وذلك في عام ١٤١٥هـ . ويشمل ذلك صغار المزارعين الذين يعمل معظمهم في القطاع التقليدي (خطة التنمية السادسة ، ص ١٥٥) .

وزادت نسبة الوحدات الزراعية الكبيرة ، وانخفض عدد الوحدات الصغيرة ؛ نتيجة منح الأراضي الزراعية واستخدام الميكنة والتسهيلات الأخرى الممنوحة من قبل الدولة . وأصبح يوجد في الريف السعودي من الناحية الاقتصادية قطاعان متفاوتان أحدهما تقليدي يقابله قطاع حديث . فالقطاع التقليدي يقوم على الملكية الخاصة المجزأة بفعل عامل الإرث إلى

وحدات صغيرة المساحة والمردود . أما القطاع الزراعي الحديث فيقوم على وحدات ضخمة المساحة ، وعلى مستوى متطور من حيث إمكانات الإنتاج والتسويق يملكه في الغالب أفراد وشركات مساهمة يعيش أصحابها في المدن وتدار من قبل العمالة الوافدة .

وبالنسبة لحرفة الرعي فإنها تمارس ولكن على نطاق محدود في مناطق المملكة كافة ، بعد استقرار معظم أبناء البادية ، وكذلك حرفة صيد الأسماك في المناطق الساحلية . إلا أن معظم الإنتاج الحيواني في الوقت الحاضر يأتي بصورة رئيسة من خلال شركات الإنتاج الحيواني ، وشركات صيد الأسماك التي تعمل بها في الغالب عمالة وافدة .

(ب) الصناعة والتعدين :

كان النشاط الصناعي محدوداً في بداية التسعينات إذ لم يكن يتجاوز عدد المصانع (٢٠٠) مصنع في عام ١٣٩٠هـ ، وعدد العاملين ١٤ ألف عامل ، ورأس المال المستثمر ٢.٨ بليون ريال . كما أن معظم المصانع كانت صغيرة الحجم . إلا أنه ومنذ خطة التنمية الخمسية الثانية أخذت الصناعة تبرز ويوصفها نشاطاً مهماً بعد تخصيص مبالغ ضخمة لهذا القطاع وإنشاء صندوق التنمية الصناعية والمدينتين الصناعيتين في الجبيل وينبع . وتطورت الصناعة نتيجة لذلك فقد بلغ عدد المصانع في عام ١٤١٦هـ ٢٤٧٦ مصنعاً يعمل بها حوالي (٢٢٥) ألف عامل ، بلغ رأس مالها أكثر

من ١٦٣ بليون ريال (الكتاب الإحصائي السنوي ، العدد ٣٢ ص ٣٠٣ - ٣٠٥) . وزاد نصيب الصناعة من الناتج القومي من ٣.٩٪ عام ١٣٨٩ / ١٣٩٠هـ إلى ١٣.٩٪ عام ١٤١٥ / ١٤هـ ، وإسهامها في عمليات التنمية من خلال توفير فرص عمل وتنمية القوى العاملة الوطنية ونقل التقنية .

إلا أن النشاط الصناعي (٨٦٪ من المصانع ، ٩١٪ من العمالة و ٨٣٪ من رأس المال) بقي متركزاً في مناطق الرياض ومكة المكرمة والمنطقة الشرقية ، وبالتحديد في مدنها الرئيسية بسبب توافر أسواق الاستهلاك والخدمات والتجهيزات الأساسية ، (عدا المدينتين الصناعيتين في الجبيل وينبع اللتين تحويان عدداً من الصناعات الكبيرة والثقيلة) . إذ يوجد في مدن الرياض ، جدة ، والدمام حوالي ٦٦٪ من إجمالي عدد المصانع في المملكة.

ويعد التركيز الصناعي في هذه المدن أحد عوامل نمو السكان بها . إلا أن هناك توجهاً نحو نشر الصناعة في مناطق المملكة المختلفة ، بعد أن تم إنشاء مناطق صناعية وتجهيزها في المدن الأخرى ، إذ أقيمت صناعات صغيرة الحجم في المدن الرئيسية في هذه المناطق . وتأسست الغرف التجارية والصناعية في عواصم المناطق الإدارية لخدمة المستثمرين في كل منطقة . كما أن تطور وسائل النقل والمرافق والتجهيزات الأساسية في هذه المدن وتقديم القروض الصناعية شجعت على إقامة الصناعات في هذه الأماكن . وهذا سيخفف كثيراً على المدى البعيد من حركة السكان بإيجاد فرص عمل

والحد من الهجرة إلى المدن الكبرى . وأحدث إنشاء المدن الصناعية الجبيل وينبع حيث الصناعات الثقيلة تغييراً في توزيع السكان^(١) . ونما سكان هاتين المدينتين بمعدلات سريعة ليتجاوز ٥٠ ألفاً لكل منهما (مصلحة الإحصاءات العامة ، ١٤١٣هـ) .

أما بالنسبة للتعيين فبعد اكتشاف النفط وتصديره ظهرت أماكن وتجمعات سكنية جديدة في أماكن إنتاج النفط وتكريره كالظهران ورخيمة وأبقيق والخبر ورأس تنورة . كما تحول عدد من القرى الصغيرة إلى مدن كالدمام والجبيل ، بل إن النمو السكاني السريع في المنطقة الشرقية يعزى في المقام الأول إلى اكتشاف النفط في هذه المنطقة .

(ج) التجارة والخدمات :

نما قطاع التجارة والخدمات الذي ارتبط بزيادة الإنفاق الاستهلاكي الحكومي والفردي . ويقوم هذا القطاع بتوفير احتياجات الدولة والمواطنين في مختلف المناطق من السلع والخدمات . فمشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية وارتفاع مستويات الدخل الفردي أدت إلى زيادة الطلب على عدد كبير من السلع والخدمات وتنوعها ، كما أدى إلى قيام عدد كبير من المؤسسات التجارية بلغ عددها في عام ١٤١٤هـ ، ٤٢٣.٨٩٦ مؤسسة مقارنة ب ٢١٨٢٨ مؤسسة في عام ١٣٩٠هـ . وتتركز

(١) بلغ عدد المصانع في الجبيل وينبع ٢١ مصنعاً للصناعات الأساسية و١٢ مصنعاً للصناعات الثانوية و

١١٢ مصنعاً للصناعات الخفيفة والمساندة (خطة التنمية السادسة ، ص ٢٤٠) .

هذه المؤسسات بصفة خاصة في مناطق ثلاث وبالذات في مدنها الرئيسية إذ يوجد منها ما نسبته ٢٩.٩٪ في منطقة مكة المكرمة و ٢٩.٣٪ في منطقة الرياض و ١٥.٣٪ في المنطقة الشرقية في مدن الرياض (٢٨.٢٪) ، وجدة (٢٠.١٪) ، والدمام (١١.٢٪) ، (مؤسسة النقد ، ص ص ١١٥ ، ١١٦). وأصبح قطاع التجارة والخدمات مجالاً كبيراً للتوظيف خاصة للعمالة الوافدة . ويقوم عدد من الأماكن وخاصة مدن الموانئ جدة والدمام وكذلك مدينة الرياض^(١) بخدمات تجارة الاستيراد ، ويتم من خلال هذه المدن توزيع السلع المستوردة . وأدى هذا إلى نشوء عدد كبير من مؤسسات التوزيع والوكالات التجارية في هاتين المدينتين . ومن التغييرات المهمة تعدد فرص العمل ومجالاته في قطاع الخدمات خاصة في المدن الرئيسية . فبالإضافة إلى الوظائف الحكومية ظهرت أعمال جديدة ، ومنها مكاتب الخدمات العامة ، ومكاتب خدمات المال ، والأعمال والتأمين والعقار ، والمحاماة ، ومكاتب البحوث والدراسات الاستشارية ، والتسويق والدعاية والإعلان وغيرها ، وهذه النشاطات في معظمها تتركز في المدن الرئيسية .

وهناك قطاع السياحة الداخلية ، إذ تتمتع المناطق الساحلية والمرتفعات الجنوبية الغربية بإمكانات سياحية جيدة . وشهد هذا القطاع في السنوات الماضية تطوراً في مجال الخدمات السياحية ، إذ أقيمت القرى السياحية والمنتجعات والفنادق والمجمعات السكنية والشاليهات والاستراحات

(١) يوجد في مدينة الرياض ميناء جاف يقع بجانب محطة سكة الحديد ترد عن طريقه السلع والبضائع المستوردة عن طريق ميناء الدمام والمنقولة بالقطار ، وتتوافر في هذا الميناء خدمات استقبال جميع البضائع والتفريغ والشحن والتخزين والتخليص الجمركي .

والمتنزهات والمطاعم والمدن الترفيهية والمعارض والمتاحف في الدمام والخبر
وجدة والطائف وأبها والباحة .

٢- التجهيزات الأساسية :

(أ) النقل :

أدى توسع شبكة الطرق وتطورها الكمي والتنوعي إلى زيادة الحركة
واختصار المسافات وربط الأماكن بعضها ببعض . وأسهم بناء الطرق التي
وصلت أطوالها إلى حوالي ٤٣ ألف كم في إحداث تغيير في توزيع السكان
(خطة التنمية السادسة ، ص ٣٨٣) . فقد ربطت هذه الطرق بين الأماكن من
مدن وقرى كما أسهمت في نشأة تجمعات سكانية جديدة نواتها محطات
خدمة العابرين والمسافرين على هذه الطرق أو مستخدميها ، إذ أقيمت على
امتداد هذه الطرق محطات خدمة السيارات وفنادق العبور والمطاعم ومحلات
بيع المواد الغذائية كما في الروضة وشقرا والدوادمي وعفيف والحناكية .

وفت أماكن على امتداد خط أنابيب نقل النفط (التابلاين) من الخليج
العربي إلى البحر المتوسط . فظهرت مدن في المناطق الشمالية نواتها
الوحدات السكنية التي أقيمت للعاملين في بناء محطات الضخ
وصيانتها . وأصبحت هذه الأماكن مدناً كبيرة كعرعر وطريف وبدنة
والقيصومة . فقد تجاوز عدد سكان بعض هذه المدن ١٠٠ ألف نسمة .

وقلصت شبكة الطرق الحديثة من زمن الرحلات بين الأماكن ،

وعززت التفاعل بينها من خلال الزيادة في حركة الأفراد وتنقلهم للأغراض المختلفة للسياحة، أو زيارة الأماكن المقدسة ، وزيارة مسقط الرأس. كما مكنت الطرق الحديثة الطلاب والعاملين من البقاء في أماكنهم الأصلية ، ومواصلة دراستهم أو مزاولة أعمالهم و ممارسة نشاطاتهم من تسوق ، ومراجعة مستشفى ، أو حضور مناسبة اجتماعية ، أو ثقافية أو رياضية في المدن القريبة من قراهم . فلم يعد ضرورياً بالنسبة لسكان الأماكن القريبة من المدن الرئيسية الانتقال والإقامة في هذه المدن من أجل العمل أو الحصول على ما يتوافر في هذه المدن من خدمات . ولعل هذا يفسر نمو الأماكن المحيطة بالمدن الرئيسية حالة الأماكن القريبة من مدينة الرياض كالمزاحمية وضرما والهياثم وحرمل ورماح والعيينة والجبيلة وسدوس والعمارية .

وكان لهذه الطرق أثر في عملية التنمية الاقتصادية باستثمار الموارد الزراعية وتسويق منتجاتها ، وتطوير السياحة الداخلية ، وزيادة حركة التبادل التجاري . ويسر تطور وسائل النقل من عمليات التسويق للصناعات و المشروعات الزراعية التي تقع في مناطق بعيدة عن الأسواق الرئيسية كما في حائل وتبوك والجوف ، وجازان ونجران ، مما خفض من تكاليف النقل ووسع نطاق التسويق . وبالتالي أسهم في زيادة الاستثمار الزراعي وزيادة انتشار الصناعات مكانياً .

وأسهم تطوير الموانئ وخاصة في جدة والدمام وجيزان وضبا وينبع والجبيل ورايح، وما رافقها من نمو في حركة الاستيراد والتصدير ، وفي النمو الاقتصادي والسكاني لهذه الأماكن . وكذلك الحال بالنسبة للمطارات

الدولية والإقليمية والمحلية التي أدت دورها في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخاصة في مجال نقل الركاب وبما أتاحتها من فرص للاستثمار والعمل في مدن هذه المطارات الخمسة والعشرين .

(ب) الخدمات والمرافق العامة :

وتشمل الخدمات الصحية والتعليمية ، والمرافق العامة ، والخدمات البلدية . فقد ارتفع عدد المستشفيات والجامعات والمعاهد والكليات التي تستحوذ المدن الرئيسية على أكبر نصيب منها . وبالتالي فإن تركز الخدمات التعليمية والصحية في المدن الرئيسية يسهم في زيادة جذبها ، ويشجع على الهجرة إليها . وما يقال عن الخدمات التعليمية والصحية ينطبق على الخدمات الاجتماعية الأخرى كوسائل الترويح والأندية الرياضية والثقافية والمتاحف والمكتبات .

ومع أن تحسن الخدمات البلدية ومرافق الماء والكهرباء والهاتف في المدن بحجومها كافة ، وما رافق ذلك من زيادة في فرص التوظيف وتحسن نوعية الحياة بها خاصة في المدن الصغيرة خفف نسبياً من حجم الهجرة إلى المدن الرئيسية في المملكة ، إلا أن هناك تبايناً في حجم توافر الخدمات التعليمية والصحية والبلدية والاتصالات ومستوياتها . فالمدن الرئيسية أكثر الأماكن تنوعاً ونصيبياً من هذه الخدمات والمرافق، كما أنها تتمتع بأعلى مستويات منها (خطة التنمية الرابعة ، ص ٤٤٠) .

(ج) الإسكان :

شهدت المملكة نهضة عمرانية كبيرة بعد إنشاء صندوق التنمية العقاري (١٣٩٥هـ ، ١٩٧٥م) الذي يقدم قروضاً طويلة الاجل بدون فوائد ، وكذلك منحت الدولة المواطنين دون استثناء في المدن والقرى أراض لإقامة مساكن خاصة بهم عليها . فقد أولت الدولة اهتماماً كبيراً بهذا القطاع لتأثيره المباشر على مستوى المعيشة للسكان ، وأسهم ذلك في استقرار معظم السكان الرحل للاستفادة من فرص قروض الإسكان ، ومنح الأراضي السكنية . وبلغ إجمالي القروض التي تم صرفها من خلال صندوق التنمية العقاري ١١٣.١ مليار ريال تم بها إنشاء ٥٣٥.٠٦١ وحدة سكنية خاصة واستثمارية. (مؤسسة النقد ، ١٤١٧هـ، ص ١٣٧) . وأنشأت الدولة ما مجموعه ٢٥.٧٠٢ وحدة سكنية في مدن الرياض وجدة والدمام والخبر وريدة والمدينة المنورة والقطيف والهفوف ، (مؤسسة النقد ، ص ١٣٨) . و بازدهار قطاع البناء والتشييد وتوسعه ونمو مؤسساته بصورة كبيرة وسريعة ارتفع عدد العاملين في هذا القطاع ، إذ يعمل أكبر نسبة من الوافدين في هذا القطاع ، مما أسهم في زيادة التركيز ونمو المدن باعتبار أن معظم نشاطات العمران والإسكان حصلت

في المدن الرئيسية^(١) .

٣- التنمية الريفية :

حظي سكان الريف في المراحل الأولى لتأسيس المملكة باهتمام من قبل الدولة. ويمكن اعتبار برامج توطين السكان الرحل في عهد الملك عبدالعزيز منذ ١٣٣١هـ (١٩١٢م) في مستوطنات سميت بالهجر، ومشروعات التوطين الأخرى التي تلت في وادي السرحان وحرص أولى البرامج والسياسات في هذا المجال^(٢) . إلا أن الريف ظل لسنوات طويلة بعد تلك الفترة لا يحظى بالاهتمام الكافي . فقد ركزت خطط التنمية في المملكة في بداياتها على المدن الرئيسية ، ثم تلا ذلك اهتمام بجميع الأماكن بدءاً من خطة التنمية الثالثة في محاولة لإتعاش الريف وتقليص الفوارق بين سكانه وسكان المناطق الحضرية . فمع نمو الدخل الحكومي عملت مجهودات لتنمية

(١) التمييز بين الأماكن العمرانية في المملكة في مقدار مبلغ قرض الإسكان الممنوح من قبل صندوق التنمية العقاري ، والذي يتراوح ما بين ١٨٠ ألف ريال لسكان القرى و ٢٠٠ ألف ريال لسكان المدن الصغيرة و ٣٠٠ ألف ريال لسكان المدن المتوسطة والكبيرة بعد سبباً في جعل المساكن المشيدة في القرى والمدن الصغيرة من قبل المواطنين أقل من حيث مستوى نوعيتها . إضافة إلى أن مثل هذه السياسة تشجع سكان الريف والمدن الصغيرة وتقرهم بالهجرة إلى المدن للاستفادة من فروق قروض الإسكان ، خاصة وأن الدولة تمنح أراضي للمواطنين لإقامة مساكن عليها في المدن والقرى على حد سواء ، على الرغم من أن قائمة الانتظار و المدة الزمنية للحصول على منحة أرض سكنية في القرى والمدن الصغيرة غالباً ما تكون أقصر من تلك الخاصة بالمدن الكبيرة .

(٢) بلغ عدد الهجر ١٢٣ هجرة أقيمت حول آبار المياه ، وشيد في كل منها مسجد زود بمعلم من رجال الدين ، ووزعت أراضي سكنية وزراعية عليهم ، وحصل توطين للسكان الرحل وتجميعهم في هذه القرى (هجر) ، ومع مرور السنوات والتطور تحولت بعض هذه القرى إلى مدن كالهياثم والأرطاوية في منطقة الرياض .

القرى ورفع المستوى المعيشي لسكانها. ولهذا كانت هناك برامج وإنفاقات لتحقيق تنمية الريف والاستقرار لسكانه أو على الأقل جزء من سكانه. وقد تحققت إنجازات في هذا المجال من خلال التنمية القطاعية التي تم من خلالها توفير بعض احتياجات سكان القرى من خدمات تعليمية وصحية وطرق ومياه شرب ، من قبل قطاعات الدولة ومؤسساتها المختلفة كوزارات المعارف ، والصحة ، والمواصلات والزراعة والمياه ، والشؤون البلدية والقروية. فتجد المدارس للبنين والبنات والخدمات الصحية قد انتشرت في القرى ، ووفرت مياه الشرب ، والكهرباء للسكان ، وربطت كثير من القرى بعضها ببعض بشبكة طرق حديثة ولتصل بينها وبين المدن الرئيسية .

و لرفع مستوى الدخل والمعيشة للسكان أعطت الدولة قروضاً ومنح أراضٍ سكنية لتشجيع مساكين حديثة لسكان القرى . وللحد من الهجرة وإيجاد فرص عمل لسكان القرى قدمت القروض ومنح الأراضي الزراعية. وأدت هذه المشروعات والبرامج إلى تحسن مستوى المعيشة في كثير من القرى يعكسها تحسن أوضاع الإسكان وانتشار ملكية السيارة ، وانخفاض معدلات الأمية والوفيات ، وتوافر مياه الشرب والكهرباء ، (المحيميد ، ص ١٤٩ ، ١٥٠)^(١).

(١) بلغ عدد السيارات المسجلة في المملكة ٦.٣ مليون سيارة ، أما السيارات العاملة فيبلغ عددها نحو ٢.١ مليون سيارة أي تقريباً سيارة واحدة لكل ثمانية أفراد ، كما يتم استيراد أكثر من ١٤٤ ألف سيارة سنوياً (الكتاب الإحصائي السنوي ، ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م صص ٢٠٤ ، ٣١٤) ، ويلاحظ أنه في كل مكان في المملكة توجد سيارات خاصة أمام الكثير من المساكن في المدن و القرى والهجر ومع السكان الرجل . ولسوء الحظ لا تتوافر بيانات عن هذه وغيرها من الظواهر التنموية .

ونظراً لطبيعة الريف السعودي الذي يتصف بتشتت سكانه ، وصغر أحجام قراه وارتفاع نسبة القرى التي تعد غير قابلة للتطوير بسبب عدم توافر إمكانات نمو بها، فقد تم الأخذ بسياسة ما يعرف بالمجمعات القروية، والتي تم من خلالها مد الخدمات البلدية من قرية مركزية قابلة للنمو إلي القرى التابعة لها كافة . وقد بلغ عدد هذه المجمعات ٦٢ مجعاً قروياً، وذلك في عام ١٤١٥هـ تخدم أكثر من ٢٠٠٠ قرية . (خطة التنمية السادسة، ص ٤٢٤) . وهناك أكثر من ٢٦٠٠ قرية يتم توفير الخدمات البلدية لها من قبل عدد من المدن . (خطة التنمية السادسة، ص ٤٢٦) . ومن بين الخدمات التي تقدم تنظيم القرى وتنسيقها ، وجمع النفايات ، وتوفير مياه الشرب والإنارة ، ورصف الطرق ، وإنشاء الحدائق والأسواق ، واعطاء التراخيص والفسوحات للمباني والمحلات التجارية ومراقبتها . (القباني ، ١٤١٢هـ ، ص ١٩٤)^(١) .

وعلى الرغم من هذه الجهود من قِبل الدولة للنهوض بالمناطق الريفية فإنها لم تنجح في الحد من هجرة سكانها . فقد استمرت الهجرة في اتجاه المدن خاصة من قبل الفئات الشابة . فيبدو أن طموحات الفرد خاصة الفئات الشابة قد تجاوزت مجرد الحصول على هذا النوع من الخدمات ، بل حتى الحصول على فرصة العمل المناسبة في القرى . فطبيعة حياة المدن الكبيرة

(١) على الرغم مما تحقق من إنجازات فإنه ما زالت هناك قرى تفتقر إلى الخدمات والمرافق وطرق المواصلات التي تربطها بالأماكن الأخرى . ويكاد لا تخلو الصحف اليومية من وجود خطابات من قبل بعض سكان القرى والمدن الصغيرة موجهة للمسؤولين في الوزارات و المصالح الحكومية تتضمن طلبات بتوفير خدمات تعليمية ، أوصحية أو مياه للشرب وكهرباء ، أو ربط مننهم أو قراهم بالأماكن الأخرى بطرق معبدة .

لاتزال تشد جزءاً كبيراً من السكان ، ولم يضعف جذب هذه المدن بالرغم مما تعاني منه من ارتفاع في تكاليف الإسكان ، وما تواجهه من أزمات في الخدمات ، وقلة فرص العمل في القطاع الحكومي .

٤- التنمية الحضرية :

زاد في السنوات الماضية عدد البلديات في المملكة من ٥٤ إلى ١٠١ . (خطة التنمية السادسة ص ٤٢٣) . وأنفقت الدولة مبالغ مالية ضخمة خلال العقدين الماضيين على التجهيزات الأساسية والخدمات البلدية . فنمو السكان في المدن يحتم زيادة في الإنفاق لتوفير الخدمات التعليمية والصحية والماء والكهرباء والهاتف والإسكان والطرق والحدائق والمتنزهات العامة من أجل تنمية المدن ، ولمسيرة التزايد السكاني بها . إضافة إلى ما ينفق من مبالغ من قبل الدولة لمعالجة المشكلات التي تواجهها المدن الكبيرة على وجه الخصوص كمشكلات النقل والإسكان والنظافة العامة والأمن والنقص في المرافق والخدمات .

إن ما حصل من نمو أو تركيز سكاني في عدد محدود من المدن في المملكة يعد استجابة لعوامل الجذب التي تتصف بها هذه المدن أو الأماكن ، وكما أشير سابقاً تستحوذ المدن الكبيرة بصفة خاصة على النصيب الأكبر من المؤسسات الاقتصادية التجارية والصناعات والخدمات والمرافق الحكومية كالمستشفيات والجامعات والكليات والنوادي الرياضية والاجتماعية والثقافية، الأمر الذي يوفر للسكان فرص عمل ومعيشة أفضل مقارنة

بالأماكن الأخرى ويجعل التباين في مستويات المعيشة بين المدن والقرى في تزايد. وبالتالي فإن هجرة السكان إلى المدن قد أوجدت بدورها طلباً متزايداً على المساكن وزيادة في نشاط البناء والتشييد، وزيادة في عدد العمالة الوافدة ، وما تبع ذلك من زيادة في الطلب على السلع والخدمات. واستثمرت مبالغ كبيرة من قبل الأفراد والمؤسسات في المناطق الحضرية في إنشاء المجمعات السكنية والتجارية والمصانع والمؤسسات المصرفية والشركات التجارية المختلفة النشاطات ، ومدن الترويح والمدارس والمستشفيات والفنادق وقاعات الاحتفالات وغيرها . وقد نتج عن هذه العوامل مجتمعة نمو سريع للمدن . ويمكن القول بأن النمو الكبير والسريع للمدن الرئيسية في المملكة يعد أحد معوقات نمو الأماكن الأخرى . (المدن المتوسطة والصغيرة و القرى) وتطويرها . فقد حظي توفير احتياجات المدن ومعالجة مشكلاتها بجزء كبير من موارد الدولة المالية ، وكان ذلك على حساب الاحتياجات والمتطلبات التنموية الأخرى^(١) .

تحليل العلاقة بين توزيع السكان والتنمية

في هذا الجزء من الدراسة سيتم التحقق من درجة العلاقة بين التوزيع الجغرافي للسكان في المملكة وبين عدد من المتغيرات التنموية الاقتصادية

(١) على سبيل المثال بلغت حصة البلديات والإسكان خلال خطة التنمية السادسة (١٤١٠هـ - ١٤١٥هـ) ٣٢.٤ بليون ريال أو ما نسبته ٩.٩٪ من إجمالي نفقات الخطة مقابل ٣٤.٧ بليون ريال أو ١٠.٦٪ من إجمالي نفقات الخطة لتنمية الموارد الاقتصادية (خطة التنمية السادسة ، ص ٦٥) .

والاجتماعية والعمرانية التي تتوافر عنها بيانات^(١) . واتضح من خلال نتائج التحليل الإحصائي وباستخدام معامل ارتباط سبيرمن (Spearman coefficient) وجود علاقة ارتباطية وثيقة بين توزيع السكان على المناطق الإدارية^(٢) وكل من : السكان العاملين ($r=0.78$) ، عدد المصانع ($r=0.75$) والسكان الوافدين ($r=0.71$) وعدد سكان المدن الكبرى ($r=0.61$) ، وعدد المشروعات الزراعية ($r=0.60$) وعدد المؤسسات التجارية ($r=0.58$). كما أن هناك علاقة ارتباطية ضعيفة بين توزيع السكان على المناطق الإدارية وكل من نشاط الإنشاء والتعمير ($r=0.25$) ، ومساحة الأراضي المزروعة ($r=0.14$) (الجدول رقم ١٢).

(١) في ظل التفاوت في حجم المدن وعددها والمسافات التي تفصل بينها سيتم -وفق ما ورد في خطة التنمية السادسة (١٤١٥-١٤٢٠هـ) - الأخذ بنظام المكان المركزي أساساً للتنمية في المملكة . وبوجب هذا التنظيم سيتم توزيع الاستثمارات وتوفير السلع والخدمات من خلال ثلاثة أنواع لمراكز النمو هي:

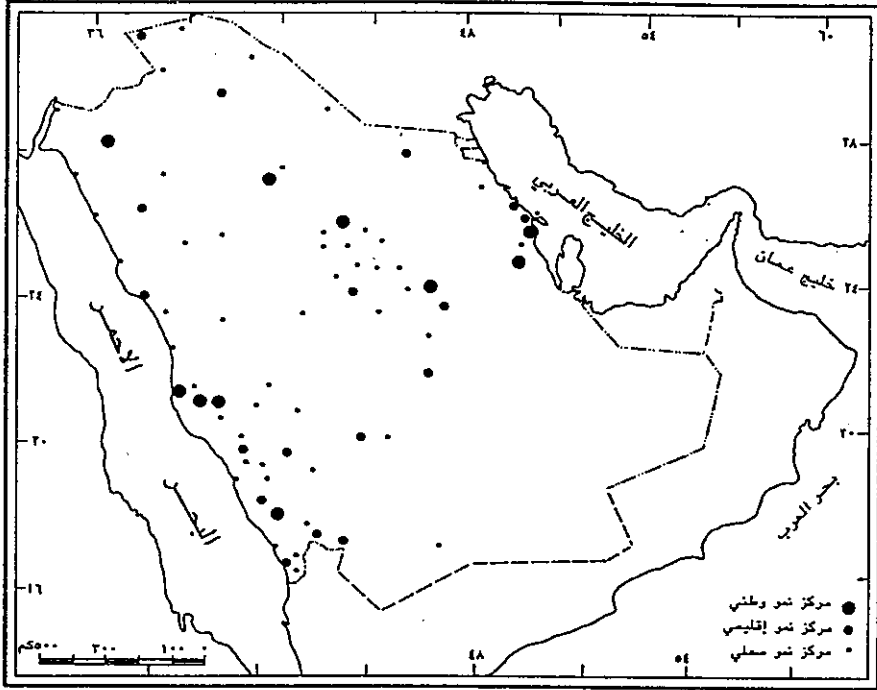
١-المراكز الوطنية ، وتتوافر بها النشاطات الاقتصادية والإدارية والخدمية على المستوى الوطني .
٢-المراكز الإقليمية ، ويتم فيها توفير خدمات أقل تخصصاً من المراكز الوطنية ، وتقدم خدماتها لعدد من المراكز المحلية .

٣- المراكز المحلية ، وتتوافر بها الخدمات المحلية التي يحتاجها السكان بصورة يومية وتخدم عدداً من القرى والمجمعات القروية ، (الشكل رقم ١٩) . وتكمل هذه المراكز المجمعات القروية التي يتم من خلالها تقديم خدمات بلدية من قرية مركزية إلى مجموعة من القرى المحيطة بها. (خطة التنمية السادسة، ص ٤١٥، ٤١٦) (ملحق ٦) .
وتبقى مسألة التطبيق لهذا التنظيم لكي تتضح نتائجه.

(٢) من المتغيرات المؤثرة في توزيع السكان في المملكة توزيع الأعمال الحكومية إذ يعمل جزء كبير بل معظم العاملين من السعوديين في القطاع العام الذي يستوعب ٩٠٪ من إجمالي العمالة الوطنية في المملكة، والتي يبلغ عددها ٢٣٨٤ ألف عامل، وذلك في عام ١٤١٥هـ (الأمانة العامة لمجلس القوى العاملة ، ص ٢ : خطة التنمية السادسة، ص ٧٥) . وهذا المتغير لا تتوافر بيانات تفصيلية عنه على مستوى المناطق الإدارية وقت إعداد هذه الدراسة .

شكل رقم (١٩)

مراكز النمو المقترحة خلال خطة التنمية السادسة



المصدر : وزارة التخطيط ، خطة التنمية السادسة .

الجدول رقم (١٢)

نتائج تحليل ارتباط سبيرمن بين توزيع السكان
في المملكة وبعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والعمرائية

المتغيرات	قيمة الارتباط	مستوى الدلالة
عدد العاملين	٠.٧٨	٠.٠٠٢
عدد المصانع	٠.٧٥	٠.٠٠٣
العمالة الوافدة	٠.٧١	٠.٠٠٧
عدد سكان المدن	٠.٦١	٠.٠٠٢
المشروعات الزراعية	٠.٦٠	٠.٠٠٢
عدد المؤسسات التجارية	٠.٥٨	٠.٠٠٤
فسوحات البناء	٠.٢٥	٠.٠٤٠
المساحة المزروعة	٠.١٤	٠.٠٦٦

وتتفق هذه النتائج مع ما توقعته الدراسة بوجود علاقة وثيقة بين توزيع السكان وتوزيع النشاطات التنموية الاقتصادية والاجتماعية والعمرائية . واتضح من نتائج تحليل الانحدار الخطي لتحديد تأثير هذه المتغيرات المستقلة على توزيع السكان أن هناك علاقة كلية ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٠٠١ .

و بلغت قيمة احتمالية (ت) للمتغيرات المستقلة كما يلي :سكان
المدن = ٠.٠٠٢ ، السكان العاملين = ٠.٠٠١ ، والمشروعات الزراعية =
٠.٠١٤ ، والعمالة الوافدة = ٠.١٥ ، والمؤسسات التجارية =
٠.٢٦ ، والمساحة المزروعة = ٠.٤٦ ، وعدد المصانع = ٠.٤٧ ، والنشاط
العمراني (فسوحات البناء) = ٠.٦٤ .^(١) ووجد أن هذه المتغيرات
مجتمعة تفسر معظم التباين في توزيع السكان بين المناطق في عام
١٤١٣ هـ ، إذ بلغت قيمة $R^2 = ٠.٩٨$ (الجدول رقم ١٣) مما يشير إلى
وجود ارتباط بين توزيع السكان على المناطق الإدارية وهذه المتغيرات . خاصة
سكان المدن . والسكان العاملون والعمالة الوافدة في كل منطقة والتي يرتبط
توزيعهما بتوزيع النشاطات الاقتصادية . فالمناطق الإدارية التي شهدت تغيراً
سكانياً كبيراً بين عامي ١٣٩٤ هـ و ١٤١٣ هـ هي مناطق : مكة المكرمة
والرياض والشرقية مقارنة بالمناطق الأخرى . وتعد هذه نتيجة طبيعية
لمشروعات التنمية الكبيرة التي نفذت في هذه المناطق وجذبت السكان إليها

(١) بحكم أن المتغيرات المستقلة متسامية (Collinear) أي تقع على خط واحد ظهرت نتائج معامل
الانحدار المتعدد (احتمالية ت) بهذه الصورة ، إذ برز اثنان من بين هذه المتغيرات بوصفهما مثلين لمجموعة
المتغيرات المستقلة المفسرة لتوزيع السكان في المملكة . بمعنى آخر هناك علاقة ارتباطية قوية بين متغيري سكان
المدن الكبيرة وعدد العاملين ، ومتغيرات العمالة الوافدة والنشاطات الاقتصادية والعمرانية . (عدد المصانع
والمؤسسات التجارية والمشروعات الزراعية ونشاطات الإنشاء والتعمير) فمثلاً بلغت قيم العلاقة الارتباطية بين
متغير العمالة الوافدة وكل من : سكان المدن $R = ٠.٩٨$ و عدد المصانع $R = ٠.٩١$ والمؤسسات التجارية $R = ٠.٩٩$.
وكذلك الحال بالنسبة لمتغير العاملين مع هذه المتغيرات .

الجدول رقم (١٣)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لتحديد حجم تأثير عدد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على توزيع السكان في المملكة

المتغيرات المستقلة	معامل ب	تقدير الخطأ المعياري	احتمالية ت
عدد العاملين	٥.٩	١.٩٦	٠.٠١
العمالة الوافدة	٣.٥٦	٢.٣٣	٠.١٥
عدد سكان المدن	٣,٣.-	٠.٨١	٠.٠٠٢
المشروعات الزراعية	٥٦٨.٨٤	٣٤٥٢,٤١	٠.١٢
فسوحات البناء	١٧.٤٥-	٣٥.٨٤	٠.٦٤
عدد المصانع	٢١١٥.٧٨-	٢٨٦.٤٢	٠.٤٧
المساحة المزروعة	١.٠١	١.٣٢	٠.٤٦
عدد المؤسسات التجارية	٢٩.٨٩	٢٥.٠٦	٠.٢٦

عدد الحالات = ١٢ قيمة ف = ٨٢.٤٤ احتمالية ف = ٠.٠٠١
مقدار الارتباط ر = ٠.٩٩ قيمة ر = ٠.٩٨

سواء من داخل المنطقة أو من خارجها من المناطق الأخرى أو من العمالة الوافدة.

الخاتمة

شهدت المملكة خلال العقدین والنصف الماضیین إنجازات تنموية أثرت بصورة واضحة في توزيع السكان . فعملية التنمية الحديثة في المملكة وإن حققت كثيراً من أهدافها إلا أن من بين آثارها السلبية ظاهرة التركيز السكاني . فمشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من مصانع وشركات ومؤسسات تجارية وجامعات ومعاهد وكليات ومستشفيات ، وكذلك الإدارات والمصالح الحكومية بتركزها في المدن الرئيسية أدت إلى نمو سريع لسكان هذه المدن والأقاليم أو المناطق التي تقع فيها ، كما أظهرته نتائج الدراسة . فقد أصبحت أكبر نسبة من السكان في عام ١٤١٣هـ تعيش في ثلاث مناطق إدارية هي : مكة المكرمة والرياض والشرقية إذ يمثل إجمالي سكانها ٦٤٪ في عام ١٤١٣هـ بعد أن كان ٥٦٪ وذلك في عام ١٣٩٤هـ . كما أن حوالي نصف سكان المملكة في عام ١٤١٣هـ ٤٣.٢٪ منهم يعيشون في ست مدن هي : الرياض وجدة ومكة والمدينة المنورة والدمام والطائف، مقارنة بما نسبته ٣١.٣٪ كانوا يقطنون هذه المدن في عام ١٣٩٤هـ. كما أن ظاهرة التركيز في المدن الرئيسية تعد مرتفعة على مستوى المناطق الإدارية عدا منطقة جازان . فمدينة الرياض تستحوذ على أكثر من ٧٢.٥٪ من مجموع سكان منطقة الرياض مقارنة بما نسبته ٥٢.٩٪ في عام ١٣٩٤هـ . وأكثر من ٦٠٪ من سكان منطقة تبوك يعيشون في مدينة تبوك ، مقارنة بـ ٣٨٪ في عام ١٣٩٤هـ . وكذلك الحال بالنسبة للسكان في مناطق المدينة المنورة والحدود الشمالية ومكة المكرمة وحائل . وهذا مؤشر آخر يدل على غمط توزيع السكان داخل كل منطقة بتركزه الشديد في مناطق

الرياض وحائل وتبوك والمدينة المنورة في مدينة واحدة ، في حين يعد نمط التوزيع الحجمي للمدن أفضل نسبياً في بقية المناطق خاصةً في المنطقة الشرقية وجازان والباحة .

ويعكس التباين في توزيع السكان والكثافة بين المناطق وفي داخلها طبيعة توزيع الموارد الاقتصادية والمشروعات التنموية (الملحق رقم ٥) . وتبين من خلال نتائج هذه الدراسة أن هناك علاقة وثيقة بين ما حصل من تغير في توزيع السكان وفهم وعملية التنمية الحديثة في المملكة . وتفسر العوامل الاجتماعية والاقتصادية وبخاصة حجم العمالة الوافدة وسكان المدن الكبرى في كل منطقة الكثير من التباين في التوزيع السكاني في المملكة وتركزهم في المناطق والمدن الرئيسة بصورة خاصة .

ولقد ساعد صغر الحجم السكاني للمملكة وتوافر الموارد المالية بها في معالجة كثير من المشكلات المترتبة على تضخم عدد سكان المدن خاصة في مجال الإسكان وفرص العمل والخدمات والمرافق . وتعمل الدولة جاهدة على إزالة الفروق بين المناطق والأماكن العمرانية من خلال مشروعات تنموية في مجالات الزراعة والصناعة والسياحة ، وإنشاء فروع للجامعات وإنشاء الكليات والمستشفيات والمرافق العامة وبناء الطرق . وبذلت الدولة جهوداً واضحة من خلال تحسين أحوال سكان القرى والمدن المتوسطة والصغيرة على أمل أن تؤدي هذه السياسات إلى الحد من الهجرة وتشبيث السكان في مدنهم وقراهم . وبالرغم من تلك الجهود فإنه ومن خلال البيانات السكانية لعام ١٤١٣ هـ تشير نتائج الدراسة إلى أن هذه الأهداف لم تتحقق بالقدر المطلوب .

و مع أن المشكلات الناجمة عن تركيز السكان في المملكة أقل حدة من تلك التي تواجهها كثير من دول العالم النامي على الأقل في الوقت الراهن، إلا أنه يتوقع أن تزداد معدلات نمو المدن خلال السنوات القادمة وأن يزداد تركيز السكان في المدن الرئيسية ، الأمر الذي يتطلب الاهتمام بهذه الظاهرة والبحث في الحلول الناجعة والمناسبة في سبيل تحقيق توزيع أفضل للسكان وحتى لا تتفاقم المشكلات التي برزت نتيجة لعدم التوازن في توزيع السكان . ومن المتوقع ألا يشهد توزيع السكان في المملكة تغيراً ملحوظاً في السنوات القادمة ما لم تتخذ إجراءات فاعلة لتغيير هذا النمط من خلال خلق مجالات وفرص عمل أكبر في المدن الصغيرة والمناطق الريفية القابلة للنمو والتطوير .

وبما أن لتركز المشروعات الاقتصادية وكذلك الخدمات والمرافق في المدن الرئيسية الأثر الأكبر في توجيه تيارات الهجرة وزيادة الجذب لهذه المدن، فيبدو من الصعب أن يتحقق نمط توزيع مناسب للسكان دون الأخذ في الاعتبار توزيع النشاطات الاقتصادية وبالصورة التي تؤدي إلى تنمية المناطق كافة . وبالتالي يمكن القول بأنه لا توجد سياسة إعادة توزيع فعالة إلا إذا تمت ضمن إطار التنمية الاقتصادية .

ونظراً لظروف البيئة الصحراوية التي تتصف بقسوة المناخ وندرة موارد المياه والتربة الصالحة للزراعة والأعباء الكبرى التي تواجهها المملكة نتيجة لذلك ، وهي أعباء تتضاعف مع نمو السكان ، الأمر الذي يتطلب وضع سياسة تنموية تأخذ هذه الظروف بعين الاعتبار . ولا شك في أن تقنيات العصر

مكنت المملكة من التغلب على بعض هذه الظروف وسمحت بالاستقرار في أماكن كانت في الماضي خالية من السكان ، وذلك بعد اكتشاف النفط واستثمار مدخلاته ، إذ تم إنشاء الطرق الحديثة ، وأقيمت السدود المائية ومشروعات إغذاب مياه البحر ، واستخرجت مياه الأحواض الجوفية العميقة وعولجت مياه الصرف الصحي للمدن الرئيسية وتم إعادة استخدامها للأغراض الزراعية . إلا أن خيارات التنمية العمرانية في المملكة تتطلب الأخذ -في عملية التنمية - بأسلوبي النشر مع التركيز . أي أنه يمكن أن توزع بعض نشاطات المدن الرئيسية على المدن المتوسطة والصغيرة أو القرى التابعة لها ، على أن تنفذ فقط في الأماكن ذات الموارد والإمكانات المناسبة التي تتمتع بمقومات نمو يسمح بإقامة المشروعات الصناعية والزراعية والخدمية (السياحية والتعليمية والصحية) ، حتى لا تهدر الأموال في أماكن ليس بها مميزات تمكنها من النمو والتطور . وهذه السياسة يتوقع أن تسهم في إزالة الفروق بين الأماكن الريفية والحضرية داخل المناطق الإدارية وفيما بينها ، وتجعل توزيع السكان مختلفاً عما هو عليه في الوقت الحاضر ، وفي ضوء ذلك تقترح الدراسة :

١- العمل على نشر المشروعات التنموية وزيادة عدد أماكن الجذب السكاني. فبما أن الهجرة نحو المدن هي في المقام الأول بسبب توافر فرص العمل في المدن وفروق مستويات الدخل والمعيشة فإن التدخل الحكومي يعد ضرورياً من خلال تقديم حوافز لنشر الصناعات وكذلك الخدمات التعليمية والصحية العامة والخاصة كالكليات والمستشفيات المتخصصة والمرافق الترويحية في المدن المتوسطة والصغيرة . فبعض وظائف المدن الرئيسية يمكن

أن تقام في مدن متوسطة أو صغيرة قرب مدن كبيرة أفضل من أن تكون في المدينة الرئيسية نفسها ، إذ يتوقع أن تسهم في إحداث تنمية في هذه الأماكن من خلال ما يعرف بالتأثير المضاعف (Multiplier Effect) . فالتوزيع الإقليمي للنشاطات في الأماكن الصغيرة جديدة كانت أو قائمة في أجزاء مختلفة من المنطقة أو الإقليم سوف يخفف ، أيضاً ، من الضغط على المدن الرئيسية بإيجاد أماكن جذب أخرى للمهاجرين ، وربما لسكان المدينة الكبيرة نفسها .

وقد يكون إنشاء المناطق الصناعية وتجهيزها في المدن المتوسطة والصغيرة أو المناطق الريفية مكلفاً في بداية الأمر لكن على المدى البعيد ستنتفع إيجابياته في تحقيق التوزيع السكاني المتوازن بين المناطق . فتجربة المدن الجديدة والتي طبقت في دول عديدة ومنها المملكة في الجبيل وينبع تؤكد على أنه في حالة توافر استثمارات كافية في مجال التجهيزات الأساسية والإسكان والخدمات الاجتماعية والثقافية والطرق فإن هذه المدن ستجذب الصناعات والاستثمارات الجديدة ، وتصبح في النهاية مراكز نمو محلية وربما إقليمية . وإن كانت الجبيل وينبع حالتين خاصتين فهما تتمتعان بموقعين جغرافيين متميزين وأقيمتا لتصدير منتجات الصناعات البتروكيمياوية على الخليج العربي والبحر الأحمر . كما أن استراتيجية الموقع المركزي والتسلسل الهرمي الوظيفي التي وردت في خطة التنمية السادسة تعد خطوة في الاتجاه الصحيح للتخطيط المكاني التنموي . بمعنى آخر أنه إذا كان من الصعب إيقاف تيارات الهجرة نحو المدن الرئيسية فيمكن إحداث تغيير في وجهتها من خلال عدم تركيز عملية

التنمية ونشر فوائدها لمنع تطور أو ظهور عدد قليل من المدن المهيمنة كما في حالة المملكة ، وتوجيه المهاجرين نحو عدد مختار من المدن المتوسطة والصغيرة القائمة منها وربما الجديدة . وهذا النوع من سياسات التنمية المحلية أو الإقليمية يمكن أن يدعم من خلال فرض رسوم على النشاطات الصناعية الجديدة في المدن الكبيرة وتقديم الحوافز والمساعدات للمشروعات التي تقام في المدن المتوسطة والصغيرة أو في الأماكن الريفية التي تمتلك مقومات نمو . كما ينبغي أن تحظى المدن الرئيسية بنصيب أقل من المشروعات الجديدة من أجل الحد من الهجرة إليها ، في حين تعطى أولوية للمدن المتوسطة والصغيرة والأماكن الريفية خاصة فيما يتعلق بالخدمات والمرافق^(١) .

٢- أما بالنسبة لتنمية الريف ومن أجل تقليص هجرة سكانه ، فبالإضافة إلى الحاجة إلى إنشاء مزيد من الطرق وتوفير مياه الشرب والخدمات التعليمية والصحية لا بد من إقامة مشروعات اقتصادية قادرة على إيجاد فرص عمل وتوليد معدلات دخل عالية أكثر مما هو موجود في الأماكن الريفية في الوقت الحاضر. فالنشاط الزراعي لا يمكن أن يوفر جميع هذه الفرص ، حيث إنه من ناحية غير جذاب بسبب طبيعة العمل الزراعي الشاقة وضعف المردود أو الدخل منه من الناحية الأخرى مقارنة بالنشاطات الأخرى ، وكذلك ما تعانيه المملكة من شح في الموارد الزراعية ، إضافة إلى أثر التوسع في استخدام التقنية أو الميكنة الزراعية في خفض عدد العاملين في الزراعة. فلا بد إذن من تنويع النشاطات الاقتصادية في المناطق الريفية . وبما أن الدخل من الصناعة أعلى من (١) تأثير هذه النوع من السياسات يبدو أنه غير كاف لوحده لتثبيط أو الحد من الهجرة من القرى والمدن الصغيرة خاصة وأن الخدمات والمرافق العامة المتوافرة حالياً في المدن الكبيرة تعد أقل من المطلوب .

الدخل من الزراعة ، فإن إقامة صناعات حديثة صغيرة الحجم ، وكذلك الصناعات التقليدية في المناطق الريفية يعد مطلباً أساسياً من أجل رفع مدخولات الريفيين ، وتقليص فروق مستويات المعيشة والدخول الحضرية الريفية. فبعض الصناعات الزراعية كما هو حاصل الآن بالنسبة لمصانع الألبان يمكن إقامتها حول القرى القائمة ، أو في مواقع جديدة في المناطق الريفية ، وكذلك صناعة حفظ الأسماك وتعليبها في القرى الساحلية وغيرها من الصناعات التي تعتمد بشكل رئيس على مواد خام مصدرها النشاط الزراعي والإنتاج الحيواني. كما أن هناك فرصاً للاستثمار في مجال الخدمات بإقامة المشروعات السياحية في المناطق ذات الطبيعة الجميلة في جنوب غرب المملكة وفي المناطق الساحلية على البحر الأحمر والخليج العربي أو قرب الأماكن الأثرية .

وحتى تتحقق النتائج المرجوة من خلال ما ذكر لا بد من تطوير شبكة نقل واتصالات ذات كفاءة عالية توفر سبل الحركة والاتصال بين هذه الأماكن و أرجاء البلاد كافة ، وكذلك توفير إسكان للعاملين في المشروعات الاقتصادية الكبيرة وما يحتاجونه من خدمات وتجهيزات في هذه الأماكن لزيادة جاذبيتها وتشجيع المواطنين على العمل والاستقرار بها^(١١) .

(١١) على سبيل المثال لم تحدث المشروعات الزراعية الحديثة (مشروعات إنتاج القمح والخضراوات ، والدواجن ، وتربية الأغنام والعجول وتسمينها) ، ومصانع الألبان القائمة حالياً في المناطق الريفية لم تحدث تنمية في الأماكن التي توجد بها لضعف ارتباطها بهذه الأماكن ، وكذلك لكون معظم إن لم يكن جميع العاملين بها من الوافدين ، (القباني ، ١٤١٢هـ ، ص ٢١٤ ، ٢١٥) .

قائمة المراجع

أولاً : المراجع العربية :

- الشمالي ، محمد مصلح ، (١٤١١هـ) ، التحضر والتركز السكاني في المملكة العربية السعودية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية ، مطابع الصفا ، مكة المكرمة .
- الشمالي ، محمد مصلح ، (١٤١٢هـ) ، "الهجرة الداخلية في المملكة العربية السعودية" ، الكتاب العلمي للندوة الجغرافية الرابعة لأقسام الجغرافيا بالمملكة العربية السعودية ، قسم الجغرافيا ، كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة أم القرى ، الجزء الثاني ، ص ص ٢٢٠-٢٨٧ .
- الجديدي ، محمد ، (١٩٩٧م) ، مسائل في الجغرافيا الحضرية ، المعهد الأعلى للتربية والتكوين المستمر ، جامعة تونس الأولى للأدب والفنون والعلوم الإنسانية ، تونس .
- الرويثي ، محمد أحمد ، (١٩٨٠م) ، سكان المملكة العربية السعودية ، دراسة جغرافية ديموغرافية ، دار اللواء ، الرياض .
- الرويثي ، محمد أحمد ، (١٤١٦هـ) ، الشخصية الجغرافية للمملكة العربية السعودية ، دراسة في الجغرافيا الإقليمية ، مكتبة التوبة ، الرياض .
- السرياني ، محمد محمود ، (١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م) ، حول تعريف المدينة السعودية ، البلديات ، العدد الثاني عشر ، ربيع الآخر ، ديسمبر .
- سيف ، محمود محمد ، (١٩٩٦م) ، جغرافية المملكة العربية السعودية ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

- الشريف ، عبدالرحمن صادق ، (١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م) ، جغرافية المملكة العربية السعودية ، دار الفكر ، الرياض .
- شحاده، نعمان، (١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م) ، الأساليب الكمية في الجغرافية باستخدام الحاسوب ، دار صفا للطباعة ؛ عمان ، الأردن .
- الشواف ، سلامة وزهير زاهد ، (١٤٠٩ هـ / ١٩٨٨ م) ، السكان وتخطيط التنمية العمرانية في المملكة العربية السعودية ، البلديات ، العدد ١٦ ، الرياض ، ص ص ٤٧ - ٥٠ .
- الصالح ، ناصر عبدالله ، (١٤٠٢ هـ) ، "أحوال السكان في المملكة العربية السعودية" ، إصدار خاص، كلية التربية ، جامعة أم القرى .
- لجنة الأطلس الوطني ، (١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م) ، أطلس السكان للمملكة العربية السعودية . قسم الجغرافيا ، كلية الآداب جامعة الملك سعود ، الرياض .
- عزام ، هنري (١٩٨١ م) ، "أنماط روابط التحضر والنمو الاقتصادي في المنطقة العربية" ، في : المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، حلقة بحثية عن التوزيع السكاني والتنمية في الوطن العربي ، الكويت ، ص ص ٨٧٥ - ٩٠٥ .
- الغنقري ، خالد محمد ، (١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م) ، "أنماط التوزيع الحتمي للمدن السعودية : دراسة المرتبة والحجم" ، في : المدن السعودية انتشارها وتركيبها ، عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الملك سعود ، الرياض . ص ص ٩٣ - ١٠٥ .
- الفر ، محمد علي ، (١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م) ، التنظير في الفكر الجغرافي الحديث ، رسائل جغرافية ، قسم الجغرافيا جامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية ، العدد ١٣٩ .

قاضي ، عمر عبدالله و حازم محمد إبراهيم (١٤٠١هـ / ١٩٨١م) ، تخطيط المدن في المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى ، شركة الطباعة العربية السعودية المحدودة ، الرياض .

القباني ، محمد عبدالعزيز ، (١٤١٢هـ) ، " الزراعة وتنمية الريف في المملكة العربية السعودية ١٣٩٥ - ١٤١٠هـ : تقويم جغرافي " ، الكتاب العلمي للندوة الجغرافية الرابعة لأقسام الجغرافيا بالمملكة العربية السعودية ، قسم الجغرافيا ، كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة أم القرى ، الجزء الأول ، ص ص ١٨٣ - ٢٢٥ .

القباني ، محمد عبدالعزيز ، (١٤١٢هـ) ، نوايا الهجرة والمفاضلات المكانية لطلبة الجامعة السعوديين ، سلسلة بحوث جغرافية ، العدد ١٠ ، الجمعية الجغرافية السعودية .

القباني ، محمد عبدالعزيز ، (١٤١٤هـ) ، نوعية الحياة في المدن الصغيرة : دراسة حالة مدينة ضرما في المنطقة الوسطى من المملكة العربية السعودية ، مجلة جامعة الملك سعود ، العمارة والتخطيط ، م ٦ ، ص ص ٤٩ - ٩٨ .

مشخص ، محمد عبدالحميد ، (١٤١٦هـ / ١٩٩٥م) ، الجغرافيا البشرية للمملكة العربية السعودية ، دار زهران ، جدة .

مصلحة الإحصاءات العامة ، الكتاب الإحصائي السنوي ، الأعداد ، ١٠ ، ٢٨ ، ٣١ ، ٣٢ .

مصلحة الإحصاءات العامة ، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان لعام ١٤١٣هـ ..

- مصلحة الإحصاءات العامة ، (١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م) ، التعداد العام للسكان
 ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ ، البيانات التفصيلية، مطابع التريكي ، الدمام .
- المعهد العربي للتخطيط بالكويت، (١٩٨١ م) ، حلقة بحثية عن التوزيع
 السكاني والتنمية في الوطن العربي ، الكويت .
- المعهد العربي لإنماء المدن ، (١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م) ، الرياض حضارة عريقة
 وحاضر زاهر ، مطابع جامعة الملك سعود ، الرياض .
- مكي ، محمد شوقي بن إبراهيم ، (١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م) ، التوزيع الحجمي
 للمدن السعودية في : المدن السعودية انتشارها وتركيبها ، عمادة شؤون
 المكتبات ، جامعة الملك سعود ، الرياض . ص ص ٦٧-٩١ .
- مكي ، محمد شوقي بن إبراهيم ، (، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م) ، العلاقة بين
 مراحل التحضر ومراحل النمو الاقتصادي : دراسة تطبيقية على المملكة العربية
 السعودية ، مجلة جامعة أم القرى للبحوث العلمية المحكمة ، السنة الثامنة ،
 العدد العاشر ، ص ص ١١-٦٤ .
- مؤسسة النقد العربي السعودي ، (١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م) ، التقرير السنوي
 الثاني والثلاثون ، الرياض .
- وزارة التخطيط ، خطة التنمية الثالثة ، ١٤٠٠-١٤٠٥ هـ . / ١٩٨٠-١٩٨٥ م .
- وزارة التخطيط ، خطة التنمية الرابعة ، ١٤٠٥-١٤١٠ هـ / ١٩٨٥-١٩٩٠ م .
- وزارة التخطيط ، خطة التنمية السادسة ١٤١٥-١٤٢٠ هـ / ١٩٩٥-٢٠٠٠ م .
- وزارة التخطيط ، منجزات خطط التنمية ١٣٩٠-١٤١٥ هـ / ١٩٧٠-١٩٩٥ م .
- وزارة الداخلية ، (١٤١٦ هـ) ، العمالة الوافدة وقضايا الإحلال (السعودة)

ورقة عمل قدمت في : ندوة توظيف العمالة الوطنية في القطاع الأهلي ، مجلس القوى العاملة ، الرياض .

وزارة الزراعة، (١٤٠٩هـ) ، مؤشرات إحصائية .

الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ، مركز المشاريع ، (بدون تاريخ) ، تقرير نطاق النمو العمراني لمدينة الرياض .

ثانياً : المراجع غير العربية

- Al-Ankary Khaled M. and El-Sayed El-Bushra , (1989), Urban Growth and Urbanization in Saudi Arabia, in Al-Ankary Khaled M. and El-Sayed El-Bushra , Urban and Rural Profile in Saudi Arabia , Gebruder Borntraeger, Berlin, Stuttgart , pp. 3-13.

- Demko, George and R.Fuchs ,(1980), Population Redistribution: Problems and Policies , Populi , vol. 7 , No. 4 , pp. 27-35.

- Clarke, John , (1985) , Patterns of Settlements and Factors Affecting Population Distribution , International Union for the Scientific Population Conference , proceedings , International population conference , 5 -12 , June 1985 .

- Clarke, J. I. and W . B. Fisher (eds.)(1972) , Population of the Middle East and North Africa . A Geographic Approach , Jn.v. press , .London .

- Gosling , Peter and Linda Ching Lim , (1979), Population Redistribution : Patterns , Policies , and Prospects ; U.N. , New York .

- Population Reference Bureau, (1996), World Population Data Sheet, Washington, D.C.

الملاحق

الملحق رقم (١)

البيانات الوصفية لسكان المدن ١٤١٣ هـ حسب المنطقة الإدارية

المنطقة	عدد المدن	إجمالي السكان	المتوسط	الحد الأعلى	الحد الأدنى	الانحراف المعياري
الرياض	٢١	٣٣٢٨٩١٧	١.٧٧.٧	٢.٧٧٦.٩٦	٣١.٦	٤٩٥٩٥٨
القصيم	٨	٤٦٤.١٦٢	٥٨.٢٠	٢٤٨ ٦٢٦	٤٥٢.	٨٢٣٦٤
حائل	٣	١٨٣.٦٥	٦١.٢٢	١٧٦٧٥٧	٢٧٣.	١٠.٢٣١
مكة المكرمة	١٣	٣٦٧١٣٩٥	٢٨٢٤١٥	٢.٤٦٢٥١	١.٧٩٨	٥٩٦٣٥.
المدينة	٦	٧٨٨٣٥٨	١٣١٣٩٣	٦.٨٢٩٥	٧٩.٦	٢٣٧٤٢١
الشرقية	٢٨	٢١١٦٥٢.	٧٥٥٩.	٤٨٢٣٢١	١.٦٧٧	١.١٢٨٢
تبوك	٦	٣٨٨٣٢.	٦٤٧٢.	٢٩٢٥٥٥	١٤٣٦٨	١١٦٨٣
عسير	٩	٤٥٦.٣٩	٥.٦٧١	٢١٧٨٧.	٧.٦٦	٧.٨٣٨
الشمالية	٣	١٧.٢١١	٥٦٧٢٧	١.٨.٥٥	٣.١٣٥	٤٤٤٥٢
جازان	٦	١٧٤٢٩٤	٢٩.٤٩	٥٦٥٦٥	١٢٥٥٣	١٦٥٣١
نجران	٢	١٢٨.٧٤	٦٤.٣٧	٩.٩٨٣	٣٧.٩١	٢٨١.٧
الباحة	٣	٣٣١٢٣	١١.٤١	١٥٥٨٧	٦١٣٢	٤٧٢٨
الجوف	٥	١٩٧٧١.	٣٩٥٤٢	٧٢٩٢١	١٥٤٨.	٢٧٤٧٦
المملكة	١٢٣	١٢١١.٢١١	٩٨٤٥٧	٢.٧٧٦.٩٦	٢٧٣.	٣٢٦.٦٤

المصدر : من إعداد الباحث بناء على بيانات من : مصلحة الإحصاءات العامة ، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن لعام ١٤١٣ هـ .

الملحق رقم (٢)

الوزن السكاني لعواصم بعض دول العالم . ١٩٩٠م

الدولة	العاصمة	% من إجمالي السكان
موريتانيا	نواكشوط	٢٩
الأرجنتين	بوينس آيرس	٢٥
اليونان	أثينا	٢٤
الأردن	عمان	٢٢
التحسا	فيينا	٢٧
كوريا الجنوبية	سيول	٢٦
فنزويلا	كراكاس	٢١
تونس	تونس	٢٠
السويد	ستوكهولم	١٩
جمهورية مصر العربية	القاهرة	١٧
سوريا	دمشق	١٧
المملكة العربية السعودية	الرياض	١٦ ×
فرنسا	باريس	١٥
اليابان	طوكيو	١٥
الفلبين	مانيلا	١٤
تايلند	بانكوك	١٣
أسيانيا	مدريد	١٣
المملكة المتحدة	لندن	١٣
السودان	الخرطوم	٨
نيجيريا	لاجوس	٧
بولندا	وارسو	٦
بنجلاديش	دكا	٦
تركيا	أنقرة	٥
إيطاليا	روما	٥
إندونيسيا	جاكرتا	٥
المغرب	الرباط	٤
عمان	مسقط	٤
الهند	نيودلهي	١
الصين	بيكين	١
أستراليا	كمبرا	١
الولايات المتحدة	واشنطن	١

المصدر: الجديدي ، محمد ، مسائل في الجغرافيا الحضرية ، المعهد الأعلى للتربية والتكوين المستمر ، جامعة تونس الأولى للآداب والفنون والعلوم الانسانية ، ١٩٩٧م ، ص ٤٩٤-٤٩٨ .

× الرقم الخاص بالمملكة لعام ١٩٩٢م ، من حساب الباحث بناء على : بيانات تعداد السكان لعام ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م .

الملحق رقم (٢)

الجدول رقم (١) : التوزيع الفعلي والنظري لسكان العشرين مدينة الأولى وترتيبها في عام ١٣٩٤ هـ

المدينة	السكان	التوزيع النظري	% من سكان المدينة الأولى	حجمها بالنسبة للمدينة الأولى
١- الرياض	٦٦٥.٥٠٤	٦٦٥٥.٤	١٠٠	١/١
٢- جدة	٥٥٨.٥٢٨	٢٣٢٧٥٢	٨٤	١/٠.٨٤
٣- مكة المكرمة	٣٦٦.٥٠٩	٢٢١٨٣٥	٥٥	١/٢
٤- الطائف	١٩٨.١٣٢	١٦٦٣٧٦	٣٠	١/٣
٥- المدينة المنورة	١٩٨.٠٥٥	١٣٣١.١	٣٠	١/٣
٦- الدمام	١٢٤.٣٤٦	١١.٩١٧	١٩	١/٥
٧- الهفوف	١٠١.٢١٣	٩٥.٧٢	١٥	١/٧
٨- تبوك	٧٤.٢٠١	٨٣١٨٨	١١	١/٩
٩- بريدة	٦٩.٩٢٤	٧٣٩٤٥	١١	١/٩
١٠- المبرز	٥٤.٣٢٥	٦٦٥٥	٨	١/١٣
١١- خميس مشيط	٤٨.١٩٧	٦.٥٠٠	٧	١/١٤
١٢- الخبر	٤٣.٤٩٢	٥٥٤٥٨	٧	١/١٤
١٣- نجران	٤٢.٣٨٢	٥١١٩٣	٦	١/١٧
١٤- حائل	٤٠.٥٠٢	٤٧٥٣٦	٦	١/١٧
١٥- جيزان	٣٢.٧٩٢	٤٤٣٦٧	٥	١/٢٠
١٦- أبها	٣٠.٣٥٤	٤١٥٩٤	٥	١/٢٠
١٧- الخرج	٢٨.٤٦٥	٣٩١٤٨	٤	١/٢٥
١٨- عنيزة	٢٦.٩٩٠	٣٦٩٧٢	٤	١/٢٥
١٩- الثقبية	٢٥.٥٣٦	٣٥.٢٦	٤	١/٢٥
٢٠- القطيف	٢٥.٥١٠	٣٢٢٧٥	٤	١/٢٥

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات من : لجنة الأطلس الوطني ، قسم الجغرافيا كلية الآداب ، جامعة الملك سعود ، أطلس السكان للمملكة العربية السعودية ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .

الملحق رقم (٢)

الجدول رقم (٢) : التوزيع الفعلي والنظري لسكان العشرين مدينة الأولى وترتيبها في عام ١٤١٣هـ

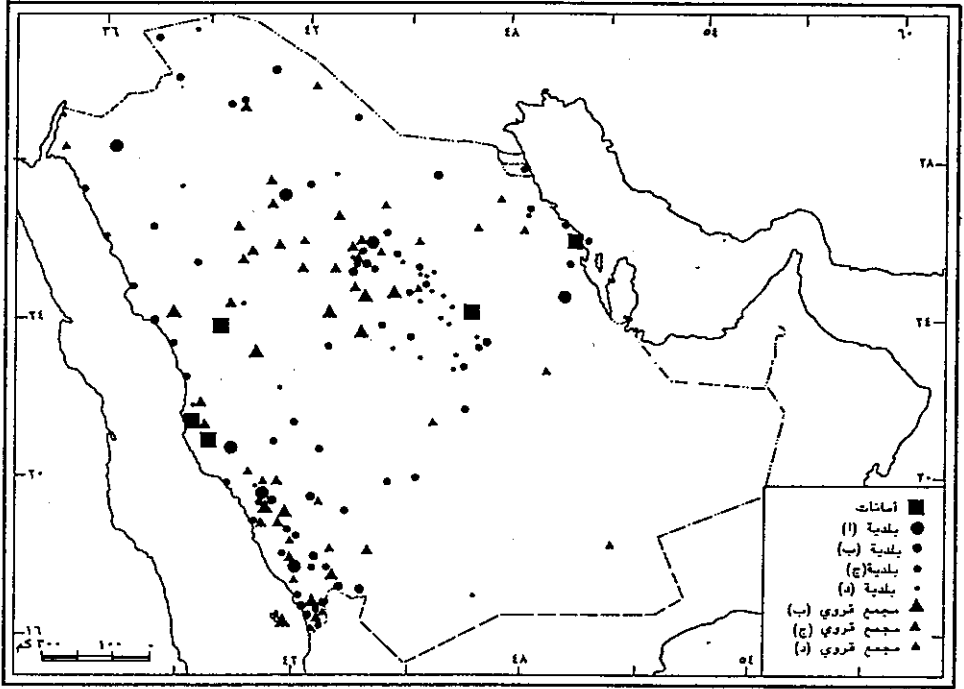
المدينة	السكان	التوزيع النظري	% من سكان المدينة الأولى	حجمها بالنسبة للمدينة الأولى
١-الرياض	٢.٧٧٦.٠٩٦	٢.٧٧٦.٠٩٦	١٠٠	١/١
٢-جدة	٢.٠٤٦.٢٥١	١.٣٣٨.٠٤٨	٧٤	١/٠.٧٤
٣-مكة المكرمة	٩٦٥.٦٩٧	٩٢٥.٣٦٥	٢٤	١/٣
٤-المدينة المنورة	٦٠٨.٢٩٥	٦٩٤.٠٢٤	٢٢	١/٥
٥-الدمام	٤٨٢.٣٢١	٥٥٥.٢١٩	١٧	١/٦
٦-الطائف	٤١٦.١٢١	٤٦٢.٦٨٣	١٥	١/٧
٧-تبوك	٢٩٢.٥٥٥	٣٩٦.٥٨٥	١١	١/٩
٨-بريدة	٢٤٨.٦٣٦	٣٤٧.٠١٢	٩	١/١١
٩-الفيفوف	٢٢٥.٨٤٧	٣٠٨.٤٥٥	٨	١/١٣
١٠-المبرز	٢١٩.١٢٣	٢٧٧.٦٠٩	٨	١/١٣
١١-خميس مشيط	٢١٧.٨٧٠	٢٥٢.٣٧٢	٨	١/١٣
١٢-حائل	١٧٦.٧٥٧	٢٣١.٣٤١	٦	١/١٧
١٣-الخرج	١٥٢.٠٧١	٢١٣.٥٤٦	٥	١/٢٠
١٤-الخبر	١٤١.٦٨٣	١٩٨.٢٩٣	٥	١/٢٠
١٥-الجبيل	١٤٠.٨٢٨	١٨٥.٠٧٣	٥	١/٢٠
١٦-حفر الباطن	١٣٧.٧٩٣	١٧٣.٥٠٦	٥	١/٢٠
١٧-الثقبة	١٢٥.٦٥٠	١٦٣.٣٠٠	٥	١/٢٠
١٨-ينبع	١١٩.٨١٩	١٥٤.٢٢٨	٤	١/٢٥
١٩-أبها	١١٢.٣٦٦	١٤٦.١١٠	٤	١/٢٥
٢٠-عمرعر	١٠٨.٠٥٥	١٣٨.٨٠٥	٤	١/٢٥

المصدر : من إعداد الباحث بناء على بيانات من : مصلحة الإحصاءات العامة ، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن لعام ١٤١٣هـ .

ملحق رقم (٤)

البلديات والمجمعات القروية حسب

تصنيف وزارة الشؤون البلدية والقروية



المصدر : وزارة التخطيط ، خطة التنمية السادسة .

الملحق رقم (٥)

الجدول رقم (١) : بعض المؤشرات التنموية (الاقتصادية والاجتماعية والعمرائية)
للمملكة العربية السعودية ١٣٩٠ / ١٤١٥هـ

المؤشر	١٣٩٠هـ	١٤١٥هـ
العاملون السعوديون/مليون	١,٢	٢,٤
إنتاج النفط(مليون برميل)	٣,٨	٨,١
مساحة الأراضي المزروعة/هكتار	٣,٧١٠,٢٥	١٣,٤٦١,٠٩
الأراضي البور الموزعة/هكتار	٦٩٧٧	٢,٤٠٦,٤٨٣
العاملون في الزراعة/ألف	٦٩٥	٣٧٧,٢
إنتاج القمح / ألف طن	٢٦	٢٧٠
إنتاج التموز/ألف طن	٢٤٩	٥٦٨
= العنب/ألف طن	٢٤	١٢٤
= الطماطم/ ألف طن	١٩٩	٤٣١
= لحوم دجاج/ ألف طن	٧	٣٠٧
= لحوم حمراء/ألف طن	١٩	١٤٦
صيد الأسماك/ ألف طن	١٧	٥١
القروض الزراعية/مليون	١٦,٦	١٧١
عدد المصانع	١٩٩	٢٣٤
رأس مال المصانع /ألف	٢٧٨٧	١٥١,٢٢٠
العاملون في الصناعة/ألف	١٣,٨٦٥	١٩٦,٠٢٢
إنتاج الأسمنت/ ألف طن	٦٧٧	١٧,٠٠٠
إنتاج الأسمدة /ألف طن	٢٤,٤	٤,٠٠٠
الصادرات البتركيماوية/بليون ريال	-	١٥,٦
قروض صندوق التنمية الصناعي/مليون	-	١٣٢٢
العاملون في التجارة والخدمات/ألف	٢١١	٣٩٠
عدد المؤسسات التجارية	٢١٨٢٨	٤٢٢٨٩٦
عدد الشركات	٩٢٣	٧٩٦٦
الصادرات غير النفطية/:	٠,٣	٨,٩
عدد المدارس (بثني وبنات لجميع المراحل)	٣٢٨٣	٢١٢٨٤
عدد الجامعات	٣	٨
عدد الكليات	٦	٣٠
عدد المعاهد	١٢	٨٣
عدد طلاب المدارس/ألف	٦٠٠	٢,٣٠٠
عدد طلاب الكليات و الجامعات/ألف	٨	١٧٠
عدد المستشفيات الحكومية	٤٧	١٧٣
عدد المراكز الصحية الحكومية	٥١٩	١٧١٩
عدد أسرة المستشفيات	٧١٦٥	٣٦٨٧٨
عدد الأطباء	٧٨٩	١٥١٢٥
وفيات الرضع / لكل ١٠٠٠ نسمة	١٤٨	٣٠
الطرق /ألف كم	٨	٤٢,٧
إنتاج محطات التحلية / مليون جالون / اليوم	٥,١٢	٥,٨٠٢٢
إنتاج الكهرباء/ميغاواط	٣٤٤	١٨٣٢٨
عدد السيارات/ألف	٦٠	٢,١٠٠

تابع جدول رقم (١) ملحق رقم (٥) :

المؤشر	١٣٩٠هـ	١٤١٥هـ
عدد المطارات	١٦	٢٥
عدد أرصفة الموانئ	١١	١٧٩
عدد الهوائن/الف	٢٩.٤	١.٥٥٠
قروض بنك التسليف /مليون	-	×٢٨٢
قروض صندوق التنمية العقاري	-	×٤٧٦١
عدد فروع المصارف(البنوك)	٥٩	١١٩٢

× قروض البنوك كانت في سنوات سابقة (مرحلة الغورة النفطية) تجاوزت هذه الأرقام بكثير ، فمثلاً بلغت القروض المقدمة من البنك الزراعي للمزارعين في عام ١٤٠٢ / ١٤٠٣هـ ٤٢٦٦ مليون ريال .
المصدر : وزارة التخطيط منجزات خطط التنمية ١٣٩٠ - ١٤١٥هـ (٧ - ١٩٩٥م)
وزارة التخطيط خطط التنمية الثانية (١٣٩٥ - ١٤٠٠هـ) الثالثة (١٤٠٠ - ١٤٠٥هـ) ، الرابعة (١٤٠٥ - ١٤١٠هـ) ، الخامسة (١٤١٠ - ١٤١٥هـ) ، السادسة (١٤١٥ - ١٤٢٠هـ) (١٩٩٥ - ٢٠٠٠م)
الكتاب الإحصائي السنوي ، العدد العاشر ، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م .
مؤسسة النقد ، التقرير السنوي ، العددان ٢٤ ، ٢٢ ، ١٤٠٥هـ ، ١٩٨٥م ، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م .

الجدول رقم (٢)

النتائج المحلي ١٣٩٠-١٤١٥هـ للمملكة (مليون ريال)

النشاط / القطاع	١٣٩٠هـ	١٤١٥هـ
الزراعة والأسماك	٤٢٥٧	٣٢٤٦٣
التعدين والتعجير	٤٩٨	١٨٣٤
الصناعة	١٩١٧	١٦.٨٦
الكهرباء والغاز والمياه	١٣٦	٩.٧
البناء والتشييد	٥١.٦	٥٤.٨٥
التجارة	٣٧٩٨	٢٩٦٢٨
النقل والتخزين والاتصالات	٦٤٥٢	٢٤٢.٧
خدمات المال والتأمين والعقار	٥٤.٧	٢١٨٧٤
خدمات اجتماعية وشخصية	٢٠.٣	١١٣٢٨
خدمات حكومية	١٨.٣٨	٦٨.٧٤٥
الزيت الخام والغاز الطبيعي	٩٦.٩٤٦	٣٣١٢٣٦
تكرير الزيت	٨١٥٧	٣٧.٥٨٩
الإنتشاءات المرتبطة بالنفط	٤.٤٤	٧٧٧
المجموع	١٥٧.٨٣٩	٥١١.٥٠١

المصدر : وزارة التخطيط منجزات خطط التنمية ١٣٩٠ - ١٤١٥هـ (٧ - ١٩٩٥م) .

وزارة التخطيط خطة التنمية السادسة ١٤١٥ - ١٤٢٠هـ (١٩٩٥ - ٢٠٠٠م)

مؤسسة النقد ، التقرير السنوي الثاني والثلاثون ، الرياض ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م .

الملحق رقم (٦)

الجدول رقم (١) : توزيع العمالة والنشاطات الاقتصادية في المملكة حسب

المنطقة الادارية

المنطقة الإدارية	% العاملين	% المساحة المزروعة	% المؤسسات الصناعية	% المؤسسات التجارية	% فسوحات البناء
الرياض	٢٦.٩	٢٣.٢	٣٦.٠	٢٩.٣	٢٦.٧
مكة المكرمة	٢٧.٧	٧.٣	٢٦.٤	٢٩.٩	١٣.٧
القصيم	٤.١	١٦.٩	٤.٠	٣.٨	٧.٥
حائل	١.٩	٧.١	٠.٩	١.١	٢.٤
المدينة المنورة	٥.٣	١.٤	٣.٨	٣.٨	٧.٤
تبوك	٢.٧	٤.٠	٠.٨	٢.٨	٢.٩
الباحة	١.٣	٠.٧	٠.٤	١.٠	١.٤
الشرقية	١٧.٥	٤.٢	٢٤.٠	١٥.٣	٢٣.٧
الجوف	١.٣	١.٨	٠.٥	١.٨	٢.١
الشمالية	١.٠	٠.١	٠.٢	١.٦	٢.١
عسير	٦.٠	٢.٤	٢.٠	٣.٩	٦.٧
جازان	٢.٩	٢.١	٠.٥	١.١	٢.٢
نجران	١.٣	٠.٩	٠.٦	٠.٩	١.٤
الإجمالي	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠

(*) نسب العاملين خاصة بعام ١٤١٣ هـ ، أما بقية النسب فترجع لعام ١٤١٥ هـ .

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات من : مصلحة الإحصاءات العامة، النتائج التفصيلية للتعداد العام للسكان والمسكن لعام ١٤١٣ هـ ، الكتاب الإحصائي السنوي ، العدد ٣٢ .

الملحق رقم (٦)

الجدول رقم (٢) : الخدمات الصحية لعام ١٤١٦ هـ بالمملكة حسب

المنطقة الإدارية

المنطقة	المستشفيات %	الأسرة %	الأطباء %	مراكز الرعاية الصحية %
الرياض	١٥.٣	١٧.٩	١٧.٠	١٦.٠
مكة المكرمة	١٧.٠	٢٧.٣	٢٥.٧	١٦.٠
الشرقية	١٠.٨	١٠.٤	١٢.٥	١٠.٩
عسير	٩.١	٧.١	٧.٨	١١.٩
المدينة المنورة	٨.٥	٧.٩	٧.٣	٧.٠
القصيم	٨.٥	٧.٢	٨.٤	٧.٩
جازان	٨.٠	٥.٨	٥.٨	٩.٤
تبوك	٥.١	٢.٨	٢.٨	٢.٥
الباحة	٤.٥	٤.٠	٣.٢	٤.٨
الجوف	٤.٠	٢.٩	٢.٣	٢.٨
حائل	٤.٠	٢.١	٢.٦	٤.٩
نجران	٢.٨	٢.٣	٣.٤	٣.٥
الشمالية	٢.٣	٢.١	١.٣	٢.٣
المجموع	١٠٠ (١٧٦)	١٠٠ (٢٦٩٥٥)	١٠٠ (١٥٢٢٦)	١٠٠ (١٧٣١)

المصدر : من اعداد الباحث بناءً على بيانات من : مصلحة الإحصاءات العامة ، الكتاب الإحصائي السنوي ،

العدد ٣٢، ص ١٠٢-١٠٨.

الملحق رقم (٦)

الجدول رقم (٢) المواصلات والاتصالات في المملكة حسب المنطقة الإدارية

المنطقة	% السيارات المسجلة	% الهواتف	% المصحف والجلات التي تصدر في كل منطقة
الرياض	٣٢.٨	٢٧.٩	٥٧.٠
مكة المكرمة	٣٢.٢	٢٩.٨	٢٩.٠
القصيم	٤.٣	٤.٣	١.٤
حائل	١.٦	١.٦	١.٣
اللدنية المنورة	٢.٢	٦.٧	٢.٠
تبوك	١.٥	٢.٥	٠
الباحة	٠.٤	١.١	١.٣
الشرقية	١٧.١	١٧.٢	٨.٣
الجوف	١.٠	١.٦	٠
الشمالية	٠.٩	١.٠	٠
عسير	٢.٦	٤.٠	٠
جازان	١.٣	١.٢	٠
نجران	١.١	١.٠	٠
الإجمالي	١٠٠ (٦٣٢٢٨٧٣)	١٠٠ (١٥٦١٢٧١)	١٠٠

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات من: مصلحة الإحصاءات العامة، الكتاب الإحصائي السنوي، العدد ٣٢، ص ١٩٠، ٢٠٨، ٢٤٦.

صفحة الإعلانات

عزيزي الباحث وصاحب العمل
والمؤسسة تتيح لك الجمعية الجغرافية
السعودية فرصة التعريف بمنتجاتك
العلمية وأجهزتك ومؤسساتك وبرامجك
التي يمكن أن تستخدم الجغرافيين
والجغرافيا.

أسعار الإعلانات

ربع صفحة يبلغ ٢٥٠ ريال سعودي

نصف صفحة يبلغ ٥٠٠ ريال سعودي

صفحة كاملة يبلغ ١٠٠٠ ريال

Price Listing Per Copy :

Individuals : 10 S.R.

Institutions : 15 S.R.

Handing & Mailing Charges are added on the above listing

أسعار البيع :

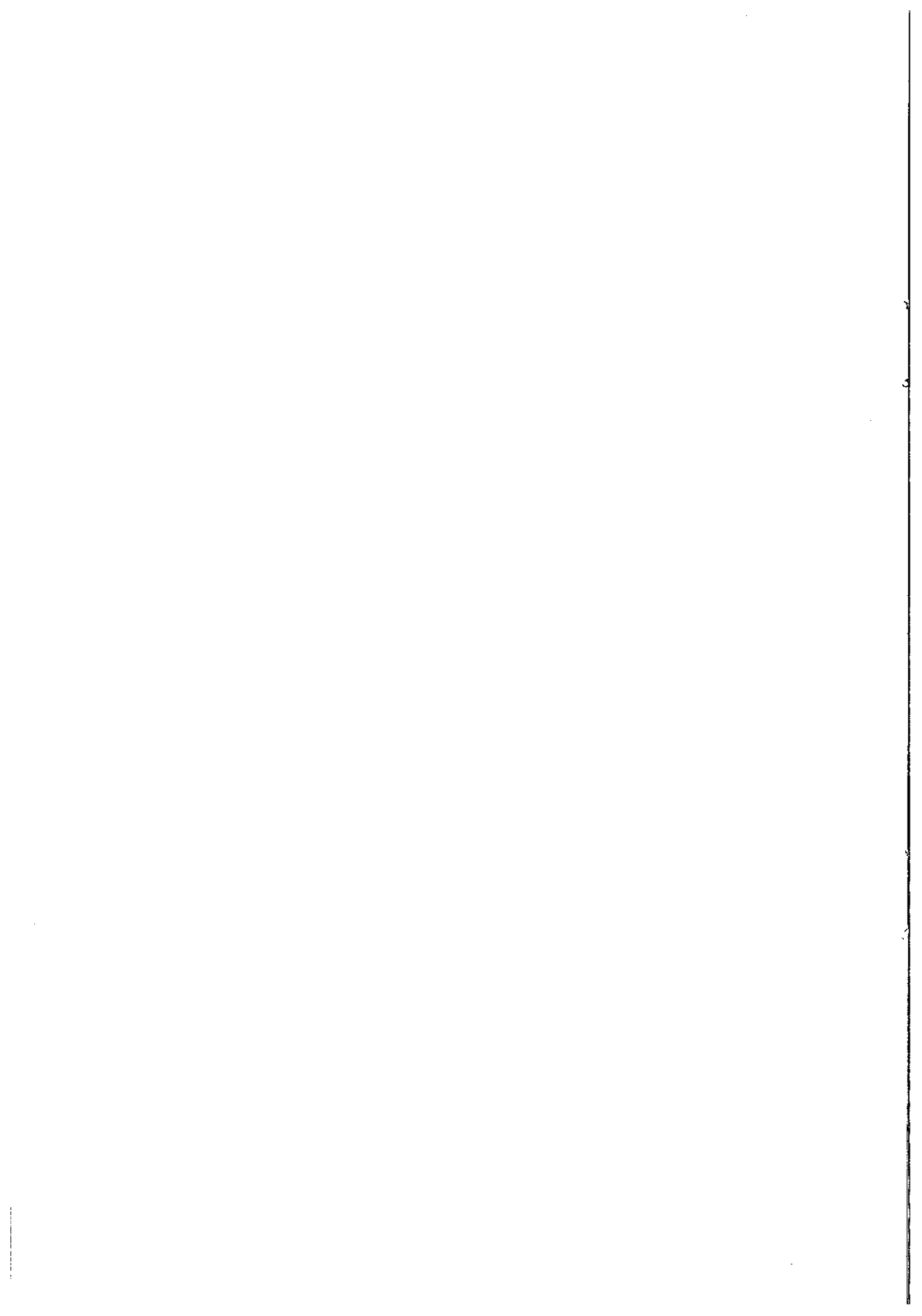
سعر النسخة الواحدة للأعضاء : ١٠ ريالاً سعودية.

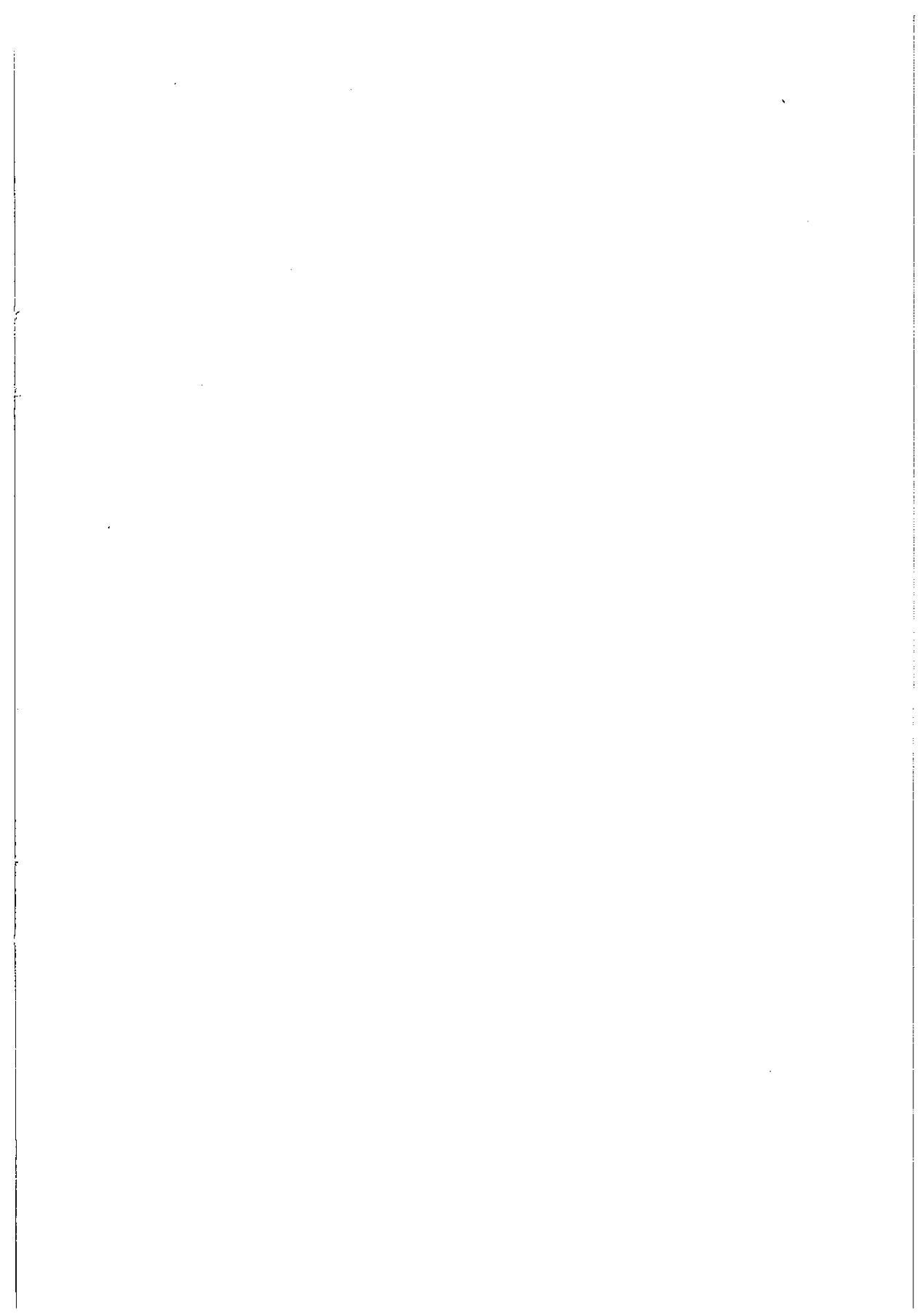
سعر النسخة الواحدة للمؤسسات : ١٥ ريالاً سعودياً .

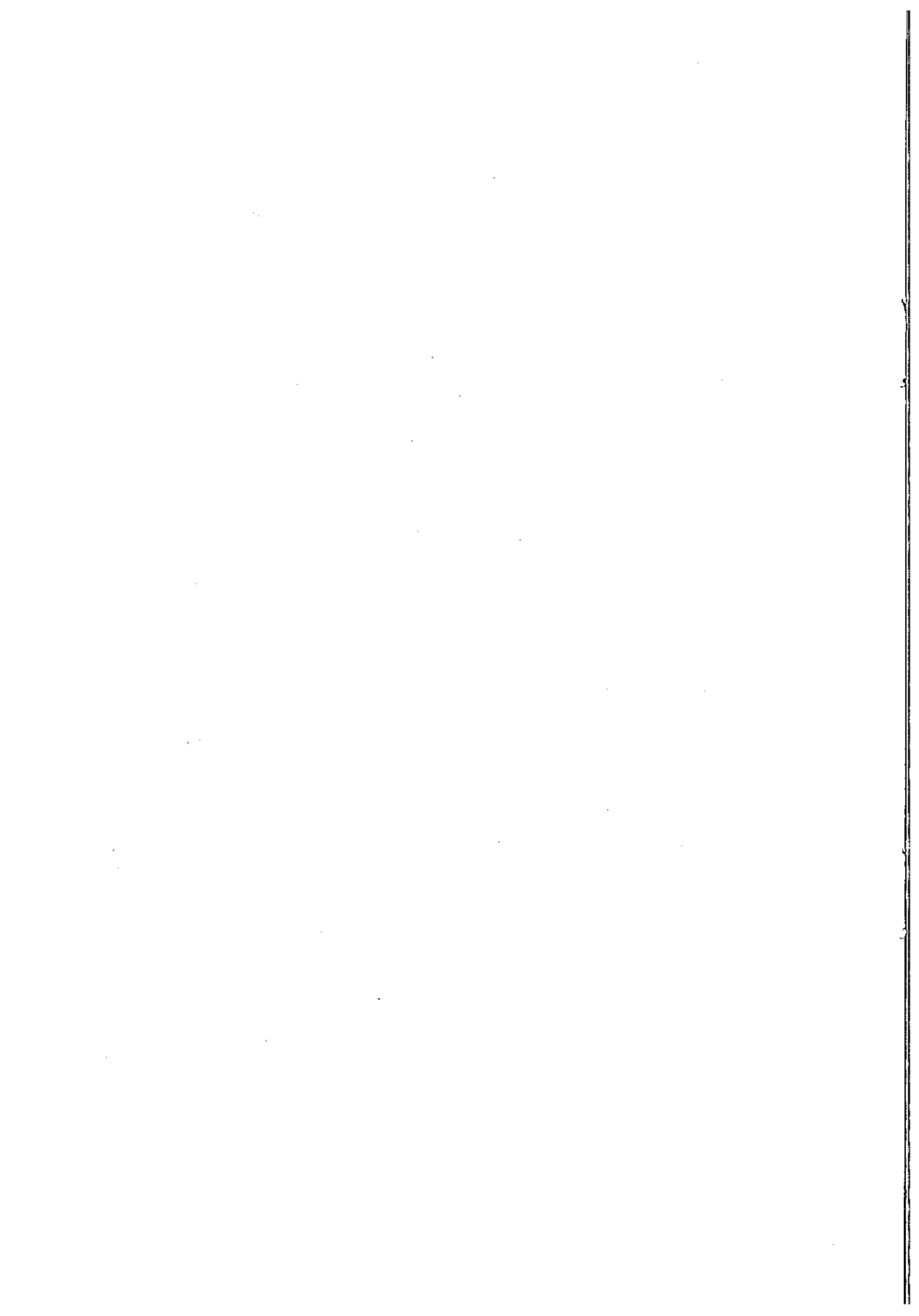
تضاف إلى هذه الأسعار أجرة البريد .

آخر إصدارات سلسلة بحوث جغرافية

- ١٧- التحليل التكراري لكميات الأمطار في منطقة التويمية بالمملكة العربية السعودية. د. محمد عبد الله الصالح
- ١٨- نوعية وكفاءة مياه الري وأثرها في الأراضي الزراعية في واحة يبرين - المملكة العربية السعودية. د. عبد الله بن أحمد الطاهر
- ١٩- جيومورفولوجية ملححة القصب بالمملكة العربية السعودية. د. جودة فتحي التركمان
- ٢٠- الانتقال السكاني في مدينة الرياض : دراسة الاتجاهات والأسباب والخصائص. د. رشود بن محمد الخريف
- ٢١- احتمالات هطول الأمطار درجة الاعتماد عليها في المملكة العربية السعودية. د. عبد الملك بن قسم السيد
- ٢٢- نمط منهج موحد في الجغرافيا التطبيقية - أمثلة مقترحة. د. يحيى بن محمد شيخ أبو الخير
- ٢٣- الأشعة الشمسية المتصورة على سطح الأرض في المملكة العربية السعودية. أ.د. محمد بن عبدالله الجراش
- ٢٤- العواصف الرملية والغبارية وأثرها في تربة الحقول الزراعية في واحة الاحساء بالمملكة العربية السعودية. د. عبد الله بن أحمد طاهر
- ٢٥- أنماط توزيع الأراضي في المنطقة المركزية لمدينة الرياض. د. عبد العزيز بن عبد اللطيف آل الشيخ
- ٢٦- الخصائص الهيدروكيميائية ودرجة التحلل الكارستي في نبع عين الفيحة : سوريا. د. محمد بن فائد حاج حسن.
- ٢٧- تقييم طريقة الري بالرش المحوري : دراسة حالة في الجغرافيا الزراعية لمنطقة وادي الدواسر. د. عبد الله بن سليمان الحديشي.
- ٢٨- خصائص تربة الكتيان الرملية ومدى ملائمتها للزراعة الجافة في واحة الاحساء بالمملكة العربية السعودية. أ.د. عبد الله بن أحمد سعد الطاهر.
- ٢٩- جغرافية التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية. د. فريال بنت محمد الهاجري.
- ٣٠- أهمية الأطلس المدرسي في تدريس مادة الجغرافيا في مراحل التعليم العام. د. ناصر بن محمد عبد الله سلمى.
- ٣١- العلاقات المكانية والزمنية للأسواق الأسبوعية وخصائصها الجغرافية في واحة الأحساء بالمملكة العربية السعودية. د. محمد بن طاهر اليوسف.
- ٣٢- المسح الميداني الإلكتروني باستخدام تقنية تحديد المواقع ونظام الربط الأرضي الجرائدي G.P.S-GEOLINK - د. غازي عبد الواحد مكّي المكي.
- ٣٣- تقويم الوضع الأيكولوجي الزراعي في منطقة وادي المياه بالمملكة العربية السعودية. أ.د. عبدالله بن أحمد سعد الطاهر.
- ٣٤- التحليل الإحصائي المتعدد المتغيرات لخصائص أحجام حبيبات الكتيان الرملية الهلالية بنفوذ الثويرات: دراسة في محافظة الفاظ. د. يحيى بن محمد شيخ أبو الخير
- ٣٥- الأسواق الدورية في منطقة جازان : دراسة تحليلية عن التنظيم المكاني والدرور الاقتصادي. د. محمد بن عبد الكريم حبيب.
- ٣٦- أثر استخدام المياه الجوفية على التربة وإنتاجية بعض المحاصيل الزراعية بمنطقة تراك: د. ناصر بن عبد العزيز السعمران.







ABSTRACT

Spatial Distribution of Population and Development in Saudi Arabia 1394-1413 (1974-1992)

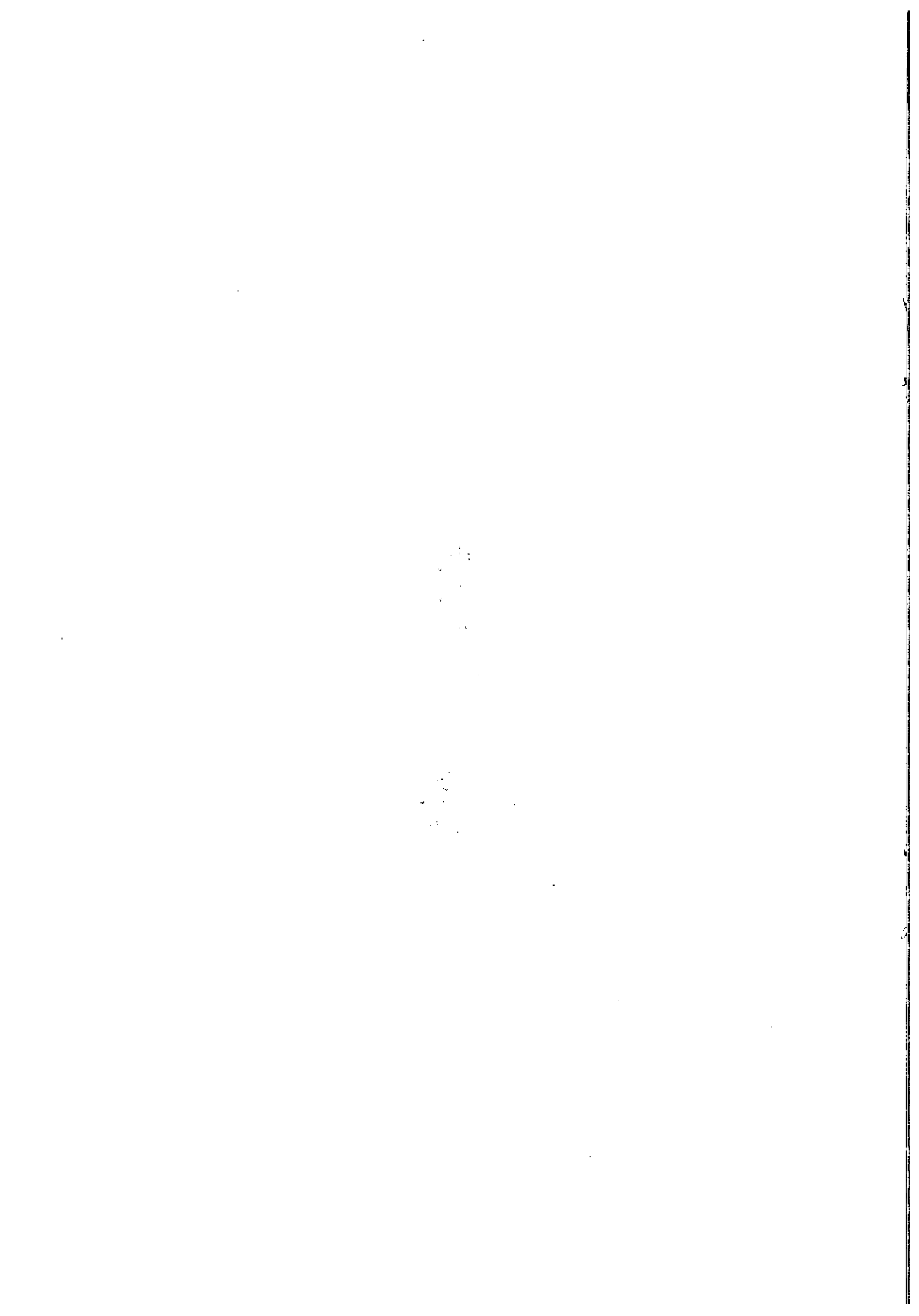
This study discusses changes in the spatial distribution of population in Saudi Arabia (1394-1413) by analysing the factors responsible for the resulting distribution at both the regional and local levels. Research data were obtained from the 1394 and 1413 population censuses .

Since changes in the spatial distribution of population in Saudi Arabia are directly related to achievements in socio-economic development the country during the last two decades, certain developmental variables were used in the analysis to determine the degree of their impact on population distribution.

Data analysis and findings indicate an increase in the level of population concentration between 1394-1413H. whereby 64% of the country's population in 1413 lived in three regions: Makkah , Riyadh and Eastren particularly in the cities of Riyadh ,Jeddah , Makkah, Dammam and Taif as compared with 56% of the country population who were living in these three regions in 1394.

Statistical analysis showed a strong relationship between the distribution of population among regions and several socio-economic variables particularly the distribution of the laboer force , expatriates , urban centers and industrial establishments.

In order to acheive a better spatial distribution of population in the future and avoid, problems associated with population concentration, this study recommends the delegation of some functions and activities in major urban centers to medium and small towns all over the country by increasing investments in such places provided that they are viable to growth .





ISSN 1018-1423

● **Administrative Board of the Saudi Geographical Societ** ●

Abdulaziz A. Al-Shaikh	Prof.	Chairman
Mohammed S. Makki	Prof.	Vice-Chairman
Abdulaziz R. Al-Meteerdi	Asst. Prof.	Secretary General
Abdullah H. Al-Solai	Asst. Prof.	Treasurer
Abdulaziz I. Al-Harrah	Asst. Prof.	Member
Fahad M. Al-Kolibi	Asst. Prof.	Member
Mohsen M. Mansori	Asst. Prof.	Member
Ali M. Al-Oreshi	Asst. Prof.	Member
Saeed S. Al-Turki	Asst. Prof.	Member



RESEARCH PAPERS IN GEOGRAPHY



37

Spatial Distribution of
Population and Development
in Saudi Arabia
1394-1413 (1974-1992)

Dr . Mohammed A. Al-Gabbani

1420 A.H.

1999 A.D.

OCCASIONAL PAPERS PUBLISHED BY THE SAUDI GEOGRAPHICAL SOCIETY
KING SAUD UNIVERSITY- RIYADH
KINGDOM OF SAUDI ARABIA